

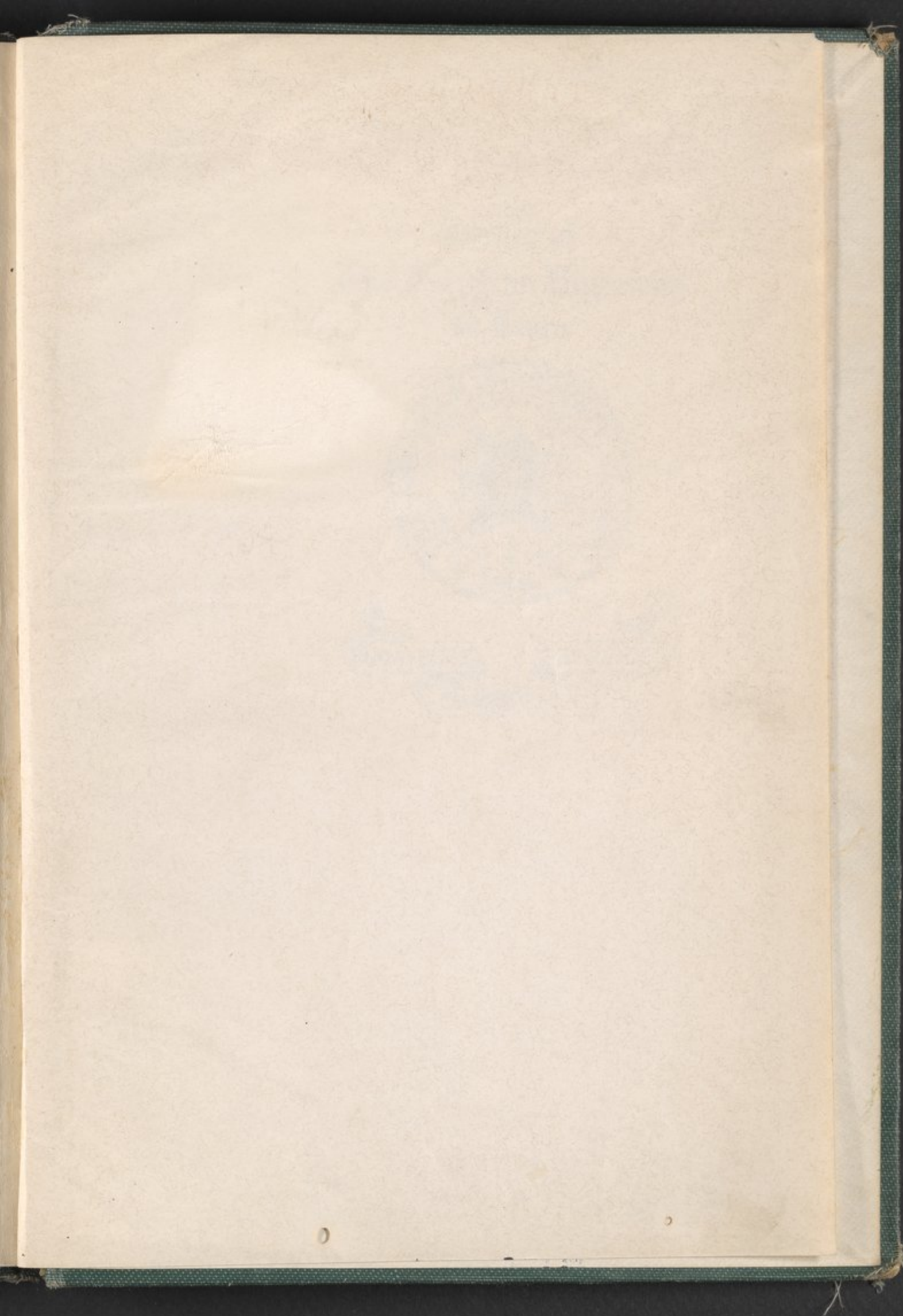


01-85769

put 10-10-01

S R C
Library of
The American University
at Cairo





٢٢١١

المجمع العربي

DS

38

MX

1953

بقلم

عفيف طنوس
جنا رزق

حكمة هاشم
قيطنين زريق

اشرفت على اخراجه

هيئة الدراسات العربية في الجامعة الاميركية

عن مجلة الأبحاث العدد الثاني من السنة السادسة
فبراير ١٩٥٣

٣٠٠ ١٥٨
٢١٠
٢

٩ - ٨٦ - ٦٤ ٥٨

32322

هيئة الدراسات العربية

في

الجامعة الأميركية في بيروت

الدكتور نبيه امين فارس (رئيس)

الدكتور انيس فويحه	الدكتور جبرائيل جبور
الاستاذ زين نور الدين زين	الدكتور البرت بدر
الدكتور اسحق موسى الحسيني	الدكتور نقولا زيادة
الاستاذ محمد توفيق حسين	

مقدمة

ان حاجة العرب الاولى في وسط هذا البابل الفكري الذي يعيشون فيه ان يعيدوا النظر في جميع الاسس التي يرتكز اليها مجتمعهم فيتحصوها بدقة وامعان ويدرسوها درساً عميقاً ليستطيعوا ان ينبذوا الفاسد والبالي ويحتفظوا بالصحيح منها ثم يدعموه بكل ما هو قيم ومناسب لمقتضيات حاضرم اولاً ومقتضيات المستقبل ثانياً . ولن يتم لهم ذلك الا اذا اقبلوا على هذه القضية الحيوية الملحة بروح العلم الصحيح . فالمجتمع العربي الذي نهواه لانفسنا ولابنائنا من بعدنا لن يستقيم ما لم يقيم على اسس قوية . فما هي تلك الاسس التي يجب ان يقوم عليها المجتمع العربي - ويستطيع معها ان يبقى حياً قادراً على النمو والتطور من جيل الى جيل ؟

لهذا نجتمع اليوم وفي الايام الثلاثة التالية كما اجتمعنا في العامين الماضيين ، غايتنا الحقيقة وسبيلنا العلم نسلكه بروح رحبة وصدر واسع وعقلية حية متفتحة جريئة لا تخشى مجابهة الحقائق ولا تتغاضى عنها مهما تكن تلك الحقائق مؤلمة .

ان مجتمعنا العربي في حاجة ماسة الى اعادة البناء والترميم حتى يصمد في وجه التيارات الفكرية الجارفة التي تجتاح الانسانية والزلازل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميد من جرائم المؤسسات البشرية حتى تكاد ان تتداعى . والعرب

جزء من هذه الانسانية الكبرى مرتبط بمصيرهم بمصيرها . لذلك مع سعينا لاقامة مجتمع عربي على اسس عربية ووضع حلول عربية لقضايا العربية لا نغفل عن صلتنا الوثيقة بالانسانية ولا نستنكف عن العب من اي منهل انساني في سبيل خلق مجتمع عربي انساني فاضل وطيد .

وهناك عامل اخشى ان العرب لم يعيروه الاهتمام الذي تقتضيه الحال . ذلك هو عامل الزمن . فالزمن يستبقنا دوماً ولن ينتظرنا وهو من جوهر الامر . فعلينا ان نبادر تواءم دون تباطؤ وباقدام دون وجل . فالحياة لا ترحم الجمود والزمن لا يقف لاحد .

ومن دواعي الغبطة ان هيئة الدراسات العربية قد توفقت الى تجنيد نخبة من اهل الاختصاص لدراسة نواح من مشاكل المجتمع العربي هم الدكتور حكمت هاشم وموضوعه « البيت العربي » والدكتور عفيف طنوس وموضوعه « الريف العربي » والدكتور قسطنطين زريق وموضوعه « التربية العربية » والدكتور حنا رزق وموضوعه « الفرد والمجتمع » .

محاضرنا اليوم عالم من اهل الاختصاص يعمل في سبيل المجتمع العربي كاستاذ الفلسفة العامة في الجامعة السورية الشقيقة . ولئن ارتفع سور القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا فلن يرتفع مثله في عالم الفكر . ولن يستطيع احد ان يضع حداً للعقل البشري او يقيم سوراً صينياً حول الفكر . فالفكر كالهواء يملأ الفضاء ، وهو مثله من ضروريات الحياة .

نبه امين فارس

مؤتمر الدراسات العربية

في

الجامعة الأميركية في بيروت

وست هول

٢٧ نيسان - ١ نوار

الاثنين ٢٧ نيسان

١٧ : ٣٠ افتتاح المؤتمر معالي وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

حفلة شاي لاجتماع المؤتمر

١٨ : ٣٠ محاضرة عامة

البيت العربي

المحاضر : الدكتور حكمة هاشم

الثلاثاء ٢٨ نيسان

١٦ : ٣٠ مناقشة المحاضرة السابقة - الاعضاء فقط

العريف : الدكتور جبرائيل جبور

١٨ : ٣٠ محاضرة عامة

الريف العربي

المحاضر : الدكتور عفيف طنوس

الاربعاء في ٢٩ نيسان

١٦ : ٣٠ مناقشة المحاضرة السابقة - الاعضاء فقط

العريف : الدكتور جبرائيل جبور

١٨ : ٣٠ محاضرة عامة

التربية العربية

المحاضر : الدكتور قسطنطين زريق

الخميس ٣٠ نيسان

١٦ : ٣٠ مناقشة المحاضرة السابقة - الاعضاء فقط

العريف : الدكتور جبرائيل جبور

١٨ : ٣٠ محاضرة عامة

الفرد والمجتمع

المحاضر : الدكتور حنا رزق

الجمعة ١ نوار

١٦ : ٣٠ مناقشة المحاضرة السابقة - الاعضاء فقط

العريف : الدكتور جبرائيل جبور

٢٠ : ٠٠ مأدبة عشاء تكريماً لاعضاء المؤتمر .

كلمة الدكتور نجيب صدقة

مدير التربية والفنون الجميلة في الجمهورية اللبنانية

ايها الحفل الكريم ،

ان حياة الامم خاضعة للتطور ، كما هو حال كل مظهر من مظاهر الوجود ، ولا اعني بالتطور هنا سيراً اعتبارياً ، على غير هدى ، كريشة في مهب الريح ، لان التطور الحق ، بالزام من طبيعته ، يجب عليه ان يتجه نحو غاية معينة ، ترسم منذ البدء في انطلاقه الحيوي ، وهذه الغاية بالزام ايضاً من طبيعتها ، يجب عليها ان تكون سامية لان الغاية التي تلتقي منها قوة الجذب الى فوق ، ودائماً الى فوق ، تنهافت في صميمها ، فلا تعود غاية . نعم ، ان التطور ذو ناموس بناء .

والعالم العربي ، في هذه البقعة من الارض ، يتطور ، كغيره من امم الشرق والغرب ، بموجب النبضة الحيوية ذاتها التي تحرره ، وتطوره يندفع بزخم صاعد فهو ينتقل من العيش العفوي ، وقد تحكمت فيه مشيئات غير مشيئته ، الى الحياة الواعية التي يتحكم فيها بمقاييد وجوده . ان العالم العربي يعبر اليوم من طور عاش فيه بقلبه عيشاً سلبياً ، الى طور يحيا فيه بفكره حياة ايجابية . وهذا دليل واضح ، في نظري ، على اننا في الرقي الذي سيفضي بنا الى الهدف المنشود . لقد

انيخ العالم العربي - طيلة اجيال واجيال - الى الاحساس العفوي الرخيص ، فكان تابعاً ، حتى اذا ما نضج ، وقوي عصب الفكر المحلل ، انتفض من تلك البدائية في الحس التي افاطنه الى سواه ليكون مسؤولاً عن وجوده ، بفضل نضجه العقلي . والمسؤولية تجر معها بالضرورة الحرية التامة .

ان الذي ينظر الى البلاد العربية ، ويتبع منذ ان كانت في ماضيها القريب ، الى حيث تود لو تكون ، لا يسعه الا الاقرار باندفاعها الى الامام ، في ركب المدنية الحاضرة ، اندفاعاً يكفل لها ما قصبو اليه من الحرية . وهل يستطيع ان اقدم لكم برهاناً على صحة هذا القول اقوى من هذه الاجتماعات الثقافية التي تنظمها هيئة الدراسات العربية في الجامعة الاميركية ؟

ان المؤتمرات الثقافية في ازدياد متواصل تلي نداءات ترسلها صيحات وصرخات من الاعماق . ولا اكتفي بالقول ان المؤتمرات الثقافية تزداد يوماً بعد يوم ، في الشرق العربي ، لان الكم وحده لا يدل في نظري الى كبير شأن . بل اذهب الى ابعد من الكم ، فاقول ان هذه المؤتمرات الثقافية تتسم شيئاً فشيئاً بطابع فلسفي علمي . وهو الكيف الصحيح ، اذا ما التقى بالكم الغزير ، اتي بالاغاييب في حياة الامم .

نعم ، ان العالم العربي قد بدأ يستشرف اعالي الفلسفة . ولا اشير الى معنى الفلسفة الضيق ولكني اقصد بالفلسفة النزوع الى معرفة الاسباب والنواميس ، النزوع في البحث الى التحليل الايجابي ، النزوع الى الروح العلمية . لقد كنا شعورين مدة طويلة من الزمن ، فكنا مطية لغيرنا ، واصبحنا اليوم نفكر في مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تفكيراً علمياً ، فيزيد التفكير في مناعتنا ويقوي آمالنا بالتححرر والانعقاد .

أيها الحفل الكريم .

ان لبنان قد ساهم بنهضة الشرق الجبارة . لقد كان ولا يزال من المحركات الممتازة لكل وعي يهدف استرجاع كرامتنا ومركزنا بين الامم . لقد كان صلة بين الشرق والغرب ، يعطي ويأخذ ، فقام بهذه المهمة على قدر ما سمحت به الامكانيات . وها ان البلاد العربية اجمع تتوثب للقيام بهذه الحركة الفكرية المباركة . وهل اجتمعنا اليوم ، تحت سقف هذه الجامعة الكبيرة ، الا لنأخذ في سبيل العطاء ؟ ان لبنان لا يسعه ، وهو يشهد افتتاح هذا المؤتمر الثقافي ، الا ان يرحب باقلام عربية صرفة ، تجندت للبحث عن الحقيقة ، ولنصرة الحق على ضوء العلم الصحيح . ان لبنان يفتح نوافذ قلبه لكل بناء فكري لانه يقدر الفكر ، ويقدر هممة المفكرين العرب الذين عكفوا على دراسة مشاكل الشرق العربي دراسة ايجابية . فالامة لا تخلد الا بفكرها العاقلين .

البيت العربي

واقعه ، مشاكله المتأزمة ، امكانيات تطوره وتقدمه



لولا رغبة لا تدفع لرجال هم في رأي البرهان القاطع على جدوى الثقافة الغربية وخصبها الكلي حين تتمثلها رؤوس عربية واعية ، لسكان حريا بالواقف بين يديكم وهنا ان يعتذر لكم واليهم عن الخوض في موضوع تستلزم مقتضيات الطريقة العلمية (المتمتعة بقدسية خاصة في اعياننا جميعاً) ان ينصرم امد آخر من الزمان قبل ان يعالج في مؤتمر علمي تضمه جدران « وست هول » في حرم هذه

الجامعة الوقور . ذلك بان « البيت العربي » ، وان كان بالنسبة لمجتمعنا في منزلة هي من الاهمية الحيوية بحيث لا يسع المرء معها الا ان يثني على تنبه « هيئة الدراسات العربية » الى واجب الجامعات في صرف الانظار اليه ، جريا على طبيعة رسالتهم الصميّة ؛ الا انه موضوع متصل باخص فروع علم الاجتماع - كما تدركون - اعني بذلك السوسيوجرافيا الاهلية . وفضلاً عن ان السوسيولوجيا التي تأتي في المرتبة الاخيرة من تصنيف العلوم نظراً لعموميتها المتناقضة وتعقيدها المتزايد ، لا تزال فقيرة تمام الفقر بنتائجها الراهنة بالقياس الى نتائج العلوم الايجابية . فان فرعها الذي اتكلم عنه والذي تنطوي تحته مشكلتنا بالذات يكاد لما يضع في بابه شيء يذكر حتى هذا اليوم . واذا ما سمعتم لي قبل النفاذ الى صلب محاضرتي هذه ان آتي على العقبات التي تعترض خاصة سبيل من يجري تحرياً فيما نحن بصده ، اشرت الى مصاعب ثلاث لا مطمع قبل تذليلها في ان يزعم زاعم ان بحثه قد استوفى شرائط البحث العلمي الصحيح .

ان اولى هذه المصاعب ان مدلول البيت العربي غير محدد . افيقصده الاسرة البدوية على نحو ما نلقاه عند الاعراب في صحراء النفود او بادية الشام او مضارب الاطلس ، ام الاسرة الحضرية على نحو ما نجده في امهات عواصم الهلال الحبيب من شرقنا الادنى وكبريات المدن العربية في افريقية الشمالية ؟ وحتى اذا لجأنا الى الاقتصار على شق واحد من زوجي القسمة ، كالبيت الحضري مثلاً، هل هناك نمط متجانس منه حتى يصلح اتخاذه موضوعاً للدراسة واضح المعالم ؟ ان في وسع الدارس ان يبحث في البيت لدى امم موحدة مدنياً (لا اقول سياسياً او اقتصادياً) . فمن اليسير مثلاً ان يبحث في البيت الانكليزي او الفرنسي او الياباني لان الموضوع بين الحدود . ولكن من الصعب بالمقابل ان يبحث بمعنى الكلمة المضبوط في البيت الشرقي على وجه العموم . وذهاً من هذا يضطر الحائض في موضوع البيت العربي ان يرى نفسه مسوقاً حتماً الى التعثر ما

دام في بلاد العرب مستويات حضارية متباينة تضي بأشكال الاسرة العربية لا
اقول من اوغل اشكلها في القدم (اي العشيرة الطوطمية) بل على الاقل بما يكاد
يشبه الاسرة الرومانية القديمة المعروفة بالابوية (نسبة الى الاب او الباترفاميلياس)
الى احدث اشكال الاسرة العصرية اعني بها ذات الزوجين . وكيف يصح للدارس
ان يحشر في صعيد واحد البيت الاسلامي العتيق الذي لا تزال نرى نموذج طاغياً
في بعض اصقاع شبه جزيرتنا ، وهو يضم بين جنبه الزوجات المتعددات والابناء
الكثر وما ملكت اليمين من موالى واماء وسراري وعبيد ، والبيت المصطبغ
بالصباغ الاوربي المعاصر في بعض امصارنا الملتفة حول حوض المتوسط ، وهو
ما لا يوشك ان يعدو نطاق الرجل والمرأة ومن لم يبلغ الحلم من اولادهما ؟

✓ والصعوبة الثانية هي في انعدام الدراسات التحليلية المفردة (Monographies)
التي تتناول وصف مظاهر الحياة المادية والاجتماعية والعقلية في كل جزء من
اجزاء الوطن العربي . فانك لو طلبت لضرب واحد من ضروب بيتنا القومي
وصفاً تفصيلياً يتصل بنوع معيشته من النواحي الطبيعية والاقتصادية والنفسية
والخلقية والعرفية - عدا ما يتعلق بطرازه الهندسي والزخرفي والاثني - لعسر
عليك ان تجد منه ما ينقع الغلة . وحتى لو وقعت على النزر اليسير من ذلك ،
فانك واقع على عموميات لا تستند الى الاستقراء المنهجي في صورته الكيفية
والكمية . واعترف ان النقص في وضع مثل تلك « المونوغرافيات » الاستقرائية
المنهجية راجع لا الى قلة العناية بهذا النوع من الدراسة فحسب ، بل الى صعوبة
صميمة عائدة الى طبيعة الموضوع ايضاً . ذلك ان كتابة شيء علمي في هذا الشأن
رهن برسم مخطط سابق عام يبنى على اتخاذ احد مبدئين على الاقل يجوز تسميتهما
بالمبدأ الافقي ، والمبدأ الشاقولي . اما الاول فيستند الى الرقعية المكانية (ولو
على اساس التقاسيم الصناعية للجغرافية السياسية) فيدرس البيت في اليمن وفي
مراكش وفي وادي الاردن الخ .. واما الثاني فيعتمد على الحقبة الحضارية التي

يرجع اليها نموذج واحد من البيوت في جملة من اقطار العرب ، فيدرس البيت الابتدائي سواء في قرى الجزائر او في اطراف حضرموت ، والبيت الاقطاعي سواء في ريف مصر او مشارف نجد او ربوع سورية ، والبيت البورجوازي سواء في سفوح لبنان او في وادي النيل او ارض العراق ، والبيت الصعلوكي (ان صح الاصطلاح على هذا اللفظ في التعبير عن «بروليتاري») في حجيرات التي بدأت تنمو خلال هذا الصوب او ذاك من بلادنا حول المنشآت الصناعية الكبرى كالمعامل والمناجم وآبار النفط . فما دام ذلك المخطط غير موجود في الواقع ، وما دامت الدراسات التي يجب ان تجري وفقاً له مفقودة بالتالي ، فان العناصر الاساسية التي هي مادة كل بناء تام تظل مثلومة غير كافية . وقدماً قال اوغست كنت : ان سنة «تركيب» تحتاج الى عقود طويلة من سنوات «التحليل» .

والصعوبة الثالثة هن ان الصيرورة التطورية المفاجئة في الحياة الاجتماعية لدى العرب المعاصرين تجعل كل دراسة في هذا الميدان مليئة بمزال القدم . ومن المعلوم ان وجهة النظر التحركية Dynamique تقتضي من شرائط الحيطه والحذر مقداراً لا تقاس في جنبه شرائط الدراسات المتصلة بوجهة النظر السكونية (Statique) ولهذا كان رسم منحني تقديري لامكانيات تطور البيت العربي نوعاً من المجازفة الخطرة لاستناده الى معطيات ماثجة مواترة غير صلبة . لقد عرضت للعالم الحديث تغييرات عميقة وتبدلات جوهرية في الميادين المادية والمعنوية تشبه ان تكون ثورة في العلم والفن والتكنيك . وارتد اثر هذه التحولات بالضرورة على بنية الاوضاع الاجتماعية العالمية ، فأصابها في الصميم . ولكن اتصال التطور في المجتمعات الحديثة يخفف من الصدمات والهزات التي تنجم حين يزداد بالتدريج ايقاع السرعة في ذلك التطور ، وهذا بالضبط عكس ما يجري حين تتعرض للانقلاب المبالغت وعلى صورة غير متساوية مجتمعات كالدينيا العربية بقيت عصوراً سحيقة على حال الجمود والركود . فان البلبلة النافذة والاضطراب العميق اللذين

يدّبان الى جوف هذه المجتمعات قد تأتي بمفاجآت لا يمكن ان ترد في حساب الحاسب . وما دام هذا الاعصار التطوري آخذاً على العرب جهاتهم الاربع ، فان من الصعب ان يستبصر المرء مدى آثاره ونتائجه قبل ان يتيح هدوء العاصفة النسبي حداً ادنى من التوازن .

اذا تقررت هذه المصاعب (التي حرصت على ايرادها لا لاعتذر فحسب عن الفجرات المنبثقة حتماً في شعاب هذا البحث ، بل لأنبه على بعض الخطوط الرئيسية في « تصميم » اصبح لا يستغنى عن وضعه قبل كل دراسة مستقبلية) فانه لا معدى لي - وقد استجبت لما اردت عليه من معالجة البحث - عن الاستعانة على تذليل تلك الصعوبات بشيء من الاعتبار والتحكم . وقد بدا لي ان البيت السوري اللبناني على ما في اشكاله من تفاوت - بل ربما نظراً لما يقدمه من اشكال متفاوتة - يصلح ان يتخذ كصورة وسطية سيميوية (Schématique) تدور حولها دراسة تقريبية لوجوه البيت العربي . ذلك بانه يلف في طياته النموذج الحضري (وهو الاخصب بتباشير التطور) وغير الحضري بجميع درجاته (وهو الاهم بمرارة الواقع) ، كما ان فيه النمط الاسلامي وغير الاسلامي (بأوسع ما يدخل تحت هذا التعبير من ضروب واشكال) . هذا الى ان معرفتنا الاختبارية به التي قد تكون اقل نقصاً من معرفتنا بغيره ربما حملت لنا من الانطباعات الذاتية بالضرورة ما نستطيع به سد الثغرة في باب الاستعلام الموضوعي الواسع . زد على ذلك ان مجتمعا ، على وجه العموم ، ليس بالجامد الميت الذي بقي على حال الركود البدائي ، ولا بالذي اخرجته عن هذه الحال على حين غرة زعازع الانقلابات الاجتماعية السافية ، بل ان ربح التطور هبت عليه ، فجرت رخاء منذ عهد يعد نسبياً غير قصير . فمضيّا من مثل هذه الملاحظات ، تبدو الدراسة المحوطة بمحدود مقيدة ضيقة اسلم فيما نحن بسبيله . والطريقة التي جنح بنا الرأي الى اعتبارها أشد ملائمة للموضوع هي ما نسميه الطريقة «الموشورية» ،

وذلك بان نستعرض من خلال وجوه متلاقية ثلاثة (هي الوجه المادي ، والوجه ^{material} المعنوي ، والوجه الاجتماعي ^{social} الصرف) واقع بيتنا ، وما يطرحه من معضلات عصبية ، ثم ما ينم عنه من امكان في التطور .

١ - ولنشرع بالوجه المادي : فلنتساءل ما هي الشرائط المادية التي تحيط بالبيت العربي في ديارنا ؟ ان الجواب على هذا السؤال يقتضي التنقيب عن مستوى الحياة (البدوية والريفية والمدنية) في الرزق بما ينطوي عليه من غذاء وكساء ، وفي السكنى ، وفي العافية .

Abdoly
Bédouins

ولقد وصف الواصفون من المعاصرين ، كالمؤرخ فيليب حتي (١) والكومندان فيكتور مولر (٢) والاستاذ وصفي زكريا (٣) معيشة البدوي القاسية تحت خيمته المصنوعة من الشعر او الوبر تتعاورها في الصحراء نوافح الزمهرير ولوافح الرمضاء ، ويبدوا ان قوام طعامه وشرابه التمر واللبن والقهوة بالماء الآسن ، حتى اذا رفه عن نفسه في النادر ، لم يتجاوز ان ينال شيئاً من فريك الحنطة او معروق اللحم الغريض او المجفف . وان كسوته ترتد الى ثوب او « زيون » معسوب بجبل او حزام ، من فوقه عباءة متخذة من رقيق الصوف . اما ماعون بيته فلا يتجاوز الى جانب الغطاء والوطاء ، الفأس والقدر ، والصاج والمهباج والسراج والمحمصة والابريق . ففي بيت كهذا تنحل الحياة الى ابسط اشكالها ، لولا ان شظف العيش وسوء التغذية وفساد الشرائط الصحية كان دافعاً الى تفشي الامراض

(١) راجع الفصل الثاني في ترجمة M. Planiol لكتاب Philip K. Hitti, Précis d'Histoire des Arabes (Paris, Payot 1950)

(٢) راجع ص ٢١١ و ١٩٨ وما بعدها من : V. Mueller, En Syrie avec les Bédouins (Paris, Leroux 1931)

(٣) راجع « الخدمات الاجتماعية والعشائر البدوية » محاضرة في الاجتماع الاول لحلقة الدراسات بقصر اليونسكو (بيروت ١٩٤٩)

تفشيًا مخيفاً من مثل البجل والتدرن والبرداء وآفات العيون وحتى الاوبئة
الحبيثة كالجدري والطاعون والهواء الاصفر (١). واذا ما علمنا ان في سورية وحدها
اكثر من اربعين الف خيمة تضم عشر سكان البلاد (٢) وان ستاً وخمسين بالمائة
من اهل ما بين النهرين والعراق هم البدو بين رحل وانصاف ظاعنين ، وانه لا
يقيم في المنازل الثابتة الا خمس السكان فقط من اهل جزيرتنا العربية (هذا اذا
لم نتكلم عن سواد اللاجئين الفلسطينيين في الشام ولبنان والاردن وسيناء)
ادر كننا اي ضحك من الحياة المادية يسود في جوف هذا النمط الهائل الحجب من
انماط بيتنا العربي .

ونحن ، ان انتقلنا الى الريف (ولست ادخل هنا في مفهومه تلك القرى
الرافهة الناعمة الهائلة المغفية في احضان جبلكم السعيد ، بل اقتصر على تلك الضياع
والاكر والدساكر البائسة المعترة - او المتواضعة - على مثل ما نشهده في
في سهول حوران وضاف الحابور وشعاف العلويين وغوطة دمشق) ان
انتقلنا الى هذا الريف ، وعدد سكانه على ما جاء في تقرير السير الكسندر جيب
مليونان و ٣٧٦ الف نسمة من اصل ثلاثة ملايين سوري مع العلم ان ثلاثة ارباع
الامة العربية اهل ارياف ، وجدنا مستوى الحياة في بيوته على الجملة اقل هبوطاً
بما اتيت على ذكره . فالمسكن ، على الرغم من بنائه المتخذ من الطين المضروب
والحجارة غير المنحوتة دون نسق ولا طراز ، يصبح على الاقل مأوى يعصم من
حمارة القيظ وصبارة الشتاء . والطعام على الرغم من سوء طهوه وتهميته وفساد

(١) الدكتور جميل سالم في ص ٣٩٠ من الكتاب الذي نشرت فيه وزارة الشؤون الاجتماعية
بالمملكة المصرية المحاضرات والبحوث والتقارير المقدمة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية في
دورتها الثانية (١٩٥٠)

(٢) راجع ص ١٤٩ من كتاب مولر المذكور آنفاً ، ثم الاستاذ محمد زكي عبد القادر في
ص ٢٣١ من الكتاب المذكور في الحاشية قبل السابقة .

الطرائق في تناوله ، يغنى بعض الغنى فتدخل عليه بعض القطاني ونصيب من البقل والفاكهة . والكساء ، على الرغم من غاظته وغيوبة الاناقة فيه ، يأخذ بالتنوع بعض الشيء وتنضاف اليه الملابس الداخلية والخارجية ضمن حد ما . والاجسام ، ان لم تسلم من عوادي العلل والعاهات ، تظل على حظ اعلى من المقاومة مرجعه لتناقص شح الموارد الطبيعية في التربة والماء ، ولحفة العنف نسبيا في الاقليم ، ولوجود بعض الخدمات الصحية الاولى كالتحصين النوعي مثلاً بالحجر وبالتطعيم .

فاذا ما جاوزنا ذلك البيت الريفي الى المدن، الفينا ضروباً من صيغ السكنى والتغذية واللباس تتفاوت بتفاوت طبقات الشعب ماضية من البورجوازية الصغيرة الى الارستقراطية العليا . فهناك من يسكن داراً مؤلفة من بضعة حجيرات مفروشة كيفما اتفق ، ينفذ اليها النور او لا ينفذ ، غذاؤه خبز القمح المخلوط مآدوماً بمشتقات الالبان او بالحبوب المسلوقة او بعض الاثمار الدسمة كالزيتون ، ودثاره واثائه كفاف يتستر به امام الناس . وهناك من يقيم في البيت البلدي العتيق المبني على طراز العصور الوسطى بالحجارة المصقولة ، المفروش بالرياش العربية ، الجارية امواه الانهار الى احواض باحاته الداخلية المكشوفة والى فوارات البرك في قاعاته ذوات الاواوين والاقواس المزركشة ، خوانه او سفرته او مائدته تحمل خبز الدقيق الكامل مضافاً اليه انواع الخضار المعالجة بالمواد الدسمة مع سمين لحم الضأن خاصة ، وكساؤه الصوف والقطن والكتان في اشكالها العملية غير الفارهة . وهناك اخيراً من يسكن الدور العصرية على اختلاف اصنافها من « الشقة » المتوسطة (Appartement) الى « الدارة » المترفة (Villa) فالقصر المنيف ذي الصفة المعمارية الخاصة (Style) متخذاً ما يناسب هذا العيش من غذاء ولباس (يهتزات بين افانين لحوم الدواجن والطيور والبقر والخنزير والسمك ، والعصائر والاشربة والحلوى ، والانسجة الوطنية الى

متمماتها الواسعة المألوفة عند الفرنجة)، ومن متاع وآنية (تتفاوت بين القصدير والنحاس والحديد والشينكو المدهون وعادي البلور والخزف والالمنيوم والمفضضات والمذهبات وبورسلين ساكس وكريستال البندقية) ، ومن ادوات ورياش (ترقى من وجاق الفحم وبريموس النفط ومدفأة الحطب ومحافظ الطعام العادية وآلات التسلية الميكانيكية ووسائل التنقل البسيطة الى الافران والغسالات والكوابات والثلاجات والحرارات الكهربائية والمذياعات والسيارات ..) .

بيد ان كل هذا من باب العموميات . وهو بما يعتمد عليه من انطباعات اجمالية لا يحمل الينا فكرة واضحة بيئة كما لو كنا نملك مسلمات احصائية متممة بالضبط والتعيين الرياضيين عن انواع السكنى والتغذية والكسوة في البيت بحسب المحيط . والواقع ان تلك المعطيات الكمية تكاد تكون مفقودة تماماً . فنحن لا نعلم في كل بيئة من بيئات مجتمعنا معدل العائلات التي تستخدم منازل صالحة للسكن . ولا معدل العائلات التي تنال قوامها الكافي من الحريرات الغذائية (Calories) ولا معدل العائلات المتمتعة بنصاها المعقول من منافع اللباس واللهو والزينة والعناية الصحية . ولقد اجريت في مصر دراسة علمية خليقة بالاحتذاء قامت بها مصلحة الفلاح عن حالة السكنى في قرية نمطية Typique للريف المصري نورد منها على سبيل المثال بعض النتائج الغنية بالحقائق على ما اشار اليه الاستاذ حسين السرجاني في تعقيبه على مشروعات القرية بالدورة الثانية حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية (١) . من ذلك ان ٢٩ و ٦٪ من مجموع المنازل مكون من غرفة واحدة ، وان نسبة الغرف التي يسكنها افراد في حدود الثلاثة - وهو اقصى حد للسكنى الصالحة - تبلغ ٧٣٪ ونسبة الغرف التي يسكنها اكثر من

(١) ص ١٣٠ وما بعدها . ويشار كذلك للدراسة الطبية المثينة التي وردت للاستاذ محمد

عجمية في ص ٣٦٣ .

ثلاثة افراد تبلغ ٢٧٪ وان ٧٥ و ٧٪ من جدران المنازل من الطوب النقي ،
وان ٢٧ و ٤٪ من هذه المنازل ليس لها سقف اطلاقاً ، وان ٩٦ و ٦٪ منها ليس
لها حمام وان ٩٥ و ٦٪ ليس لها مطبخ وان ٦٢ و ٥٪ ليس لها مرحاض وان المنازل
التي تحتوي بمجموع المرافق الضرورية (وهي الحظيرة والفرت والمضخة والحمام
والمطبخ) لا يبلغ عددها الاثنان والنصف بالمئة .

ان هذه الدراسة مثلاً تبلور لنا بأرقامها شرطاً واقعياً من شرائط الحياة
الاساسية في بيئة معينة كالريف المصري . وبلاستطاعة اجراء اشباه هذه الدراسات
في حق شرائط الحياة الاخرى كالمتاع والرياش على نحو ما يجري في الامم التي
تعلق اكبر الاهمية على هذه الشؤون (١) . فلو ان في يدينا جملة مما يشكل
تلك الدراسات على مقياس واسع ، لاستطعنا ان نرسم بمساعدتها الخطوط البارزة
التي تشكل بوضوح تام الوجه المادي لبيئتنا العربي في بيئة من بيئاته .

على ان هناك وسيلة اخرى ، وهي ما يقال له متوسط مستوى المعيشة ،
وذلك في الميدانين المادي والصحي . ولا حاجة بي ان اذكركم انه في الميدان
الصحي يقاس بالنسبة المئوية للوفيات ومعدل طول العمر . وان متوسط ذلك
المستوى في الميدان المادي يعين بتقسيم مجموع الدخل العام في الامة على عدد
افرادها بحيث ان حاصل القسمة هذا يرتفع كلما ازداد الدخل (او قل السكان)
وينخفض كلما نقص الدخل (او كثر السكان) . فاذا كان الدخل ألف مليون
لقوم ينهزون الى ١٠ ملايين نسمة ، فان مستوى المعيشة هو ١٠٠ . وهذا

(١) نذكر على سبيل المقايسة التحري الذي اجري في معامل فورد على مائة عائلة من عائلات
العمال فيها . فقد اظهر ذلك التحري ان ٣٠٪ من تلك العائلات (كان ذلك قبل الحرب) تملك
راديو ، و ١٣٪ بيانو ، و ٤٥٪ فونوغراف ، و ٥١٪ ماكينة غسيل ، و ٩٨٪ مكواة
كهربائية ، و ٦٪ جهازاً كهربائياً ما ، و ٩٧٪ سجادة في ال Living - room ، و ٩٠٪
سجادة في غرفة الطعام ، و ٤٧٪ سيارة .

المستوى سيصبح ٥٠ ان تضاعف عدد السكان (مع ثبات الدخل) او انتصفت الموارد (مع ثبات السكان) الخالتان سواء. ولقد جرت العادة ان يتخذ الرقم المستخرج على هذه الطريقة دليلاً يستأنس به في معرفة درجة الحياة لدى امة من الامم ووسيلة للمقارنة بين المستويات المعاشية في البيت النموذجي لدى كل واحدة منها. فحينما يقال لنا عن معظم البلاد العربية: « ان معدل الدخل القومي في احسن الاحوال لا يجاوز ثلاثين جنيهاً للفرد الواحد في العام ، اي ثمانية قروش للفرد الواحد في اليوم » (١) تحصل لدينا فكرة تقريبية عن الحالة المعاشية في بيوت تلك البلاد . وحين يقال لنا ان متوسط دخل الفلاح العراقي من ستة دنانير الى ثمانية في العام الواحد مقابل اثني عشر للمصري ، وثلاثة عشر للسوري ، على حين معدل دخل الفلاح الانكليزي ٢٣٢ جنيهاً في السنة ، نتخذ فكرة مبدئية عن متوسط المستوى المعاشي في بيت كل من هؤلاء . الا انني احب ان الالحظ ان الرقم الممثل لمتوسط مستوى المعيشة غير صادق بمعنى الكلمة المضبوط ، وانه لا ينفك يقترب من الحقيقة كلما كانت الطبقات في الامة متقاربة فيما بينها، ولا يزال يبتعد عنها كلما كانت الهوة سحيقة بين تلك الطبقات . فهي ان صحت في بلاد تعيش في ديموقراطية حقيقية او قريبة منها ، فما ابعد ان تصدق في بلاد لا تفتأ تعيش - كما هو الامر في ربوعنا - في ظل الاقطاعية الواسعة ! ولقد قال لي مرة احد الدبلوماسيين العرب لقطر اغتنى حديثاً بموارد غدت هائلة جداً بالاضافة الى عدد سكانه : « ان متوسط الدخل في بلادي اصبح مضارعاً لمثله في امريكا » . فلم املك ان اسأله: ولكن كم عدد الافراد الذين لهم حق التصرف فيه ؟ وفي كم بيت من بيوت بلادك ينفق هذا الدخل ؟ ...

والحقيقة ان ليس في يدينا من معيار سليم (Critérium) للوقوف على

(١) راجع ص ٢٢ في كتاب الدكتور منيف الرزاز : « معالم الحياة العربية الجديدة » (جائزة جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٥٣) .

مستوى المعيشة الصحيح الا تطبيق الطريقة التي قذف بها (Le Play) في اواخر القرن التاسع عشر (١) وجرى عليها في معظم الدول الحديثة الا وهي دراسة الموازنات الواقعية في زمرة زمرة من البيوت والمقايضة بين قرائنها واشباهها . ولتحقيق هذا ، يقتضي اجراء عمليات سبر (Sondage) واسعة يمكن الانتهاء منها الى استخراج الدخل المتوسط للعائلة في محيط ما بحساب مجموع الواردات ، ثم الى تعيين النسبة المئوية لكل باب من ابواب النفقات . فاذا تم اجراء هذه العمليات ، استطعنا ان نقارن على ضوء نتائجها بين ما تنفقه عائلة العامل الزراعي مثلاً على الحاجات الضرورية وسائر الكماليات ، وما تنفقه في امثال تلك الابواب عائلة الموظف او عائلة رب التجارة المتوسطة او صاحب الصناعة الكبرى او رجل الاعمال عندنا وعند غيرنا من الشعوب . واغلب الظن حينئذ اننا سنقف على نتائج تبلغ حد الفواجع المبكية .

وعلى ما به ، فان مشكلة سوية العيش في بيتنا العربي مشكلة عصبية . ولئن لم تبرز لنا الارقام التفصيلية في عريها الفاضح ، فقد « أبت - فعل الدراهم - الا ان تمد اعناقها » كما يقال . واطنكم شعرتم معي من استشفاف وجهها - البليغ في شحوبه وهزاله - مقدار ما ينطق عنه من بؤس وسوء حال ، ولا سيما بين الطبقات المعسرة ، وهي كثرة الشعب فينا على التأكيد . والواقع الاليم ان اهل بيتنا مفتقرون قبل ان يحتاج دارهم الى طراز معماري وزخرفي من نوع خاص ، لان يكون لهم مسكن ؛ وان اهل بيتنا مفتقرون قبل ان يتخذوا اوضاعاً لائقة في الطعام والشراب ، لان يكون لهم سوية معاشية معقولة ؛ وان اهل بيتنا مفتقرون قبل ان ينعموا نعمة الالهة في فردوسهم الخالد ، لان يكونوا اهل بيت يقضون فيه حياتهم الاهلية كما يقضيها البشر في صحتهم السوية وعمرهم الطبيعي .

(١) ص ٨١ من *M. Halbwachs, Histoire de l'Economie Sociale, les Classes Sociales, Fascicule II (les Cours de la Sorbonne)*

وقد يتساءل المرء ما هي امكانيات التطور في هذا المجال؟ بين المستر ستوارت
ضود (١) ان مشكلة سوية العيش التي المعنا اليها ، من حيث ارتباطها بعامل
السكان والدخل ، تفرض على البلاد الراغبة في رفع مستوى معيشتها ان تراقب
النسبة دائماً بين تزايد اهلها ومقدار دخلهم العام. غير انه اذا كان الحُصْب التناسلي
وشدة الوقاية الصحية ، وفيضان الهجرة على البلاد - كما هو الاتجاه في بيئاتنا الحاضرة -
تؤدي الى ازدياد المتمتعين بالخيرات المشتركة فتقل اذن نصيب كل منهم وتخفض
مستوى المعاش في البيت ، فانه لا يترتب على ذلك ان نكافح الولادة او نهمل
العناية الصحية او نحد من اقبال اللاجئين لكي نخفف بسوية بيتنا المعاشية ، بل
ان في يدنا وسيلة اخرى ، وهي تكيف العنصر البشري من جهة ، واخصاب
العنصر الطبيعي من جهة ، بحيث نرجع الى حال التوازن . وبديهي ان هذين
التكيف والاغناء ، لا بد فيهما من تحسين الاستعدادات الموروثة وفاقاً لعلم
الانسال (Eugenics) ثم البحث عن موارد جديدة من جهة ، واستغلال هذه
الموارد والعمل على ترقيتها في نباتها وحيوانها وجمادها من جهة اخرى . ولا يقع
ذلك الا بتحقيق السيادة القومية اولا وبنشر العلم والتربية والفن ثانياً ، ورفع
الكفاءة الانتاجية في صفوف الشعب على مختلف طبقاته ثالثاً . حتى اذا تم كل
ذلك وجب نشر العدالة الاجتماعية الاشتراكية عن طريق تدابيرها المعروفة بما
لا مجال هنا للافاضة فيه . وبما يبشر بالخير ان الافكار في الوقت الحاضر قد
تنبهت الى هذا ، وبدأت المشاريع التخطيطية ولا سيما في الاجزاء المتحررة من

(١) راجع الصفحة ١٢٧ وما بعدها من الترجمة العربية التي اخرجها فريد جبرائيل نجار
لكتابه بعنوان « العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي » .

وطنتنا العربي تظهر على رؤوس اقلام المفكرين (١) . ولكن المهم بعد ان تترك هذه التصاميم حيز التخطيط ان تخرج نهائياً الى حيز التنفيذ .

٢ - ولنصرف بعد هذا ، ايها السيدات والسادة - الى الوجه الاجتماعي :
اننا اذا شئنا ان نستعرض حالة بيتنا الاجتماعية في سبيل استخراج مشاكلكه وبيان امكانيات تطوره من هذا الوجه ، لزمنا ان نبحت في كيفية تأسيسه ونماؤه ، وكيفية انحلاله ، ثم طبيعة العلائق الشائكة لاجزائه . ونسارع فنقول انه - ككل بيت - يتأسس بالزواج ، ويتسع بالاولاد ، وينحل بالطلاق ، وتتغير بنيته بتغير ارباب العلاقة فيه .

(آ) فلنبداً بالزواج . - رأى بعض المتقدمين من علماء الاقوام ان الزواج مر بأطوار ثلاثة هي الخطف ، والشراء ، والعقد ، ولئن كنا لا نجد في بيتنا مصداقاً لهذا الرأي الذي هو محل اخذ ورد ، الا اننا على الاقل لا نزال نجد شكليه الاولتين قائمتين عندنا بلاء الاسف . فاما الخطف فموجود عند البدو وفي بعض جهات حوران خاصة ، وان بصورة شاذة . واما الشراء ، فعلى الرغم من ان بعض الاجتهادات عن طبيعة المهر عندنا تنكر - كما فعل مولر (٢) - ان يكون صداق المرأة ثمناً للاستمتاع بها (على ما ذهب اليه بعض المستشرقين مثل

(١) نذكر من ذلك على سبيل المثال دراسات قسم السكان التابع لهيئة الامم المتحدة وبعض البحوث القيمة المقدمة لجامعة الدول العربية: كتنقيص الامير مصطفى الشاهي عن انعاش البدو، واقتراحات الاستاذ سعيد حمادة لحل المشاكل الاقتصادية ، ومشروع الدكتور جمال كرم حروفش لانشاء خدمات خاصة في لبنان، ودراسات الاستاذ محمد امين حلمي والدكتور محمد صالح مكينة عن تقدير حالة المساكن ومشاريع القرى النموذجية . يضاف الى هذا مواضيع شارك فيها بعض الافاضل من قدماء الطلبة في الجامعة الاميركية واصدروها في منشور خاص (راجع عدد الثالث من السنة الخامسة من مجلة «العروة» بيروت ١٩٤٠)

(٢) راجع قوله في ص ٢٢١ من كتابه المتقدم الذكر .

(٣) H. Joly و (٢) M. Morand و (١) Gaudetroy - Demombynes متفقين في ذلك مع مثل ما اخذ به Robertson Smith « ٤ » و Welhausen « ٥ » و Westermarck « ٦ » فانه لا يندر ان نرى ان مآل ما يجري عليه العمل في بعض اوساطنا مما سجل الاب J. A. Janssen « ٧ » طرفاً منه يحيل الزواج نوعاً من البيع والشراء والتجارة . على ان من الانصاف ان نقرر ان الصيغة العامة الشائعة المتخذة في الزواج هي الصلة العقدية . بيد انه لا يكفي تقرير هذه الصلة لكي نستوكل الى الطمأنينة ، بل لا بد من اكتشاف طبيعتها وتبين الكيفية التي يتم بها الوصول الى هذا العقد .

من المعلوم ان الخطبة هي الباب الرئيسي المؤدي الى الزواج . نرى ذلك عند المسلمين وعند غيرهم من الطوائف في الريف وفي البدو وفي الحضر . فلننظر أتم هذه الخطبة بين من هما موضوعها اولاً وآخرآ ، ام تقع بالاستقلال عنهما ؟ الواقع ان الامر مختلف بالنسبة للوسط الاجتماعي الذي ينتسب اليه المعنيان بالامر . ففي الاوساط الريفية على اختلافها ، وكذلك في الاوساط المدنية غير الاسلامية

(١) راجع ص ١٠ من كتابه : *Cérémonies du Mariage chez les indigènes de l'Algérie* (Paris, 1901)

(٢) ص ٢٢٠ من كتابه : *Avant - projet de Droit musulman Algérien* : (Alger, 1916)

(٣) راجع مقاله في دائرة المعارف الاسلامية عن المهر . وكذلك ص ١٠ من كتابه : *L' Esprit du Droit familial dans l' Islamisme* (Dijon, 1902)

(٤) ص ٧٦ ، ٧٨ ، ٩١ ، من *Kinship and Marriage in Early Arabia* (Cambridge 1885)

(٥) راجع ما نقله عنه ويسترمارك في ص ٦٠ من كتابه المشار اليه بالحاوية التالية

(٦) راجع الحاشية الثالثة ص ٦٠ وكذلك الصفحة ٦٧ من الترجمة الفرنسية التي نقلها J. Arin

عن كتابه بعنوان : *Les Cérémonies du Mariage au Maroc* (Paris, Leroux, 1921)

(٧) راجع ص ٦٠ الى ٦٢ من كتابه *Contumes Palestiniennes, I Naplouse et son District* (Paris Geuthner, 1927)

قد يكون دور الـاهل في اعداد الزواج اقل شأنًا منه في غير تلك الاوساط ،
على الرغم من ان السلطة العائلية لا تزال في بلادنا شديدة الوطأة بالغة النفوذ .
لكن الحجاب الذي ما برح منتشرًا في الحواضر الاسلامية ، بما اقامه من سد منيع
دوت تعارف المرأة والرجل تعارفًا كافيًا ومباشرًا ، وضع على كاهل الـاهل
بالضرورة مهمة انتقاء الزوجة الموافقة للزوج العتيد ، وجعل المسلم في المدن مضطراً
في سبيل نشدان ضالته ان يستعير من امه او اخته او احدى ذوات قريبه اعينهن
وحسهن البديعي ومجموعة مقاييسهن في نطاق القيم . فحين تنتهي الخطبة التي هيأها
الـاهل على هذا النحو الى العقد (ولو في حالة الخيار الطوعي) نقول ذلك لان هناك
حالات سنتكلم عنها لا خيار طوعي فيها -) تكون الصلة العقدية مبنية على
اللبس والغموض وشيء من الوعي الناقص . وليس غريباً بعد ذلك ان تنطوي
هذه الطريقة غير المباشرة في الخطبة على جرثومة الخطر السكامن باعتبار ما ينتظر
ان تؤدي اليه من مشاكل محتملة في الحياة المستقبلية . نعم ان من الحق ان
نعترف ان حالات الزواج التي ظلت تنسج على هذا المنوال خلال عصور سحيقة
لم تكن لتتردى جميعاً في مهواة تلك المحاذير ، بل على العكس - لطالما ادت
المساكنة المشتركة ومقتضيات الحياة العملية ، وسرعة استيلاء الذرية الى المؤالفة بين
آبائنا وامهاتنا الاقدمين ، وانتهت باقرار الوثام بين البعل وحليلته . الا ان مشكلة
عدم التعارف الاسبق بين الازواج بدأت تظهر بشكلها الحاد في مجتمعاتنا الحديث
مذ غدت تتزايد الفروق في طراز التفكير بين المخطوب لهم من جهة ، والذين
يتولون امر الخطبة من جهة اخرى . وآية ذلك ان الادب والسینا اخذا يصوران
لنا ارتكاسات هذا الامر في بيتنا العربي ويطالعاننا بالمآسي الاكيدة والفواجع
الاليمة التي لا حيلة لدوائر الاحصاء الرسمية بتسجيلها ولا باطلاعنا عليها في عنفها
الحي النابض .

والذي يزيد في فداحة خطبة الـاهل في كثير من الاحيان قضيتان شائكتان

هما معضلة السن ، ومسألة غيبوبة خيار القاصرين وحتى انعدامها لدى البنات الراشدات . فلتكلم عنهما بشيء من الاقتضاب .

ان قانون العائلة السوري (١) يشترط لصحة عقد الزواج ان يكون الرجل قد اتم في أيسر الامر الثامنة عشرة من العمر (وهو في هذا متفق مع القانون المصري) وان تكون المرأة قد اتمت السابعة عشرة (اي بزيادة سنة على ما اوجبه في حقها هذا القانون الاخير) اما فيما دون هذه الحدود ، فالقانون يسوغ للقاضي منح اجازة . هذا اذا لم ينقص سن البنت عن التاسعة ، ولا سن الرجل عن الثانية عشرة . والقضية مختلفة قليلاً عند الطوائف النصرانية . ففي كتاب الحق العائلي بموجب الشريعة المسيحية البيزنطية (٢) ان بلوغ الرشد « هو في الذكر والانثى استكمال الحادية والعشرين من العمر » . « ويجوز عقد الخطبة لمن كان في سن التمييز وهي في الانثى عقب اتمام الثانية عشرة من عمرها وفي الذكر عقب اتمام الخامسة عشرة مع مراعاة حال البنية والصحة وموافقة رأي الولي » . لكن ما هو مفروض من تلقاء الشرع يختلف عما هو جار في العرف والعادة . لا جرم ان الميل العام في البيت الحضري - على ما اثبتته بعض الدراسات الحديثة كدراسة الدكتور شاتيللا عن « الزواج لدى مسلمي سورية » (٣) (واعتقد ان الامر لا يختلف في البيت المسيحي) - هو الى تأخير سن الزواج كلما صعد

(١) راجع المادة الرابعة .

(٢) راجع ص ١ من الكتاب الذي انفق على طبعه منتخب بالميراس الارشندريت فوتيوس الخوري .

(٣) الدكتور خالد شاتيللا (راجع ص ٢٧ من أطروحته الممتازة *Le Mariage chez*

قدر سن الزوجين في الطبقات الاجتماعية (*Paris, Geuthner, 1934*) *les Musulmans en Syrie*) السورية كما يلي :

في الطبقات البورجوازية المتقفة ٢٥ الي ٣٠ للذكور ، ١٧ الى ٢٣ للاناث .

» » » التجارية والدينية ٢٠ الي ٢٥ للذكور ، ١٥ الى ١٧ للاناث .

» » » الفقيرة العمالية والزراعية أقل (ولكن الامور تغيرت تغيراً كبيراً منذ ١٩٣٤)

المرء في سلم الطبقات الاجتماعية ، وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية ، وارتفاع مفاهيم السوية المعاشية، وزيادة سني التعليم . ففي هذه الحال قد يخفف دور الالهل في تهئية الزواج ويخفف معه ما ينشأ عن تهيتهم هذه من مشاكل . الا ان البلوغ الطبيعي هو المقياس الشائع في البيت البدوي . وفي البيت الريفي (لا سيما الاسلامي منه) لا يندر ان نرى زوجات وازواجاً في سن دون هذه الحدود . « ولطالما منح القضاء رخصاً للقاصرين بمجرد تقديم الطلب من آبائهم » (١) ففي هذه الاحوال نرى خطبة الالهل ، التي قدمت لعقد زواج هؤلاء اليافعين ، قد آلت ، بسائق ما قدره الولي من مصلحة غير معقولة ، الى الجمع اما بين كهول - وربما اشياخ - وفتيات حديثات السن ، واما بين غلمان وبنات لما يصلحوا بعد لمسؤوليات الحياة الزوجية ، ولا بلغوا من النضج مرحلة تنبج لهم ، بعد انجباب الاولاد ، تعاهدهم بالتربية والعناية . وكثيراً ما ينتهي بهم ذلك الى ازيمات وكوارث مردها الى رخص القانون الفضفاضة او الى صنيع الآباء الطائشين دون التفات منهم الى جانب المبادهة الحرة التلقائية لدى من لهم عليهم عهدة الولاية .

وما هنا مجال الاشارة الى حرية الخيار في الزواج . فلنتساءل ضمن اية شرائط تقع عندنا طوعية الرضى بين الزوجين ؟ وتكاد القضية تكون محلولة بالنسبة للمسيحيين لانهم يستلزمون قبول الطرفين في جميع الاحوال ولا يقنعون برضى الاولياء على الصغار لانعقاد الزواج (٢) . ولكن فقهاء الشرع الاسلامي فريقان : فالحنفية جعلوا تراخي البالغين كافياً في الزواج ، بل ضرورياً من حيث اشتراطوا النص عليه في العقد الصحيح ، ولم يستلزموا موافقة الوالد الا على زواج اولاده القاصرين . واما من عداهم من الفقهاء ، ولا سيما المالكية ، فقد جروا بشأن

Hussami, *Le Mariage et le Divorce en Droit Musulman*. P 75, apud « ١ »
Chatila, P. 30

« ٢ » ص ٧ القضاء الماروني والمادة ٢٣ من الحق العائلي

الذكور فقط ، على مثلما جرى عليه الحنفية . ولكنهم جعلوا عقد نكاح الاناث بيد الاب او الولي ما دمن ابكاراً ومهما بلغت بهن السن . والافطع من ذلك ان الاب (كما هو مجرى العادة عند اهل افريقية الشمالية (١)) الذين يعتنق سوادهم هذا المذهب) له الحق في اكراه بنته - باستثناء الثيب كالمطلقة او الایم - على قبول الزواج وان كان لا يجوز الدخول نظرياً الا بعد البلوغ (٢) . فلما جاءت بعض البلدان العربية تنظم رسمياً هذه الاحكام ، لاقت النظرية الحنفية التقديمية شيئاً من الحظوة والتفضيل . فقانون الاحوال الشخصية المصري (في مادتيه الحادية والخمسين والثالثة والخمسين) ، اخذ بمبدأ تراخي الطرفين الراشدين . واما قانون العائلة السوري ، فعلى الرغم من ان مادته الخامسة والثلاثين تبطل كل زواج يتم عن غير تراض او بطريق الاجبار والاكره ، فان بعض احكامه تنسح للاهل شيئاً من التدخل في حرية الزوجة على الاقل . مثال ذلك : ان البنت ، ولو كانت راشدة ، مضطرة لاعلام وليها العاصب بمن تنوي اتخاذه زوجاً لها حتى اذا رأى فيه خللاً بشرط التكافؤ الاجتماعي كان ذلك سبباً قانونياً في فسخ العقد (٣) . ويكاد المرء لا يحتاج الى التوكيد على ما في هذا القيد

(١) راجع ص ٢٠٤ و ٢١٣ من « Cahiers du Sud » (L' Islam et l' Occident)
MCMXLVII)

(٢) أكد ادوارد ويستر مارك ان القاعدة العامة في مراکش هو ان الآباء يزوجون البنات دون اخذ رأيهم ، واورد معقبات في حاشية « ٦ » ص ١٩ من كتابه المذكور آنفاً قوله : ان ما عليه العمل في الجزائر ان لا رأي للبنت في زواجها « نقلاً عن Villot » وكذلك الامر في تونس « نقلاً عن Sellani » وفي كثير من مناطق فلسطين « نقلاً عن Klein » وروى ان الامر يختلف عن ذلك تمام الاختلاف عند البدو اذ يتركون بناتهم احراراً في الموافقة على طلب الزواج او عدمه « نقلاً عن Robinson Lees وعن Burekhardt » وقد ايد هذا ايضاً الكاتب N. Bouron في ص ٣٠٨ من كتابه بعنوان Les Druzes, Histoire du Liban et de la Montagne Houranaise (Paris, Berger - Levrault, 1930)

(٣) راجع المواد ٦ و ٨ و ١٢

الرجعي وغير الديموقراطي من انتقاص الحرية المرأة في رضاها بزواجها . يضاف الى هذا ما يتبعه من تجميد للجواز الطبقي بين ابناء الملة الواحدة بل ، الامة الواحدة . ويكفي لجلاء ذلك ان نذكر علام يقوم هذا التكافؤ الذي كان ولا يزال شرطاً من شرائط الزواج .

انه ولا شك راجع عند المسلمين الى التقاليد القومية العتيقة . اذ على الرغم من ان الاسلام في نشأته الاولى - على نحو ما جاء به رسوله وقرآنه - كان نصيراً لافكار المساواة الواسعة (« ان اكرمكم عند الله اتقاكم » ، « الناس سواسية كأسنان المشط » ، « لا فضل لعربي على اعجمي ولا لأبيض على اسود الا بالتقوى » ، « سلمان من اهل البيت ») فقد كان الفقهاء المتأثرون بعنعنات المجتمع العربي الاموي يعملون التكافؤ قائماً لا على فضيلة الزوجين وصلاحيهما فحسب ، بل على النسب (١) ، ودين الابوين ، والحرية ، والمال ، ومشاكل المهنة ايضاً (٢) . نعم انهم قرروا ان الفاسق الفاجر غير كفء للصالح العفيفة الطاهرة الذيل ، ولكنهم قالوا ايضاً : الاعجمي غير كفء للعربية « لان العجم ضيعوا انسابهم » ، بل العربي من غير اولاد النضر بن كنانة غير كفء للقرشية ، وابن الذمي ولو مسلماً بنفسه غير كفء لذات أب في الاسلام ، والعبد او المعتق غير كفء لحره اصيلة ، والعاجز عن المهر المعجل والنفقة غير كفء لا للغنية ولا للفقيرة ، وابن القصاب او الحجام غير كفء لبنت كتاب السلاطين او اطباء

« ١ » وربما استندوا في ذلك الى ما زعموا روايته عن عمر بن الخطاب اذ قال : « لأمنن فروج ذوات الاحساب الا من الاكفاء . ولكنه فاتهم ما روى ابو هريرة عن النبي «ص» قال : « تنكح المرأة لاربعة : لملها ولحسبها وجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » (راجع كتاب النكاح في صحيح البخاري)

« ٢ » يقول صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود في شرحه على متن الوقاية : « فعائلك او حجام او كناس او دباغ ليس بكفء لعطار او بزاز او حراف » (راجع ص ١٧١ من حاشية كشف الحقائق طبعة ١٣١٨ » .

الاشراف ... ولقد جاء قانوننا السوري (في مادتيه الخامسة والاربعين والحادية والخمسين) فأبقى على شرط التكافؤ من جهة الزوج ، ولكن في المهنة والثروة لدى الزواج فقط . ومعنى هذا ان القانون فرط في قدر المرأة من حيث لم يبال كفاءتها بالقياس الى الرجل كما فرط في كرامة الانسان من حيث لم يقيم وزناً للفضل الشخصي (١) ولم ير في التكافؤ الا الناحية المادية والمنزلة الاجتماعية فقط ، فبقي حارساً على المفاهيم البالية التي آن لها ان تزول نهائياً في هذا العصر . والعجيب في هذه القضية ان العادات التي كثيراً ما تخالف القوانين جاءت متفقة مع منطق الشرع ، لان الميل العام في بيتنا العربي هو الى الاستمساك بالكفاءة الاقتصادية والمالية ، تشهد لذلك بعض الوقائع الراهنة الفريدة . فلئن كان الزواج بين ابناء العمومة اكثر شيوعاً في الاسر الارستقراطية منه بين ابناء الحؤولة ، فذلك لحفظ الثروة ضمن نطاق العائلة الغنية ، ولئن كانت هذا الزواج اقل في المدن الكبيرة (كحلب وبيروت ودمشق) منه في المدن الصغيرة (كما هو الامر في بلاد العلويين (٢) وجبل الدروز) ، فذلك لان مجال التكافؤ في الثروة العريضة اوسع في الحواضر الكبرى منه في المراكز المتوسطة والمتواضعة . وغني عن الذكر ان شرط التكافؤ - على هذه الصورة - يحول دون الخفض الاجتماعي وذوبان عناصر الامة بعضها ببعض . وما لم تتغير العقلية العامة من جهة ، والبنية المورفولوجية في توزيع السكان (٣) من جهة اخرى لا ينتظر ان يتوقع تطور ذو شأن في هذا السبيل .

(١) نذكر بهذه المناسبة ان المادة ٦٥ من الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية قالت : « شرف العلم فوق شرف النسب فخير العربي العالم كفاء للعربية ولو كانت قريشية والعالم الفقير كفاء لبنت الغني الجاهل »

(٢) يقول P. May عن زواج العلويين : « ان تسعة اعشار حالات الزواج تكون بين

ابناء العمومة » « راجع ص ٥٤ من كتابه : (L'Alaouite (Beyrouth, 1930)

(٣) مثال ذلك ان يزداد التطور الصناعي فتزداد كثافة المدن وتزيد فيها الثروة المنقولة .

وما دمنا في صدد حرية الزواج ، فإنه لا بد من الإشارة الى بعض الامور التي تعرقل هذه الحرية . ومن اهمها الاحكام والاعراف العائدة للمهر واختلاف دين الزوجين .

ففيما يتعلق بالامر الاول ، نعلم ان المهر - خلافاً للبائنة (او الدوطة) التي هي اختيارية عند المسيحيين - شرط من شرائط الزواج عند المسلمين . فقد جاء في القرآن الكريم : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه فكلوه هنئلاً مريثاً (١) » . وفي الحديث : « اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد (٢) » . وعلى الرغم من ان مغزى المهر - فيما يبدو لنا من هذين النصين - هو كونه هدية تكرم بها المرأة بما يجعله شبيهاً بما يسمى « عربون الخطبة » عند بني قومننا المسيحيين ، وعلى الرغم من ان قانوننا السوري (في مادته التاسعة والثمانين) يجعل المرأة وحدها هي المالكة لمهرها ، وصاحبة التصرف فيه ، فان العرف - المتضامن مع اجتهاد بعض الفقهاء - جعل المهر (ولا سيما في المدن (٣)) مؤلفاً من معجل ومن مؤجل ، وجعل المرأة مضطرة الى انفاق المعجل (جزئياً او كلياً) فيما يقال له الجهاز ، على ان يكون المؤجل ضماناً لها في النوازل (كالطلاق وتعدد الزوجات والموت) . وبما ان الجهاز مظهر للترف والمنزلة الاجتماعية (حتى انه لا يزال يعرض جهاراً على قارعة الطريق في بعض مدننا

«١» الآية الرابعة من سورة النساء

«٢» ص ١١٦ من الجزء الاول من كتاب التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح للزيدي .

«٣» اما في الريف ، ولا سيما عند الدروز والعلويين فكثيراً ما يكون المتأخر مجهولاً ، وان كان يقسم المهر قسمين يؤدي بعضه وقت الخطبة وبعضه الآخر وقت الزواج . ولا يجوز الدخول قبل تأديته بحال من الاحوال . راجع ص ٣١٠ من كتاب بورون وكذلك ص ٤٦ من كتاب مي May المذكورين آنفاً .

السورية كحلب (١) وكما هو الامر في الجزائر (٢) ايضاً ، فقد نشأت معضلة المغالاة في المهور بشكلها العصيب التي بلغ من حدها لحرية الزواج (٣) ان غدا المرء يذكر بشيء من التلهف الرومانتيكي ذلك العصر الذهبي الذي جعل الخفية فيه نصاب المهر عشرة دراهم وانزلها المالكية الى ثلاثة دراهم لا غير .

وفيا يتعلق بالامر الثاني (الزواج بين مختلفي الدين) نقول ان الشريعتين اليهودية والنصرانية تحرمات الزواج المختلط . روي عن القديس بولس قوله : « يجب الا يكون المسيحي والكافرة في نير واحد ، فلا زواج بين النور والظلمات » . ولقد اقتضت الديانة الاسلامية التي استمد منها الكثير من احكام قوانيننا (٤) المدنية على تحريم الزواج بالمشركات (الوثنيات) واجازت للمسلم نكاح الكتابيات (الموسويات والعيسويات) دون ان يكون ارث بينه وبينهن . ومع ذلك ، لم تبسج للمسلمة اتخاذ زوج غير مسلم ولو كانت من اهل الكتاب (ولعل ذلك خوفاً من ان تتبع هي واولادها دين زوجها) . والواقع ان الزواج المختلط قليل في بيتنا العربي ، ولكنه مع ذلك موجود الى حد ما . الا ان زواج المسلمين بمن هن على غير دينهم اكثر بما لا يقاس من زواج المسلمين بمن هم على غير دينهم . وحتى في الحالة الاولى ، يجب التفريق بين الزواج بالوطنيات (الذي ظل بسائق نظرة المحيط اليه نادراً نسبياً رغم اباحته القانونية) وبين الزواج بالاجنبيات (الذي لم تحل بعض التدابير الادارية الرامية الى عرقته دون انتشاره انتشاراً مذكوراً في اوساط الشبيبة المثقفة ، ولا سيما من قدر لهم

«١» المرحوم محمد كرد علي : خطط الشام جزء ٤ ص ٢٨٥ .

«٢» راجع ص ٢٠ من كتاب غود فروا دومومين عن «مراسم الزواج عند اهل الجزائر» المتقدم الذكر .

«٣» راجع عددي صحيفه الزمان الصادرة بدمشق (١١ و ١٤ نيسان ١٩٥٣) .

«٤» انظر مثلاً المادة ال ٥٨ من قانون العائلة السوري .

ان يدرسوا في بلاد الغرب) . ومن الآراء في حق هذا الزواج المختلط ما يقوم على التنويه بمخاذه الخاصة (١) الناشئة عن لغة الاولاد ودينهم ووضعهم الحقوقي ولا سيما في قضايا الميراث . ومن الآراء - على العكس - ما يستند الى الاسادة بما يحمله الى الاسرة العربية من عنصر حياة وتجديد بيولوجيا في العرق ، وبسيكولوجيا في الخلق والطباع (٢) . واذا ساورتكم محبة الاطلاع على رأيي الخاص في هذه القضية ، فلن انجل عليكم بالتصريح : اني اعتبرها من اشباه المسائل (pseudo - problème) لأنها داخلية في معضلة الزواج العامة ومرددا في آخر الامر الى المفهوم الذي يقع في ذهن كل من القرينيين عن الحياة الزوجية .

ومحصل القول انه تلقاء لوحة كالتى رسمناها عن واقع الزواج في بيتنا العربي ، يبدو ان هنالك عادات اجتماعية ضيقة ورخصاً قانونية عريضة تفسد بما تحمله من تدخلات الفضوليين معنى طوعية التراضي لدى العروسين ، كما ان هناك موانع رسمية وغير رسمية معتمدة على سوابق احكام واهية (Préjugés) تقف في وجه حرية

«١» راجع *Mariages mixtes en Algérie, communication de Paul Noël in Entretiens sur l' Evolution des pays de civilisation Arabe (sous les auspices de l'Institut des Etudes Islamiques de l' Université - de paris et du Centre d' Etude de Politique étrangère, Paris, 1938)*

«٢» ولعل من الطريف هنا ان انقل لكم نصاً للجاحظ في معضلة ليست بالجديدة في مجتمعنا العربي . قال ابو عثمان : كان الناس لا يرغبون في السراري ، فلما رأوا القاسم بن محمد اني بكر وسالم بن عبدالله بن عمر وعلي بن الحسين بن علي وليس في المدينة ولا في الحجاز ولا بالعراق ولا في الارض مثلهم وهم من اولاد السراري ، رغبوا في السراري . وكان معاوية يقول : لولا بيعة يزيد في اعتناق المسلمين لجلعتها شورى بين القاسم ومحمد . ولم يكن في شبان بني مروان مثل عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز في الزهد والبيان والساد وهو ابن امة . ولم يكن في بني مروان اشجع ولا أدب ولا احلم ولا اجمع ولا اكثر فتوحاً ولا ايمن نقيبة من مسلمة بن عبد الملك وهو ابن امة . وكفالك باسمايل بن ابراهيم عليها السلام وهو ابن هاجر وهي امة . قال : واربعة من أئمة الحسينية اولاد الاماء ، وهم علي بن الحسين وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي بن موسى ، فهؤلاء خلفاء الشيعة . وبنو العباس الذين هم خلفاء اهل السنة والجماعة اكثرهم ابناء الاماء .

الزواج ، مع ان هذه الحرية - من حيث المبدأ - يجب ان تكون موصولة
بمحض ارادة الزوجين لا يحد منها دين ولا مذهب ولا عنصر ولا شرط معلق
على الغير ولا فارق اعتباري من أية طبيعة كان . وبما يحمل على التفاؤل ان
كثيراً من ابناء جلدتنا بدأوا يبشرون بأمثال هذه الآراء .

(ب) ولنأت الآن الى الطلاق الذي ربما كان خراب البيت وانحلاله وانهيائه
في ديارنا راجعاً اليه اكثر مما هو راجع الى الموت . ولطالما كان تواتره المفاجيء
(عند المسلمين على الاقل) اسرع من وقع سهام القضاء في احوال البلاء .
يكفيننا شاهداً عليه ان احصائيات مدينة دمشق الممتازة سجلت (١) في سنة
١٩٤٨ خمساً وسبعين حالة من وفيات الاطفال في مقابل كل ألف مولود ، على
حين سجلت احصائيات محافظة دمشق في مثل ذلك العام الطيب مائتين واثنين
وثلاثين طلاقاً في مقابل كل ألف عقد زواج جرى فيها ومعنى ذلك ان
ثلاثة بيوت على عشرة في رقعة ذات شأن من دنيانا العربية لم يروعها شبح
الموت بقدر ما قضى عليها سيف ديمقلس هذا الذي أنيطت شفرته الماضية ، لا
بشعرة واهية ، بل بلفظة شقية تنبس بها عفواً شفتا رجل في لحظات نحسات ...

نحن نعلم ان الاسلام أباح الطلاق الذي كان معروفاً عند الامم القديمة
كالعبرانيين واليونان والرومان (لا سيما في اواخر عهد الجمهورية واوائل
الامبراطورية) . ونعلم ان هذا الدين مع ذلك كان يعتبره « أبغض الحلال الى
الله » حتى انه جاء في الحديث : « لا تطلقوا النساء الا من رية : ان الله لا يحب
الذواقين والذواقات » . ونحن نعلم بعد هذا ان في الذكر الحكيم وصايا من
اجل اعاقبة الطلاق : كنتشكيك المرء في وجدانه عند الشعور بالنفرة ، وكالامر
بالتحكيم عند خوف الشقاق ، وكجعل هذا الحدث الجسيم ان كان لا بد منه في

« ١ » راجع ص ٢٠ و ٢١ من المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥٠ .

ابتداء العدة (اي في طهر لم يمسه فيه زوجها)، و كفرض اقامة الزوجة طول العدة في بيت الزوجية، ثم تخيير الزوج - اذا بلغت الاجل الذي امرت ان تقر به - ان يراجعها او يفارقها مع الاشهاد عليهما كليهما، ونهي الرجل عن ان يأخذ شيئاً مما كان قد اعطاها ، وجعل تجربة الطلاق مرتين (١) الخ ... الا اننا نلاحظ أولاً : ان الناس لم يحفلوا جدياً نصائح الشرع لدى الاقدام على الطلاق ، وثانياً : ان مجتهدى الاسلام ، بما تواضعوا عليه من ان دينهم جعل الطلاق بيد الزوج (وحتى حين قرروا ان للرجل تفويض الطلاق لامرأته وتمليكها اياه دون رجوع عنه بعد ايجابه ، قبل جواب المرأة (٢)) انما علقوا فسخ الزواج في البيت الاسلامي على ارادة وحيدة الطرف . والمحذور في تعليقهم هذا آت من ان الرقيب في آخر الامر على هذه الارادة التي تتناول بمشيتها المطلقة لا مصلحة صاحبها فحسب بل مصلحة غيره - اذا افترض ان هنالك مصلحة - انما هو الضمير الشخصي المحض . ولا شك ان هذا الضمير قد يكون نزهاً من الوجهة الاخلاقية او بمسوحاً بتقوى الله وخشيته . ولكنه من الناحية النفسية غير معصوم من نزوات الشهوات البشرية على كل حال . بل ربما كان غير اخلاقي من حيث الاصل لا يرقب في احكامه وتصرفاته الا ولا ذمة . ومن المؤسف اننا لانملك دراسات واسعة في السيكولوجية الجماعية عن بواعث الطلاق في مجتمعاتنا، اذن لكان يتبين لنا انه في اغلب احواله صادر عن غير دافع الهوى، أم لا صلة له من قريب ولا من بعيد بما يلفق له من اعدار مبررة (كعقم المرأة والحرص على الذرية او حفظ كيان الاسرة) واذن لعرفنا الى أية نسبة يرتفع ذلك الطلاق الذي لا ينتفى منه الا الاستمتاع بالحلال - او « تجديد الفراش » ان رافقتكم هذه الكناية - على ما هو الامر في بعض اوساط شعبنا الجاهل التي هي على شيء

(٢) راجع فصل الطلاق في تاريخ التشريع الاسلامي للخضري .

(١) المادة الـ ٢٦٠ من كتاب الاحكام الشرعية .

من يسار الحال ورخاء البال .

على انه يجب الا يفهم من هذا ان الحل هو اذن في تحريم الطلاق او جعله مبنياً على الاتفاق المتبادل بين الزوجين . فقد يكون ذلك باباً الى محاذير أخرى تنتج اما عن الابقاء على الرابطة الزوجية في حالات من الحير لمن يعينهم امرها ان تنقسم انفصاماً ، واما عن فتنة الزوجين بما يوضع في يدهما من سهولة مفرطة تغريهما بتفكيك العرى الزوجية . ولكنه يبدو ان صيانة البيت كحجيرة اجتماعية تدعو الى تعليق انفكك الزواج لا على رضى احد الطرفين او تراضيهما معاً كما هو الامر في عقده ، بل على مصلحة العائلة ولا سيما الاولاد الذين اصبح الاباء من حيث استولدوهم ملزمين بتعاهدتهم . وطبيعي ان يكون تقدير هذه المصلحة عائداً الى القضاء المدني . ومن حسن الحظ ان بداناً نلمس - ولا سيما في مصر التي باشرت بمراسيم تشريعية ظهرت منذ ١٩٢٩ ادخال بعض الاصلاحات العصرية على قانون العائلة - في الاوساط الدينية الاسلامية تياراً يميل في جملة ما يميل الى عدم تعريض البيت العربي لنكبات الطلاق بشكله العرفي والمحلل . ويرمي هذا الاتجاه التطوري الى ان يتخذ من نية الشارع العميقة سنداً لاناطة التفريق بحكم محكمة وسبيلاً لاجراجه نهائياً من حوزة الاهواء الفردية .

ج) هذا ولا نستطيع ان نمر بمسألة الطلاق دون ان تستلفت نظرنا مسألة تعدد الزوجات التي ترافقها في الغالب عند المسلمين ، والتي لها التأثير الاكبر ان لم نقل في تصديق البيت العربي فعلى الاقل في تحويل بنيته وتغيير العلائق فيه بما تورثه من « مشاكل » (١) عند بعضهم وربما من « حلول » عند بعضهم الآخر .

(١) راجع من اجل الاطلاع على محسنات الزواج المنفرد تلخيص آراء ايلوود في ص ٨٢ الى ٨٤ من كتاب : F. W. Roman, *La place de la Sociologie aux Etats - Unis* (Paris, 1925)

لقد كانت الامم القديمة لا ترى حرجاً في تعدد الزوجات ، حتى ان الكتب الدينية تروي ان موسى وداود (١) بالغوا في الجمع بين النساء . وعلة هذا التعدد في رأي ادوارد ويسترومارك (٢) ترجع الى عدم تناسب العدد في كل من الجنسين بزيادة النساء على الرجال ، ويرى غاستون ريشار (٣) ان السبب الاصلي هو حرص الرجال على ان يستخلفوا من بعدهم ورثة ذكوراً . ولنا الآن بصدد ان نبين ما دخل على هذه التفسير من تحويل وتعقيد في المشكلة مرجعها الى مسلمات الانتروبولوجيا الحديثة التي اثبتت « ان نسبة المواليد الذكور الى المواليد الاناث مستقرة استقراراً عظيماً في الزمان والمكان » حتى « يمكن اعتبارها ثابتة » لان « الفرق بين الحدين الاعظم والادنى لا يتجاوز الخمسة عشر بالالف او الواحد والنصف بالمائة من مجموع الولادات » (٤) وان ازدياد نسبة المواليد الذكور على ما بينته الاحصاءات يقع بصورة اوتوماتيكية في ايام الحرب . ولكننا نتابع فنقول ان المسيحية فرضت الزواج الوحيد ولكن الاسلام اقر الضر الشرعي بان اجاز الجمع بين اربع نساء حرائر عدا ملك اليمين . وظل المجتمع الاسلامي جارياً على هذا بمقياس واسع حتى روت السير اموراً مذهشة من مثل ان المغيرة بن ثابت تزوج باكثر من ثمانين امرأة - بالطبع لم يجمع بينهن في وقت واحد - وان الحسن بن علي تزوج باكثر من مئتين . . ويرى المرحوم جرجي زيدان (٥) ان الحكمة التي دعت لاعتناق هذا التقليد هي الاكثار من النسل استعانة على حاجات الحرب (اي ان هدفه ديموغرافي

(١) على هذا قوله تعالى : « ان اخي هذا له تسع وتسعون نعمة » .

(٢) راجع ص ٤٥٤ من ترجمه H. de Varigny لكتابه *The History of Human Marriage* (London, 1891)

(٣) راجع ص ٨٤ من كتابه

(٤) راجع مقال الاستاذ بديع تقي الدين بعنوان « من غرائب الاحصاءات » (العدد الثالث من السنة الاولى لمجلة « المعلم العربي » دمشق آذار ١٩٤٨)

(٥) ص ٣٩ في الجزء الرابع من كتابه « تاريخ التمدن الاسلامي »

واستراتيجي كما نقول اليوم) كما انه جعل لغايات ديبلوماسية تهدف الى تمكين الاحلاف بالمصاهرة .

وعلى ما به فان تعدد الزوجات ضمن الحدود الشرعية تقره قوانيننا (١) وهو موجود في بيوتنا (ولا سيما نصف الحضرية الاسلامية) بنسبة قد تبلغ الـ ٥ ٪ . ومن الصعب ان نقرر الام يرجع وجوده على وجه الجزم ، اذ ما لم تجر تحريات مقارنة مبنية على الاستقصاء الاحصائي والروايات الاختبارية (Tests) تظل التعليقات في هذا الموضوع من قبيل التخمينات الظنية . مثال ذلك ما اورده غوستاف لوبون في كتاب مدنية العرب من « ان تركيب جسم المرأة ، وضرورة الولادة والامراض وغيرها ، تضطرها احيانا ان نبتعد عن زوجها (بما يصبح) من المتعذر (معه) تحت سماء الشرق ، وفي هواء مثل هوائه ، ولمزاج المشاركة الخاص ، الصبر على هذا البعاد . يضاف الى هذا ان من البيوت القائمة على الزرع والضرع في الشرق ما يضطر صاحبها الى الزواج من اثنتين ، وقد يكون ذلك بالخالع من الزوجة الاولى ولضعفها وحدها عن تعهد شؤون البيت والزراعة (٢) » . ومن قبيل هذه الاعتبارات آراء انصار مشروعية تعدد الزوجات في العصر الحديث كالاساتذة المغربي والغلاييني ومحمد احمد جاد المولى وغيرهم اذ رأوا فيه وسيلة للعصمة من الفاحشة في احوال مخصوصة (كمرض المرأة وعقمها وشيخوختها المبكرة وعدم صلاحها للوظائف الزوجية) . الا انه لا بد من التنبيه على منزلة القدم في الخلط بين المعضلتين الحقوقية من جهة - وهي من نطاق امري (Normatif) - والسوسيوغرافية الاجتماعية من جهة اخرى - وهي من نطاق وصفي تقريرى - . فتبرير وضع او « مؤسسة » تابع للهدف الايدولوجي الذي يراد

(١) راجع المادة ١٤ من قانون العائلة السوري .

(٢) راجع ص ٨٢ و ٨٣ في الجزء الاول من كتاب المرحوم محمد كرد علي : « الاسلام والحضارة العربية »

تحقيقه ، وهو مستقل تمام الاستقلال عن العوامل الفعلية الباعثة سواء اكانت هذه العوامل طبيعية (géophysiques) ام سياسية ام اقتصادية ام ديموغرافية ، ام مورفولوجية ، ام نفسية . ومهما يكن من امر فان النظرة العامة الى تعدد الزوجات غدت على التأكيد نظرة غير راضية ولا مطمئنة (١) . ولا ادل على ذلك من ان بعض المجتهدين العصريين اصبحوا يتجاوزون في التأويل (القرآن) حمال اوجه كما ورد عن الامام علي ، فما باله لا يحتمل تأويلهم ؟) يقولون لئن قال الله تعالى : فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع (٢) فذلك بشرط العدل : فان لم تعدلوا فواحدة . والعدل متعذر لان من مقتضيات هذا الشرط - على ما ذكر الاقدمون - ان يقيم عند كل زوجاته اوقافاً متساوية يصرفها عندهن مناوبة لا فرق بين البكر والثيب ، والحديثة والعتيقة ، والمسلمة والكتابية ، الصحيحة والمريضة ، الحائض والنفساء ، الرتقاء والقرناء وان ليس له ان يقيم عند احدهن - مهما كانت المعذرة - مدة اطول من المدة المعينة المعروفة بينهن الا باذن صاحبة النوبة . وهي امور ، بما يضاف اليها من الوجائب المتساوية في النفقة والكسوة والمسكن والزينة والتلطف ، من فداحة العبء بحيث يستحيل على مسكين ان ينهض بها ، اللهم ما لم يكن من الانبياء او اولي العزم من الرسل . الم يقل الله تعالى : ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم (٣) . وزبدة القول في هذا المجال ان وحدة الزواج غدت من مظاهر الميل التقدمي الراجح - على المستوى النظري - وهو ما نقدر ان سيعين على ثباته ورسوخه وتأييده على المستوى العملي هذا التغير الفكري والبنوي الصميم

(١) راجع الفصل الاول الذي قدم به ماسينيون لكتاب *L' Islam et l' Occident* المذكور آنفاً .

(٢) الآية الثالثة في سورة النساء .

(٣) الآية ٢٨ من السورة نفسها .

الذي اخذ يلف مجتمعنا من مجامع اطرافه .

٣ - ولنتقل أخيراً، أيها السيدات والسادة ، الى الوجه المعنوي . ونرى قبل ان نمضي القول فيه ان ننظر الى طبيعة العلائق بين الافراد الذين ينطوي عليهم البيت . (بوجهها الحقوقي والعرفي) .

(أ) من المعلوم ان هذه العلائق قائمة بين سيد البيت او زعيم الاسرة ، ومن هم في ظله ، اعني على الاقل النساء والاولاد .

ففيما يتصل اولاً بعلاقات هذا السيد الحقوقية مع النساء ، اتضح لنا من الاحكام القانونية التي تقدم لنا بيانها (على ما ابدينا بشأنها من تحفظات) ان وضعية المرأة لا يمكن ان تعتبر منحة في كثير من الامور . وفوق ذلك فقد فرض الاسلام على الزوج ان يقوم بنفقة المرأة من طعام وكسوة وسكنى ، وان يعاملها بالمعروف ، ويحسن عشرتها ، موفراً عليها عاطفتها وعزتها وكرامتها ، ولم يسلبها شخصيتها الحقوقية من حيث كونها زوجة ، خلافاً لمعنى القدرة الزوجية عند بعض الشعوب الغربية اليوم حيث تصبح المرأة في منزلة القاصرين متكلة على زوجها وخاضعة له خضوع غير ذوي الاهلية المدنية ، بل جعل لها كفاءة ذاتية في شخصها ومالها : تتصرف حرة مستقلة ، وتصلح للوصاية على الرجال (وللقضاء والافتاء ايضاً...) حتى قال استاذنا فائز بك الحوري رجل القانون والدبلوماسية (ألتسم ترون معي في كلامه كثيراً من الدبلوماسية) : « المرأة في الاسلام ، من حيث الحقوق المدنية والعامية ، مساوية للرجل لا تفاوت بينهما الا في بعض الامور التي لا بد منها لحفظ الاسرة وسلامة الحياة البيتية » (١) وهو يشير بهذا

« ١ » راجع ص ١٧٥ في كتاب مقابلة بين الحقوق الرومانية والحقوق الاسلامية والافرنسية والانكليزية (دمشق عام ١٩٢٠)

الاستدراك الى قوله تعالى: « وللرجال عليهم درجة » (١) والى قوله تعالى ايضاً:
« الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم
فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن
واهجروهن في المضاجع واضربوهن، فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » (٢).

واما فيما يتصل - ثانياً - بالعلاقات مع الاولاد ، فان الحقوق التي يتمتع
بها الاب العدل غير فاسد الرأي تجعل له على ابنائه الصغار ذكوراً واناثاً الولاية
في النفس وفي المال . فله امور تربيتهم وتأديبهم ، ولو بالضرب بما لا يتجاوز
الثلاث ، واجبار القاصرين منهم على الزواج ان شاء . وله ان يتاجر بمال اولاده
بالمعروف ويتصرف بالبيع بالاجازة والرهن ضمن شروط . وليس للاولاد نقض
ذلك بعد الادراك الا في حالة الغبن الفاحش . اما اذا كانت مبدراً متلاًفاً غير
امين ، فللقاضي ان ينصب وصياً عوضاً عنه وان ينزع المال من يده . وفي حال
الموت تنتقل الولاية على نفس الاولاد للجد الصحيح ، والولاية على المال لوصي
الاب (والا فللجد ثم لوصيه) . ويلاحظ هنا ان الام غير واردة - اللهم في
غير احوال الرضاغة والحضانة - الا ان شاء الاب . وفي مقابل هذا ، على
الاولاد بر والديهما وطاعتهم والانفاق عليهما في حال الاحتياج من جانب
والاستطاعة من جانب آخر . ونحب في هذا المقام ان نورد رأياً لصديقنا الدكتور
نجيب صدقة في دراسته الجدية عن سلطة الاب على اولاده ، قال : « ان الشرع
الاسلامي لا يعتبر الابن ملكاً لابيه كالشرع الروماني القديم ، بل يعترف له
بحقوق كثيرة ، ويفرض على وليه واجبات جمة يعاقب ان تحداها . ولهذا
السبب يمكننا القول ان الشرع الاسلامي لا ينتمي الى اي من النزعتين الرئيسيتين
في الشرائع العالمية ، فلا هو يعتبر السلطة الابوية حقاً للابن ، ولا هو يعتبرها للاب ،

« ١ » البقرة : ٢٢٧ .

« ٢ » النساء : ٣٣ .

بل ان احكامه تستمد من هاتين النظريتين على حد سواء حسب موافقتهما لكل من الادوار التي يمر بها الصغير حتى بلوغه . ففي طور الرضاعة والحضانة تغلب المسحة الحديثة في اثبات حق الابن وواجب الوالدين ، وفي الزواج والولاية في المال تسيطر النظرة القديمة اي توسيع حق الولي وتضييق حق الولد . ثم اضاف : « وان هذه المرونة ميزة خاصة بالفقه الاسلامي قد تجعله - من هذا القبيل - مفضلاً على غيره من القوانين العالمية » (١) .

لا شك عندنا ان مثل هذا النوع من العلائق بين افراد الاسرة يجعل للأب على وجه الاجمال سلطة معتدلة من الناحية النظرية . فهل هي كذلك في واقع بيتنا العربي ؟

الحقيقة التي قدعو للأسف ان شرط المرأة في قطاع كبير من انماط بيوتنا شرط ضعة بالنسبة للرجل . نرى هذا عند البدو وفي كثير من الارياض . فالمرأة هي التي لا يزال يقع عليها عملياً عبء اطعام الزوج وكسوته وابوائه . أليست هي التي ترعى له الماشية ، وتعلمف البهيم ، وتحراث الارض بينما يتحدث رجلها الى جلسائه في الحيمة والمنزول محتيياً يرشف فناجين القهوة ويدخن لفائف التبغ ويستمتع معهم لنغمات الرباب؟... والمرأة هي التي يتصرف - ان لم يكن ابوها بصادقها - فزوجها بما لها في بعض حاجاته وبمتاعها وجهازها جاعلاً اياه مستراحاً لاضيافه وزواره ... والمرأة اسيرة الرجل مهنتها ، لا الشراكة في السعادة ، بل الزوجية والخدمة والامومة باعبائها الثقالة من حمل ووضع وربما اجهاض اذا شاء الزوج . والمرأة هي التي تعامل زوجها بالمعروف فلا تتزوج عليه ، حين يعاملها زوجها بالاساءة متخذاً حلائل كما يشاء... والمرأة هي التي ان زلت او

(١) راجع ص ٩ الى ١٠ من رسالته في « السلطة الابوية في الشرع الاسلامي » (بيروت ١٩٣٩)

داخل زوجها منها ريبة اهدر له المجتمع دمها ، حين لا حيلة لها تلقاء زوجها مهما
اتخذ من خليات... والمرأة - حتى في امصارنا الحضرية - هي التي لا يزال
ينظر اليها ككائن بنصف عقل ونصف شهادة ، ونصف ميراث ، ونصف دين..
ومتى سمعنا بامرأة صلحت في عين زوجها لابداء المشورة (فضلاً عن الوصاية على
الرجال والقضاء والافتاء) وهي التي ما زال الرجل في كثير من البيوت ينجل
امام صحبه من التصريح باسمها ، فيكفي عنها باهل البيت ، وبأم الاولاد ،
والعيال وبما لا يستطيع ذكره في هذا المقام من الكنايات العامة ...

واما الاولاد فيحقوق آباؤهم عليهم اظهر من واجبات هؤلاء نحوهم . ألا
يزال الاب - في غير المدن على الاقل - حكماً فضلاً في تربية ولده وعدم
تربيتهم ؟ ألا يزال مطلق الارادة في التصرف بنفسمهم ومالهم ومهنتهم وحتى
عقيدتهم وحريةهم الشخصية ؟ أليس لا يزال يقتضي منهم الا يقعدوا بحضرة او
يتكلموا فضلاً عن ان يدخنوا او يتناولوا كذا وكذا من الطعام والشراب ؟
أليس لا يزال مالكا لطردهم من داره ان عصوا له امرأ او خالفوه في توجيهه او
اجتهاده ؟ والبنت ؟ أليست لا تزال موضع استياء عند ولادتها بحيث ما برحت
تصدق في ابها الآية الكريمة : « واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسوداً وهو
كظيم . يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في
التراب ألا ساء ما يحكمون » ؟ أليست لا تنفك تعد نكبة على ابها ما لم ينفق
سوقها بالزواج ، او تستر باكفان الموت ؟ أليس لا يزال المجتمع يقر ايثار الذكر
عليها من جميع الوجوه ، بل يسكت عن الاب ان ضحى بها لسوء سلوكها ؟.

نعم ان اعرافنا لم تعد تقبل وأد البنات على ما كانت تفعله تيم بن مرة ،
ونحمد الله ان لم نعد بحاجة لبعض ارقاء القلوب من امثال صعصة بن ناجية حتى
يفقدوا لنا المؤودات .. نعم ان شرائعنا لم تعد تجيز ما كان يجيزه قانون الاثني

عشر لوحاً من بيع الولد ثلاث مرات قبل ان يتحرر من سلطان الاب... ثم ان قوانيننا لم تعد تدبج للزوج ما كانت تبجي له السنة في آئيننا من قتل امرأته او بيع بنته ببيع الرقيق اذا اتتا بالفاحشة . ولكنه يخيل اليها - ونحن ننظر الى وضعية البيت العربي في اوساط واسعة - ان المرأة بوقوعها عملياً في قبضة « يد الزوج » والاولاد ببقائهم عملياً في بسطة « سلطان الاب » قد تحقق بشأنهم في الواقع اصطلاح فقهاء روما القديمة بالحرف الواحد ، عندما جعلوا الاولاد (in patria potestate) والزوجة (in manu mariti) وذلك مدى الحياة . ولولا ما نعلمه من اطراد انتشار التعليم في بلادنا ، وما نطلع عليه في ارجاء اقطارنا المختلفة من اتساع تلك الحركة النسوية المباركة التي رفع لواءها قاسم امين في اواخر القرن الماضي ومن اقتفى أثره من بعده (مثل ملك ناصف ، وهدي شعراوي ، ونور حماده ، وأسماء الزهاوي ، ونظيرة زين الدين ، وامينة السعيد) ، لما صح ان نتوقع كبير تفاؤل في مستقبل علاقات افراد بيتنا العربي من الوجهة العرفية .

ب) فاذا فرغنا من هذا الذي تقدم ، فكيف نجتلي ملامح الوجه المعنوي للبيت عندنا حتى نقف على مستواه الروحي ؟ الحقيقة ان ليس من اليسير ابدأ ان نرسم هذه الملامح في صورة متسقة وحيدة . ذلك بان اختلاف الانماط الطبقيّة في بيتنا ان كان يتجلى في تباينهن الهائل من حيث شرائط المعاش المادية ، فهو من حيث تفاوت الخصائص والمميزات الذهنية والنفسية والاجتماعية أبين على التحقيق . والواقف على احوال بيتنا الداخلية (في اشكاله المختلفة) لا يستطيع الا ان يقرر الفارق السحيق في السحنة المعنوية التي تطلعه بها اسرة لا تزال تعيش على الهيئة الامية القديمة ، واسرة اتخذت احدث ما عرف الغرب المعاصر من انحاء في الحياة . ولعل من اليسر لتوضيح ذلك الفارق ان نلج الى بعض الاعتبارات التي تبدو ذات مغزى في التحليل .

يخيل إلينا ، بادئ الرأي ، ان مستوى البيت من الناحية المعنوية هو محصلة عوامل ثلاثة :

١ - الدرجة الثقافية والفكرية التي تقف الفرد على رسالة العائلة وعلى دوره في اداء هذه الرسالة .

٢ - حظ الفرد ، غريزيا او كسبيا ، من الدين ، او « الالتزام » الاخلاقي الذي بدونه لا تتوفر الشرائط الاساسية لاضطلاع الفرد بدوره .

٣ - مقدار الفرص والظروف التي تتم فيها ممارسة ذلك الاضطلاع .

وجرياً على هذا ، اذا تعين ما يقوم في ذهن افراد البيت - بحسب درجة تفكيرهم - من مفهوم عن العائلة ودور كل فيها ، ثم مبلغ ما لديهم من الضمير الخلقى المنسجم مع ذلك المفهوم ، واحصيت بعد ذلك الفرص المهيئة لهم لتحقيق رسالتهم ، امكن تكوين فكرة عن مستوى البيت المعنوي . فاذا كانت تلك العناصر متسقة متعادلة ، قيل ان هذا المستوى على حال التوازن (ولو كان يختلف القول في تقويمه تبعاً لسلم القيم لدى من يصدر الحكم .) اما اذا اختلف عامل من هذه العوامل الثلاثة ، بان مال الى احدى جهتي الافراط او التفريط ، كأن يزداد الوعي الفكري بالنسبة الى الوجدان الاخلاقي ، او تنقص الظروف التي تتيح تحقيق ما آمن به الفكر من رسالة وما استعد لانفاذه تحت وطأة الشعور بالواجب ، قيل ان روح البيت المعنوي هي على حال الاضطراب والتأزم . فلنتلمس ، على ضوء هذا الرأي ، ما يؤدي اليه التحليل من نتائج .

هب اننا نتمثل حالة اسرة بلدية قديمة مفروض فيها انها على الفطرة الاولى ولكنها لا تزال خلوا من الثقافة . ان العقلية التي تتصف بها هذه الاسرة تمنحها مع ذلك مفهوماً (شعوريا او لا شعوريا) من الحياة الاهلية . فالشركة العائلية

—بحسب هذا المفهوم— «وضع» قائم على المصلحة بالدرجة الاولى. وهذه المصلحة دينية ودينية معاً غايتها الاحصان (وهو هدف مقرر لتوفير منفعة الفرد) والانسال (وهو هدف مقرر لتوفير منفعة النوع) . ودور الزوجين في هذه الاسرة هو التمتع على سبيل شرعية ببعض الحاجات الحيوية (البيولوجية) ، ثم السعي الى تأمين بقاء العيال حسب توزيع في العمل والاختصاص تلمية الاعراف الجماعية في المحيط الذي يعيشان فيه . ودور الاولاد في هذه الاسرة عينها كونهم ادوات لتكملة النوع ، فلا مهمة لهم الا ان يظلوا وسائط لتحقيق تلك الغاية وذلك بحسب خطة يعود رسمها لتصور ابويهم . فلنفرض ، في خير الاحوال ، ان كلا من هؤلاء واولئك مستعد للقيام بدوره في الفرص العارضة ، وان هذه الفرص متوفرة لهم على النحو البسيط المناسب لبساطة ذلك الدور ، ولنتخيل اي جو معنوي سوف يحيط باسرة من هذا القبيل . سيكون ذلك الجو متوازنا ما في الامر شك ، ولكنه سيكون فقيراً بما هو مطبوع بطابع الاسترسال الى الغرائز والامزجة في شكلها الخام غير المصقول ، وبما هو مسموح بمسحة المحافظة العمياء على التقاليد الى حد بعيد . فالزوجية والابوة والامومة والبنوة في جو كهذا وظائف طبيعية ومهام مادية قبل ان تكون افكاراً رفيعة ومدلولات سامية ... واذا ما وفى الرجل ، على وجه اوتوماتيكي ، بوظيفته ككائن يقوم باود الزوجة والعيال فغدا الى شأنه في الصباح يتكسب ليطعم ويكسو ويسكن ، وراح في الظهر او المساء يطعم ويساكن وينال حظه من التمتع بالمنافع العينية ، واذا ما وفّت المرأة ، على صفة آلية بوظيفتها ككائن يتعاهد شؤون الخدمة الداخلية ، فمضت طول النهار وجانباً من الليل تحضن وتطبخ وتغسل ، واذا ما وفى الاولاد ، على شكل رتيب ، بوظيفتهم كابناء طيبين فتزلوا على الاوامر المرسومة وانصرفوا الى ما يرادون عليه من طاعة وعمل واداء مناسك وشعائر حيثما وايان فرضت عليهم الطاعة والعمل والاداء ، فقد انتهى اكبر ما في امر البيت وعاد

لا مجال للكلام فيه على مواضيع خارجة عن شؤون حياته «الدنيا» هذه. ففي جو كهذا الجو لا يستطيع المرء ان يقرر ان الحس العائلي مفقود. ولكنه لا يستطيع ان يؤكد ان قيمة هذا الحس ترقى الى ما يرتفع به عن مستوى المادة، ولا ان وجوهه النفسية والمثالية وحتى الاجتماعية وجوه غير سطحية او ذات حظ من العمق. وكيف يكون له ذلك والعلاقة بين المتعاشين في هذا الجو علاقة تواجد ميكانيكية اكثر من ان تكون صلة مشاركة روحانية صحيحة؟ بل كيف يكون له ذلك والفكر في هذا الجو تقليد لا استبصار، والعاطفة الحلقية والجمالية والدينية اعتياد وتلقين وتوهم لا اعتناق طوعي حر، والافق الاجتماعي في جملته ظروف ضيقة لا تعدو الماجريات الدورية بما فيها من زيارات تافهة واعباد ومآتم ساذجة فارغة؟

وهب بعد هذا اننا نتصور حالة اسرة عصرية موهوم بها انها ضربت من الثقافة بسهم. وارجو الا يسبق الى الظن انني اشير الى مثل تلك العائلة التي تعيش من علم وماء نغير - كما يقول الفرنسيون - ولا تلك التي انت تغدى افرادها فمع غدائهم صفحة من «تاسيت» او «جوفنال» وانت تعشوا فمع عشائهم مسألة من اقليدس او قضية من قضايا الفيزياء الذرية. فليس المراد بالثقافة مجرد اكتساب المعلومات واختزانها فحسب. وانما الثقافة تلك المشاركة الجاهدة في تراث البشرية العقلي والروحي التي ترفع المرء، على نحو فاعل، عن مستوى التجربة اليومية الوضعية القاصرة الحدود الى جو مديد الآفاق، بل ذلك «المركب الفريد» الذي وصفه رئيسنا الدكتور زريق في تعبير له بالغ الاناقة بان: «نسيج فاخر قد حيك من خيوط مستمدة من جوهر الفكر وصميم القلب» (١) لا ريب ان المفهوم العائلي في اسرة كهذه واسرة كالتي قدمنا، على طرفي نقيض. فالانتساب الى

(١) (الوعي القومي) ص ١٧٠.

« الاهلية » (domesticité) ينقطع هنا عن ان يعني ، مجرد احتراف عفوي لمهنة « آلية » ويغدو انجازاً تأملياً لرابطة « متعضية » . ودور الافراد يكف عن ان يكون وفاء غير شعوري بفرائز عمياء فيصبح نهوضاً واعياً برسالة بصيرة رامية الى تحقيق انسانية كل منهم بأوفى معانيها . والجو الروحي ، فضلاً عن توازنه في مثل تلك الشرائط ، جو فياض خصب ينبعث من تضافر العناصر (المؤلفة لكيان الاسرة) على تفتح كل جزء منها في الكل لا على ذوبانه واندثاره فيه . فلا غرو ان رأينا منهم جميعاً سعيّاً لاغناء الظروف التي يتم ضمنها تحصيل هذا الغرض . فالكدح للكسب - في اعينهم - فرصة لفرحة معنوية لا لعب عادي ، والمشغل اليومية ظرف لبهجة داخلية عليا لا لكلفة اضطرارية ؛ والتربية وتهذيب الذهن والنفس والذوق مناسبة للذة بناء الذات بالفكر النقدي الحر لا لمهمة صب الحلف في قوالب السلف ؛ وحتى تعداد مواسم اللهو واللعب والصلات الاجتماعية واسطة لهدف رفيع لا غاية مطلوبة لنفسها .

ايها السيدات والسادة ، هاتان صورتان قصيتان لطرازين من الاجواء يسودان البيت في الحقل المعنوي . ولست استطيع ان اجازف فأقرر بمقدار اية نسبة يغلب احدهما على الآخر في عالم بيتنا ، لان القضية اعقد من ان تطرح في صيغة ثنائية حصرية : اما هذا واما ذاك ، والثالث بينهما مرفوع... ومن الثابت ان هناك سلباً غير متناهي الدرجات بين الطرفين . ولكن ما استطيع تأكيده هو ان الفقر المعنوي في جانب الطرف الاول ، والغنى الروحي في جانب الطرف الثاني . ويتروتب على توكيدي هذا اني اعتبر ايضاً ان الازمة المعنوية محلها - على التأكيد - في ضرب ثالث بين بين .

ان هذ الطراز الاخير المخضرم هو جو ذلك البيت الذي تفاوتت ثقافة افراده فاختلف مفهومهم عن الاسرة ؛ وتفاوت حظ كل منهم من « الالتزام » الاخلاقي

فاختلفت شروط اضطلاع بدوره ؛ وتفاوت مقدار الظروف المقتضاة لهذا
الاضطلاع فاضطرب شكل ممارسته سعة وضيقاً بالنسبة للحد الواجب . واعتقادي
ان الكثرة الكاثرة من بيوتنا غدت نهياً لهوج رياح ذلك الجو . ولعل هذا
مفتاح السر في مأساتها العميقة ! .

دمشق ، الجامعة السورية

حكمة هاشم

حياة الريف في المجتمع العربي

نقف اليوم، في اوائل النصف الثاني من القرن العشرين، امام المجتمع العربي، فنراه حياً ، قائماً على اصول ثابتة ، تنتفض فيه قوى تطلب الانفلات والنمو . وذلك بالرغم من تحجرات القرون الطويلة في كيانه ، وبالرغم من تدمير الفتوحات القديمة والحروب الحديثة في بنيانه ، وبالرغم مما يقوم فيه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية . غير انه على هذا المجتمع ، اذا اراد البقاء والاستمرار ، واستهدف النمو والازدهار ان يستنير بنورين ، ويستوحي بوحيتين : نور ووحى الطيب من تراثه الغني العميق الجذور، والبعيد الآفاق، المحزون في تاريخه ، والكامن في حياة مختلف بيئاته . ونور ووحى موكب الحياة الجديدة المتوثبة القائمة على العلم المتحكم في قوى الطبيعة وثرواتها ، وحرية الفكر ، والعدل الاجتماعي .

وانه لمن الخطر الكبير ان يسلك المجتمع العربي في هذا العصر الوثاب مسلك الانكماش على نفسه ، مسلك الانعزال والاكتفاء بماضيه وتراثه . ففي ذلك مصير الجمود والانحطاط ، ان لم يكن مصير الزوال . وانه لمن الخطر الكبير ايضاً ان يشب القائلون على النهضة العربية وثبة طاغرة نحو اساليب الحياة الجديدة ونظمها ، متخلين عن اصول التراث العربي ، ففي ذلك مصير الفوضى وعدم

الاستقرار ، وفيه امكان نشوب ثورة رجعية مدمرة . واذا نحن القينا نظرة
ثاقبة على العالم العربي نجد فيه الادلة على الاتجاه في المسلك الاول ، مسلك
الانكماش والانعزال . ونجد فيه ايضاً الادلة على الاتجاه في الطريق الثاني
المعاكس . غير انا نشاهد في الوقت ذاته هنا وهناك في الاقطار العربية بوادر
نهضة واعية تتجه في طريق معتدل بين الطرفين ، طريق الرجوع الى هذا المجتمع
والقيم الطيبة الكامنة في تراثه وانعاشها ، ثم الاقتباس من اساليب المدنية الحديثة
ما يتناسب مع هذه الاصول والقيم وينسجم معها .

ولا بد لنا هنا من الاشارة الى ظاهرة اجتماعية ثبتت صحتها في تاريخ تطور
المجتمعات المختلفة . وهي ان قوى التوجيه في المجتمع تجد الجود في طريق
الانكماش والرجعية من جهة ، والانزلاق في طريق الوثبة الطافرة من جهة
اخرى ، اسهل منالاً واقل عناء من انتهاج سبيل النمو المطرد المتزئ ، القائم
على الاختيار الواعي بين القديم والحديث ، والذي يتطلب من الافراد والجماعات
والقادة اكبر الجهد في التفكير ، والارشاد ، والتفهم العلمي الصحيح لاصول
المجتمع واساليب نموه .

ولذلك فاني ارى الخير في انعقاد هذه الحلقة الدراسية للبحث في اصول المجتمع
العربي . وارجو ان يتلو هذه الخطوة خطوات بمائلة في جميع الاقطار العربية ،
حتى يتبلور التفكير ، وتوضع على ضوئه التصاميم ، وتنجلي آفاق النمو امام هذا
المجتمع ، الذي ما زال ، منذ بدء يقظته في اوائل القرن الحاضر ، يتخبط
وتطغى عليه تيارات جارفة يثيرها ركب العالم الغربي الطائر على جناحي الفكرة
والآلة ، وتقوم فيه مشا كل معقدة متشابكة تهدد كيانه ، وهو يتلمس طريقاً
اميناً يتمكن فيه من المضي قدماً مع موكب الحضارة .

وها اني اتقدم الآن ، على ضوء ما ذكرته من حقيقة او عقيدة ، لالقي معكم

نظرة بحث وتفهم على ناحية اساسية من نواحي المجتمع العربي، على الحياة الريفية التي تشكل مجتمعاً قائماً بذاته والتي ترجع الى اصلين قديمي العهد الحياة اهل البادية القائمة على الرعي و حياة اهل القرية القائمة على الزراعة.

يجدر بنا اولاً ان نثبت من اهمية هذه الحياة ومن المركز الاساسي الذي تحتله في كيان المجتمع العربي . فاننا اذا نظرنا الى العالم العربي من الناحية البشرية الحيوية ، وهي دون شك المصدر والمرجع الاخير للنواحي الاخرى ، نجد ان اهل القرى و اهل العشائر البدوية يمثلون الاكثية الساحقة بين السكان في كل قطر من هذه الاقطار ، بنسبة تقريبة تتراوح بين السبعين والثمانين بالمئة . ثم اننا نعلم من تاريخ هذا المجتمع ، وبما نشاهده يحدث امامنا اليوم ، ان المعين البشري القروي القبائلي كان وما يزال المصدر الاعظم لانماء سكان المدن وازدهار الحياة فيها . فقد طفحت منه في الماضي ، وما تزال تطفح اليوم موجات من الافراد والجماعات لتبلي حاجات البلاد من عمال وجنود وزراع وتجار وقادة في جميع نواحي الحياة . واذا نحن وضعنا العالم العربي في ميزان الانتاج الاقتصادي وجدنا دون شك ان كفة الريف ترجح رجحاناً كبيراً . والسبب في ذلك يرجع الى افتقار هذه الاقطار عموماً الى المواد الاولية التي تقوم عليها الصناعات الثقيلة . ولذلك نجد الحياة الاقتصادية تتركز في الدرجة القصوى على المحاصيل الحيوانية والنباتية التي ينتجها اهل الريف من عشائر وقرويين . ونجد الدليل على هذا في ان صادرات هذه البلدان تكاد تقتصر على المنتجات الزراعية من حبوب وماشية وفاكهة وقطن وسواها .

وهناك ناحية ثالثة يتفوق فيها المجتمع الريفي ، وهي ناحية التراث الاجتماعي . فان المجتمع العربي الاكبر مدين الى حد بعيد للحياة الريفية بما يقوم فيه من مؤسسات وانظمة وتقاليد وعادات وقيم اجتماعية . وتنجلي لنا هذه الحقيقة عندما

نحلل النظام العائلي او الديني مثلاً ، ومزايا الخلق القومي ، فنجد الكثير منها يرجع في اصله الى البيئة العشائرية والقروية .

نتقدم الآن خطوة اخرى في بحثنا فندخل وسط هذا المجتمع الريفي لنقف على اسسه وظواهراته ونتعرف الى قيمه الرئيسية . وسنقف في هذه الجولة عند ذلك العربي الاصيل ، البدوي الرحال ، الذي يأوي الى خيمة الشعر ، الذي يعتمد الابل والغنم في حياته . فهو يعيش في بيئة صحراوية قاسية ، شديدة الوطأة ، شمسها محرقة ، مطرها شحيح ، وخيرها ضئيل . فعليه اذاً ان يكتفي بالقليل ، ويصبر على الجوع والعطش ، ويستمر في الرحيل في مجالات شاسعة مع ابله وغنمه سعياً وراء المطر حيثما هطل والعشب حيثما نبت . ويتعمد عليه في هذا النضال المستمر ان يعتمد الى الدرجة القصوى على نفسه . وهكذا تصير لنا الصحراء في بوتقتها الشديدة رجلاً مصهوراً ، لا شحم فيه يثقله ، ولا شبع يقعه عن السعي ، يتعشق الحرية والاستقلال ، عزيز الجانب لا ينام على الضيم ، قليل الكلام صريحه .

غير ان هذا البدوي الحر الطليق لا يعيش عيشة الفرد المنعزل كل ايام حياته ، بل هو في الواقع وليد مجتمع قبائلي يرتبط بعاداته وتقاليده ، ويسلك حسب شرائعه وقوانينه ، ويراعي في ذلك حقوق سواه من افراد هذا المجتمع . فاذا جئناه في خيمته عند العشية وجدناه رب عائلة يرتبط بزوجه واولاده ارتباطاً وثيقاً يقوم على الحب والتكافل والاستراك بالحقوق والتبعات . واننا هنا في هذه الخيمة البدوية مع هذه العائلة العربية الاولى ، نتعرف الى النواة الاساسية القديمة العهد التي قام عليها بنيان المجتمع العربي الى حد بعيد .

ولا بد لنا بعد ان نشرب قهوة الضيافة مع صاحبنا ونحدث اليه قليلاً من ان ندرك ان هذا الارتباط العائلي الوثيق لا يقتصر على الحلقة الزوجية ، بل يتعداها الى حلقة اوسع ، حلقة الفخذ او البطن او الامل او الآل او العشيرة ،

التي يرتبط بها عدد من العائلات الزوجية بروابط القرني وصلة الدم . وعندما نرافق هذا البدوي في حله وتراحاله ، نلاحظ ان مسلكه في حياته اليومية يتأثر الى حد كبير بروابط هذه الحلقة الكبرى . فعليه نحو افرادها واجبات ، وله عندهم حقوق . وهو اذ يعيش حراً طليقاً مستقلاً ، فانما يفعل ذلك ضمن الحدود التي تفرضها عليه صلة القرني هذه .

وكذلك نلاحظ ان هنالك حلقة ثالثة واسعة الحدود ، حلقة القبيلة الكبرى التي ينتمي اليها هذا البدوي . وهي ايضاً تقوم على روابط القرني والدم ، وينضوي تحت لواؤها عدد من الافخاذ او البطون . وهكذا نرى ان ابن البادية بالحقيقة رجل اجتماعي ، وذلك بحكم صلاته الوثيقة ضمن حدود هذه الحلقات الثلاث .

ومن ابرز مزايا هذا النظام القبائلي ، النزعة الديمقراطية التي يصطبغ بها في مختلف اوضاعه . فمنصب المشيخة في العشيرة الصغرى او في القبيلة الكبرى وراثي ، ولكن بشرط ان يكون الوارث اهلاً لا كتنساب هذا المنصب . فالابن الاكبر للشيخ لا يحتل مركز ابيه ما لم يكن يتحلى بصفات شخصية تؤهله لقيادة القبيلة . وان لم يكن له ذلك ، فينتقل هذا الحق الى واحد من اخوانه او ذوي قرباه البارزين . ويجري هذا الانتخاب بشكل طبيعي هاديء يقوم على اساس اختبار رجال القبيلة لشخصية المنتخب واعترافهم بافضليته على سواه .

وتطبق انظمة وقوانين الحياة القبلية على الجميع بالسواء ، دون تفريق بين الكبير والصغير . فالقضاء عندهم صريح مباشر ، لا يخضع للمواربة والجدل . يركز على العرف . مصدره الانضباط الاجتماعي المبني على اختبار القبيلة في تنازعها البقاء على مر القرون الطويلة . وتتجلى هذه الروح الديمقراطية في العلاقة القائمة بين الشيخ و افراد قبيلته . فهو لا يفوقهم كثيراً بما يملك بالنسبة الى ما يملكون .

لهم ما له وعليهم ما عليه . فهو واحد منهم وفيهم ، قائد لهم وزعيمهم عن حق وجدارة . يعيش مثلهم في خيمة من الشعر . يخاطبونه باسمه مباشرة دون تفخيم وتلقيب .

اما قيم الحياة في هذا المجتمع البدوي التي تدفع الفرد في سلوكه اليومي وتترك اثرها في خلقه ، فنذكر منها نزعة الاستقلال والحرية ، الجرأة والصراحة ، الشجاعة والصبر على الشدائد ، غزة النفس والكرم ، والضيافة والاخذ بالثأر ، الوفاء والافتخار بالاصل ، والتمسك بصلة الدم .

هذه صورة مختصرة للحياة البدوية المثلى عند القبائل القليلة التي لم تتعرض كل التعرض لعوامل الفساد والانحلال والفوضى . وقد قصدت في عرضها عليكم أولاً ان اثبت حقيقة مهمة طالما تجاهلناها واهملناها . وهي ان المجتمع العربي يركز في اصله ومنشأه على هذه الحياة الى حد كبير . وثانياً ان اشير الى حاجتنا الملحة الى درس هذا التراث العشائري وتفهمه حتى نتمكن بذلك من تفهم المجتمع العربي الاكبر وتوجيهه توجيهاً صحيحاً .

ولا بد لي ، قبل ان انتهي من الكلام عن هذا الموضوع ، من ان اشير مع التنبيه والتحذير الى مشكلة خطيرة يتخبط فيها النظام العشائري ، وهي تسوقه في طريق الانحلال والفناء . واقصد بها مشكلة التحضير والتسكين اي الانتقال بالفرد والجماعة من حياة البداوة الى حياة الزراعة في القرية او الى حياة المدينة بما فيها من اساليب المعيشة الآلية الحديثة . ولا خير في هذا الانتقال اذا حصل بشكل تطور تدريجي بطيء متزن . فهو بالفعل ظاهرة اجتماعية طبيعية نلاحظ اثرها على مر القرون في نشوء المجتمع من القبيلة الى القرية الى المدينة ، وفي التفاعل القائم بين هذه البيئات الثلاث .

انما المشكلة في الامر تبدو وتتفاقم عندما تنصب اساليب المدينة الحديثة على

الحياة البدوية بشكل سريع مكثف لا يترك متسعاً للتكيف والانطباع الثابت والتوجيه المستقر . وتزداد المشكلة خطورة عند ما تقف النزعة الوطنية القومية ، في حداثها المحتاجة ، من المجتمع القبلي موقف الاستخفاف بقيمه ، والتبرم بمشاكله ، والتعجيل بتحضيره بشتى الوسائل . وهذا ما نراه قائماً امام اعيننا الآن . فقد امنت هذه القوى في التأثير في هذا المجتمع ودفعه نحو التسكين والتحضير ، دون تفكير وتقدير للعواقب ، حتى كادت ان تشرف به على الفناء . ولذلك نشاهد اغلب العشائر اليوم ، في العراق وسوريا والجزيرة العربية وسواها ، في حالة تفكك وانحلال وفوضى . ونشاهد قيم الحياة الطيبة فيها تتلاشى وتضيع على العالم العربي . فالشيخ ينقلب من زعيم ديموقراطي ، وهو يعيش في خيمة الشعر بالتساوي مع بني قومه ، الى زعيم اقطاعي يعيش في المدينة بعيداً عن مضارب القبيلة ، ويملك ارضها دون سواه من ابنائها . وذلك البدوي الحر ، المستقل الجريء ، نراه يتحول الى فلاح مُرابع لا يملك شيئاً من الارض ، ويفرض عليه الذل والخنوع والانتكالية . ويتبدل القضاء القائم على العرف بالقضاء المدني القومي نصف تبديل ، فيتترك اهل العشائر في حالة حيرة وفوضى لا يعرفون اي السيلين ينتهجون . وتنهار ايضاً قوى الانتاج . اذ ان البدوي الذي يُدفع الى التحضير او يجبر عليه دون ان يُعدّ لذلك الاعداد الكافي ، ودون ان يدرب على اساليب حياته الجديدة ، يفقد قوته الانتاجية البدوية ، ولا يتمكن في الوقت ذاته من التحول الى فلاح مستقل منتج . ومن اسوأ نتائج التسكين المستعجل غير الواعي ما نلاحظه من الانهيار الكبير في المستوى الصحي عند القبائل المنتقلة بهذا الشكل من حياة البداوة الى حياة الزراعة .

ولذلك ارى هنا حاجة ملحة ان تعالج هذه المشكلة القومية معالجة فعالة ، قبل ان يعم الانحلال والفوضى حياة البادية ، ويصير اهلها الى ما صار اليه الكثير من قبائل افريقيا والهنود الحمر في اميركا ، فيخسر بذلك المجتمع العربي خسارة لا

تعوض في نواحيه البشرية والاقتصادية والاجتماعية .

نتنقل في بحثنا الآن الى الفرع الثاني من المجتمع الريفي ، وهو الاكبر والاهم ، الى الحياة القروية التي تقوم على ساعد الفلاح في عمله الزراعي . واول ما نلاحظه في هذه الحياة هي انها شبيهة الى حد بعيد بحياة العشائر البدوية . ولا غرابة في ذلك ، اذ ان الاكثرية بين قرى البقاع العربية ترجع في اصلها الى حياة العشائر التي نزحت بالتدريج عن البادية وانصرفت الى العمل الزراعي . ونشاهد ايضاً على مر القرون تفاعلاً اجتماعياً مستمراً يقوم بين هاتين البيئتين . وهكذا نجد صلة القربى والدم والحياة العائلية المؤسسة الاولى التي تقوم عليها حياة القرية . فالرابطة هنا قوية جداً يبدو اثرها واضحاً في مختلف الاوضاع . فالانتاج الاقتصادي يتركز الى درجة قصوى على الاساس العائلي . نلاحظ ذلك في نظام ملكية الارض والارث ، وفي توزيع العمل الزراعي بين افراد العائلة صغاراً وكباراً ، وفي الشركات الصناعية او التجارية التي تنشأ على اساس العائلة . ويتجلى الاهتمام بامر هذه الرابطة في تسمية الابناء باسماء الجدود ، وتعريف الابوين باسم ابنهما البكر ، وتعريف الفرد عن طريق العائلة التي ينتمي اليها ، والفرض على الميسورين من افراد العائلة الكبرى ان يمدوا يد المساعدة للمعوزين او المنكوبين منها . ويقوم الدليل على كل هذا في كلمة العائلة نفسها ، المشتقة من عال بمعنى ساعد واعان .

تنقسم هذه المؤسسة الى ثلاثة اقسام ، الوحدة الزوجية المؤلفة من الابوين واولادهم ، والوحدة المركبة المؤلفة من ثلاثة اجيال يرأسها الجد الابوي ، وينضم فيها اولاده مع زوجاتهم واولادهم ، والوحدة الكبرى التي يطلق عليها اسم البيت او «الحامولة» او الآل ، وتضم هذه جميع الوحدات التي تتكنى باسم سلف واحد . وهكذا نرى الفرد القروي يرتبط مع سواه ، ويسلك سلوكه

اليومي ، ويتصرف في شؤون حياته ضمن هذه الشبكة المتزامية الاطراف من العلاقات العائلية ، فينشأ على احساس اجتماعي صحيح ، يستمد منه القوة ويتحمل فيه التبعات .

والارض ، بما فيها من تراب وصخر ونبت ، تشكل الركن الاساسي الثاني الذي تقوم عليه حياة القرية . فهي عند الفلاح العربي المالك المتأصل ليست متاعاً مؤقتاً يملكه اليوم ويبيعه غداً ليقبض عليه ، وليست هي في نظره مصدر ثروة اقتصادية فحسب ، بل هي بالحقيقة مصدر حياته ومحط اماله . عليها نشأ جدوده واسلافه ، وفيها يأمل ان يثبت اولاده واحفاده ، ومنها يستمد قوته الشخصية ومركزه في المجتمع . وهكذا فهو يرتبط بها ارتباطاً كيانياً شديداً ، ولا يتخلى عنها الا مكرها او مجبراً .

هذا ما نشاهده في القرى التي يعيش ابناؤها مستقلين اعزاء في تملكهم الارض . والحالة على عكس ذلك في القرى العربية الكثيرة التي يعيش فيها الفلاح مأجوراً يعمل مع عائلته في ارض لا يملك منها شيئاً . نجد هذا الفلاح ضعيف الشخصية والامل ، خاضعاً صابراً ، لا يتمكن من تقرير مصير حياته . ونجد هذه القرى متأخرة في جميع اوضاعها ، متفككة الاوصال ، تعيش على هامش الحياة . وانا نرى في هذا الوضع مشكلة كبرى تهدد كيان المجتمع العربي ، سنبحثها فيما يلي .

والركن الثالث للمجتمع القروي يبدو لنا واضحاً في العقيدة الدينية . فالفلاح انسان متدين اصلاً ، وذلك بحكم تراثه الذي اخذه عن اسلافه منذ اقدم العصور ، وبحكم طبيعة عمله الزراعي . فالزراعة تستدعي الصبر الجميل ، والامل في المستقبل البعيد ، والاتكال على قوى طبيعية الهية فوق مقدور البشر ، وفيها يلمس الفلاح مباشرة اعجوبة الله في خلق النبات والحيوان وانماؤه ، فيأخذ ذلك عليه مشاعره ، ويجدو به الى التعبد .

وهكذا نشاهد بناء المعبد يشاد عاجلاً باكراً في اول نشوء القرية ، وتنمو هذه حوله نمو الجسم حول الخلية الاولى ، حتى يصبح مركزاً رئيسياً لحياتها ، تستمد منه التوجيه والاستقرار والترابط الاجتماعي .

ومن اهم ظواهر العقيدة الدينية عند الفلاح ، احساسه وایمانه بازليتها كما ورثها عن اسلافه منذ مئات السنين . فهو ينضم الى طائفته ويسلك في طريق عبادتها منذ ولادته ، كما فعل اجداده قبله ، ولا يخطر في باله ان يبدل بها او ان يلتحق بطائفة سواها .

وعند التبصر في الحياة الدينية القروية تنجلي لنا حقيقة اجتماعية مهمة ، وهي ان هذه العقيدة لا تنحصر ضمن نطاقها الخاص الضيق ، بل تتعداه متشعبة الى جميع انحاء الحياة القروية ، وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً . وانا نلهس هذا واضحاً في عمل اهل القرية الزراعي ، وفي سلوكهم السياسي ، وفي علاقاتهم العائلية والاجتماعية . فانهم يستوحدون الكثير في هذه الامور عقيدتهم الدينية .

على هذه الاركان الثلاثة الرئيسية - العائلة ، والارض والدين ، ينشأ المجتمع القروي ، وينمو ، ويستقر . وانها في تفاعلها وتشابكها تبعث لهذا المجتمع بقيمه ، وانظمته ، وتوجيهه ، وتفرض على افراده مسالك حياتهم .

ومن المزايا والقيم الطيبة التي تمتاز بها القرية نذكر ما يلي : الثبات في الحياة ، والتمسك بالتراث والاحتفاظ به ، وهذا مما يبعث الاتزان والاستقرار في المجتمع . وتخليق الفرد بالخلق الاجتماعي ، وهذا ناتج عن تكتل القرية ، وتشابك اوضاعها واحتكاك الفرد بالآخرين في جميع شؤون الحياة . والتشديد على الجماعة قبل الفرد ، والاعتراف بحقوق الفرد ضمن مصلحة المجموع . واحترام الشيوخ والاستفادة من خبرتهم وحكمهم ، وتقدير الزعامة الحقة القائمة على الحصال الطبية وخدمة المجموع ، والتمسك بالرابطة العائلية ، والتشديد على العلاقة الشخصية المباشرة في مختلف

شؤون الحياة ، وخصوصاً في حل المشاكل . ثم التكتاف والتعاون عند الحاجة او الشدة ، والنزعة الديمقراطية التي تتجلى في هذه المزايا ، وفي الانضباط الاجتماعي ، واحترام الرأي العام ، والاعتدال في الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الافراد ، وفي نظام الحكومة المحلية الذي يقوم على اساس الانتخاب المباشر والذي يعنى بشؤون القرية على اساس التشاور والاجماع .

هذه صورة مصغرة للحياة الريفية العربية، عرضت فيها اهم اسسها واطيب ما في تراثها . ولكني لا اريد لكم مطلقاً ان تستنتجوا من ذلك انها حياة مثلى كاملة ، لا عيب ولا نقص فيها، وان اهلها يتمتعون بالنعيم . ففي حياة الريف نواقص عديدة، وفيها شقاء ما بعده من شقاء ، وانها تتخبط في شبكة من المشاكل تهدد كيانها . وانما اردت لكم في عرض هذه الصورة ان تحرقوا معي ببصاركم هذه النواحي السلبية ، فتصلوا الى صميم هذا المجتمع ، وتلمسوا ما فيه من اصول طيبة ، وامكانيات نبشر بالخير ، وتتيقنوا عندئذ من ضرورة ايجاد الحلول لمشاكله، حتى يتمكن من تأدية رسالته في المجتمع العربي الاكبر على اتم وجه .

ولا يتسع المجال الآن لان تأتي على بحث هذه المشاكل بالتفصيل . ولذلك سأكتفي بذكر الالام منها مع الاشارة المستعجلة الى ما اراه لها من الحلول .

١ - الانحلال والتفكك والهجرة : هذه مشكلة ، بل مرض عضال عام ينتاب جميع القرى . يرجع في اسبابه الى تأثير اساليب الحياة الحديثة، وحرمان الريف من وسائل المعيشة الممتعة والترفيه بالنسبة الى المدن ، وعدم التقدير القومي للمجتمع الريفي وشعبه . وتبدو آثار هذه المشكلة في انحلال الرابطة العائلية ، وضعف الانضباط الاجتماعي ، وفي الشقاق والفساد والانقسامات الحزبية المنافية للتعاون والتكتاف والشورى ، وفي هجرة جارفة نحو المدينة . واني ارى العلاج

بان ينصرف قادة الفكر والتوجيه في البلاد الى درس حياة الريف ، وتقدير اصولها ، وتشجيع امكانياتها ، ونشر فكرة احترامها بين الناس ، وان تحل الحكومة القرية المحل الاول في قائمة مشاريع البلاد الاصلاحية والعمرانية .

٢ - رفع مستوى الصحة العامة : ان الثروة البشرية الممثلة في الشعب الريفي العربي هي اهم واعظم ثروة لكل من هذه الاقطار . هي المعين الاكبر لحيوية البلاد ، والمصدر الاعظم للانتاج ، وفيها تكمن قوى القيادة والابداع والنمو . وانه لمن المؤسف لا بل من الخطر ان تذوب هذه الثروة وان تضعف هذه الطاقة البشرية ، بسبب الاهمال الصحي فيها . فالامراض المضية او الفتاكة تنتشر بين اهل القرى الى الدرجة القصوى ، فنقتل عدداً لا يستهان به ، ونمتص قوى النشاط والانتاج من الكثيرين . فالحاجة ملحة اذاً الى امرين : اولاً ؛ التوفير السريع للوسائل الطبية - اطباء وممرضات ، ومستوصفات ، ومستشفيات - من المدن المزدهمة بها الى المناطق الريفية المحرومة منها . وثانياً ، وهو الاهم ، القيام بمجملات منظمة ارشادية مستمرة لتفهم الاهالي اسباب المرض والعناية بالصحة وتدريبهم على اساليب الوقاية .

٣ - الاصلاح التوجيهي في التعليم الريفي : ان الخسران في الثروة البشرية الريفية الذي يشكو منه المجتمع العربي لا ينحصر في الناحية الصحية ، بل يتعداها الى ناحية لا تقل عنها اهمية ، ناحية التعليم الاساسي والتربية الموجهة . فالنقص في هذه الناحية فادح ، فاضح . المدارس الابتدائية قليلة لا تتسع لغير القسم الاصغر من اولاد القرى والقبائل ، والمدارس الثانوية اقل منها . ومناهج التعليم في اكثر الحالات لا تمت بصلة الى حياة الريف . والامية منتشرة بمعدل يتراوح بين السبعين والتسعين بالمائة . فالعلاج لهذه المشكلة الجوهرية واضح . يقتضي القيام بامور ثلاثة: اولاً ، الاسراع بفتح المدارس في جميع قرى البلاد بما يكفي

حاجات جميع ابناءها وبناتها ، وذلك ضمن مشروع قومي منظم لا يتجاوز مدته العشرة سنوات . ثانياً ، توجيه منهج التعليم توجيهاً عملياً يتفق مع تراث القرية وحاجاتها وامكانياتها . ثالثاً ، القيام بجملة من منظمة واسعة النطاق لمكافحة الامية .

٤ - تنشيط الانتاج الزراعي - الصناعي : اني اقول بربط هاتين الناحيتين من الاقتصاد الريفي ، الواحدة بالآخرى ، والاهتمام بهما على حد سواء . فالعمل الزراعي بطبيعته يترك متسعاً كبيراً من الفراغ يجب ان يشغله الفلاح في العمل الصناعي . والواحد منهما متمم للآخر اقتصادياً . اما اساليب تنشيط هذا الانتاج فتتضمن في الامور الرئيسية التالية : (١) نشر الاساليب الزراعية العلمية بين الفلاحين ، بشرط ان تراعى في ذلك امكانيات الفلاح الاقتصادية ، وان يعطى التقدير التام لاساليبه الموروثة التي يمكن ان تكون طيبة فعالة على قدمها . (٢) تنظيم العمل الارشادي الزراعي على اساس التفاهم والتعاون ، التدريب والتعليم ، بين موظفي الحكومة والفلاح ، وليس على اساس الامر والنهي ، وتقرير الامور دون ان يكون للفلاح فيها من رأي او يد . (٣) تنشيط الصناعات الزراعية والبيئية التي يمكن ان تقوم بها العائلات منفردة او القرية مجتمعة والتي لا تحتاج الى المباني الكبرى والآلات الضخمة . (٤) دعم الفلاح باساليب التسليف ، وهو بحاجة ماسة اليها كي يتخلص من الربا الفاحش ، وكي يتمكن من انماء زراعته وصناعته . والشروط الاساسية في نجاح هذا التسليف هي ان يقوم على اساس تنظيم صحيح ، والا تلعب به ايدي السياسة ، وان يفتح باباً مباشرة للفلاح الصغير ، وان يضبط صرفه في طريق الاعمال المنتجة . (٥) تشجيع الجمعيات التعاونية على كافة اشكالها ، للتسليف والتصدير والاستهلاك ، بشرط ان تنشأ هذه على ايدي الفلاحين بارادتهم ومساهماتهم الفعالة ، ضمن تراثهم القروي . والحقيقة المهمة المشجعة في هذا الامر هي ان القرية العربية تشكل بطبيعتها وحدة

اجتماعية تقوم اصلاً على التعاون . (٦) تجهيز القرية بالقوة الكهربائية . اذ ان هذه لا تحسب في عصرنا من الامور الكمالية ، بل اصبحت من الامور الضرورية للانعاش الاقتصادية ورفع مستوى الحياة . وان القرى التي تفنقر الى هذه القوة لا بد من ان تبقى متأخرة في زراعتها وصناعاتها وعمرانها .

٥ - تحسين المسكن والحياة البيئية : هذه ناحية اساسية ، نصيبها عادة الاهمال وعدم تقدير اهميتها ، وانها بحاجة شديدة للإصلاح . فالمسكن القروي على وجه الاجمال لا تراعى في بنائه شروط الجمال والنظافة والصحة ، ولا يمكن المرأة من القيام بعملها البتي وتربية اولادها احسن قيام ، وهو يقصر في تأدية مهمته كخلية اجتماعية . انه بحاجة قصوى الى الماء الجاري النظيف ، واكثر القرى العربية تعيش في شقاء دائم بسبب الافتقار الى الماء ، وهو بحاجة الى التفسح والانفراج ، والى التنظيم في شكله واقسامه . وهنالك اختبارات عديدة في بلدان مختلفة تدل على انه يمكن القيام بجميع هذه التحسينات ضمن نطاق مقدور الفلاح ، وذلك عن طريق التعاون ، والاعتماد على المواد المحلية ، والاسترشاد بالاساليب الحديثة . ولا يتم هذا الاصلاح المنشود في الحياة البيئية ما لم تتح الفرصة التامة للمرأة في ان تدرب على التدبير المنزلي الحديث ، وذلك عن طريق التوجيه في منهج التعليم القروي ، وعن طريق حملات ارشادية في هذا الموضوع .

٦ - اصلاح نظام ملكية الارض الزراعية : لقد اخترت ان اضع هذه المشكلة امامكم لبحثها منفردة بصورة خاصة ، وذلك لما هي عليه من الاهمية والخطورة . وان خطورتها لا تنحصر في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، بل تتعداهما الى صميم النهضة القومية الشاملة . ان نظام ملكية الارض الزراعية ، القائم الان في جميع الاقطار العربية ، نظام يعتريه النقص الكبير في اكثر الحالات ، فهو

موروث عن العصور الوسطى وما قبلها ، وانه يتطلب الاصلاح الجريء السريع .
فهو يركز اولاً على اساس تقسيم الارض الى ملكيات صغيرة مبعثرة ، الى
وحدات غير اقتصادية ، يضع فيها الجهد ويقل الانتاج ، والعلاج لهذه الناحية
يأتي عن طريق جمع هذه الملكيات وتوحيدها ، واصلاح قانون الوراثة . وهو
يظهر ثانياً ، في قسم كبير من القرى ، بشكل تملك الارض اشتراكاً بين جميع
اهل القرية ، بما يعرف بالمشاع . يملك الواحد منهم اسهماً في هذه الارض ولا
يمكن له ان يرتبط بقطعة معينة منها . وفي ذلك رادع شديد للافراد والعائلات
عن بذل اقصى الجهد في العمل الزراعي ، وفي تخصيص الارض والاستئصال في
الانشاء والتعمير . فالعلاج الواضح - وهو الذي اخذت به بعض البلدان العربية -
هو مسح هذه الارض المشاعية وتقسيمها على الفلاحين بشكل وحدات زراعية .
اقتصادية ، على شرط الا يصير تقسيم هذه الى ملكيات دون حجم معين ، وهو
يقوم ثالثاً - وهنا المشكلة الخطيرة الكبرى - على اساس الاقطاع الذي يؤدي
بطبيعته الى اهمال المساحات الشاسعة من الارض وسوء استغلالها وضياع القسم
الاكبر من ثروتها ، وحرمان الملايين من الفلاحين من حقهم في تملك الارض
التي يعملون فيها ، والخضوع لشروط من الايجار والمرابحة لا تترك لهم سوى
القسم الضئيل من نتاج عملهم . ولقد اصبح من المعروف المثبت ان التأخر
الكبير الذي نشاهده في الزراعة (والشرق العربي يقوم اساساً على الانتاج
الزراعي) وفي حياة الفلاحين (وهم يمثلون الاكثرية الساحقة في الشعب العربي)
ناتج الى حد كبير عن سيطرة هذا النظام الاقطاعي . ان الفلاح الذي لا يذوق
طعم الاستقلال في تملك ارضه ، ولا تراعى له حقوق في عمله مستأجراً ومرابحاً ،
يستحيل عليه ان يكون منتجاً الى اقصى حد امكانه ، او ان ينشأ مواطناً
مكرماً عزيز الجانب .

وبما يدعو الى التفاؤل ما تقوم به بعض البلدان العربية من الخطوات الثابتة

في طريق حل هذه المشكلة القومية . فقد باشرت الحكومة العراقية منذ بضع سنين توزيع قسم من الاراضي الاميرية على صغار الفلاحين . ووضعت سوريا الاساس لاصلاح نظام ملكية الارض وادخلته في صلب دستورها الحديث . ونشاهد هنا وهناك افراداً من اصحاب الاملاك الكبيرة المستنيرين ، المخلصين لعقيدتهم القومية ، يقومون بتوزيع قسم من ارضهم على فلاحهم ، وباعمال تحسينية عمرانية في قراهم . وحديثاً اقدمت مصر على خطوة جريئة ثابتة في هذا السبيل . وذلك تمثيلاً مع روح ثورتها التحريرية الشاملة . فسنت قانوناً وضعت فيه الحد الاعلى لما يمكن ان يملكه الفرد من الارض ، وبادرت الى شراء ما زاد عن هذا الحد وتوزيعه على صغار الفلاحين ، وذلك ضمن شروط اقتصادية صحيحة ولقاء ائمان معقولة يدفعها الفلاح تقسيطاً في سنين عديدة .

٧ - تنشيط الفن ووسائل الترفيه : ان الانسان لا يحيا بالحيز وحده . والمجتمع لا ينشأ على الانتاج الاقتصادي والتقدم المادي فقط . ففي الحياة البشرية نزعة روحية تصبو الى التجديد والابداع والنمو ، وتهفو الى الانفلات الحر في اساليب الفن والترفيه . وان الريف العربي لفي حاجة عميقة الى هذا الانقلاب الروحي . وفيه له امكانيات طيبة ، يجب ان تحقق وتعزز . في الريف يتجلى جمال الخالق في جمال الطبيعة وروعيتها ؛ وابن الريف بحاجة الى ايقاظ الوعي فيه للتمتع بهذا الجمال . في الريف نزعة الى الرياضة والترفيه ، تبدو لنا في الاعياد والاعراس ، و«العونات» والاحتفالات الموسمية ، والمآتم . وجدير بهذه النزعة ان تنشط ، وان توفر لها الاساليب الحديثة ، فتزدهر بها الحياة وتكمل . وفي الريف مصدر فن كامن يتجلى منه شيء في الصناعات اليدوية ، والرقص ، والموسيقى ، والغناء والشعر القروي المعروف بالزجل . وان هذا الفن لفي حاجة الى حركة قومية تعنى به كل العناية ، فتدرسه ، وتقدره حق قدره ، وتوفر له اساليب

التنشيط والنمو .

هذا مجتمعنا الريفي ؛ بما فيه من اصول وقيم ، بما فيه من مشاكل وامكانيات . وهو شكل من الحياة يعمر في صدور ثلاثين مليوناً من ابناء العرب . وهكذا فان مصير العالم العربي يرتبط ارتباطاً كيانياً بمصير هذه الملايين . وان النهضة العربية الحديثة لن يستقيم امرها ولن تصل الى هدفها المنشود ما لم تستنر ، عن وعي وادراك وعقيدة ، باصول هذه الحياة الريفية وقيمها ، وما لم تضع الحلول الفعالة لمشاكلها ، وتسعى السعي الصادق لتحقيق ما فيها من الامكانيات الطيبة .

عفيف طنوس

التربية العربية

منذ اقدم الازمنة يضطرب العقل الانساني بين فكرتين متناقضتين : هما فكرة الثبات والدوام ، وفكرة التغير والتبدل . فطوراً يميل الى الاولى ويؤمن بانها الحقيقة الاساسية في الكون والحياة ، وطوراً يخضع للآخرى وينظر الى ما حوله بمنظارها وتحت تأثيرها . حيناً يخلد الى الاستقرار متمسكاً بحقائق وعقائد يعتبرها ازلية متعالية عن ظروف المكان والزمان ، وحيناً آخر يسبح في بحران من الشك والاضطراب موقناً بان كل ما حوله متبدل زائل .

واذا نحن امعنا النظر في حالة العالم اليوم وجدنا ان الفكرة الثانية هي الغالبة . فتقدم العلوم التطبيقية والفنون العملية وما احدثه من تطور سريع بالغ في حياة الانسان المادية ، وما كان له من اثر في تعديل النظم الاجتماعية والمقاييس والمفاهيم العقلية ، وما وقع فيه العالم بنتيجة هذا من ازومات حادة ومن منازعات وحروب شاملة - كل هذا قوى في المجتمعات البشرية اليوم الشعور بان كل شيء هو وليد الظروف التي تحيط به ، يتحول او يزول بتحول هذه الظروف او زوالها .

ولذا كان من الخير ان نعود بين آن وآخر في هذه الايام الى تبين العناصر الثابتة الباقية من خلال التغير والتطور، والى تلمس الحقائق غير المتأثرة بالمكان او الزمان او سواهما من الظروف ، وان نذكر ان الواقع الانساني هو دواماً ووليد عاملين مترافقين متفاعلين : هذه الحقائق الثابتة من جهة ، ومن جهة ثانية مقدرة العقل الانساني على ادراكها وتكييف الحياة بحسبها. وما الاختلاف الذي نشاهده في مظاهر الحياة وفنونها واساليبها سوى اختلاف في مقدرة العقل ، في مراحل تطوره المتتابعة ، على ادراك هذه الحقائق ، وفي مدى قربها منها او بعده عنها ، ودرجة خضوعه لها او ثورته عليها .

وموضوع حديثنا هذا المساء - التربية العربية - مثل واضح على ما اقول . فاهداف التربية هي واحدة - او بالاحرى يجب ان تكون واحدة - مهما اختلفت الاجناس او البلاد او الشعوب ، لانها مرتكزة على اصل ثابت هو الانسان ، الانسان اينما ومتى وكيفما كان . والتربية العربية لا يمكن ان تفترق في غاياتها الرئيسية البعيدة عن اية تربية اخرى ، ما دامت كل منهما ترجع الى اصلها الانساني الواحد . هذا الاصل هو ان الانسان كائن ذو شخصية ، وانه يتفرد عن الكائنات الاخرى بهذه الصفة ، وان الغاية التي يجب ان يسعى اليها هي تفتح هذه الشخصية ونموها ، واكتسابها الحرية والكرامة . فالانسان البدائي عبد : عبد للطبيعة التي تسطو عليه بمعالمها وقواها ، وعبد لنفسه التي تتحكم به باوهامها واهوائها . وتقده ونموه وحضارته انما تقوم على مدى ما يتحرر من هذه العبودية المزدوجة ، وما يحقق بذلك من كرامته الذاتية .

ان جميع الجهود الايجابية الانسانية: كالثورة على الظلم بشتى انواعه ومظاهره، والاصلاح الاجتماعي بمختلف اشكاله ، والانتاج العلمي والادبي والروحي ، والتربية والتعليم، كلها تنبج الى هذه الغاية الاصلية وتسعى الى ادراكها. وللتربية

من بينها دور بارز ومقام ممتاز . ذلك لسببين: اولهما فعلها المباشر واثرها النافذ، فهي تتوجه الى الشخصية الانسانية رأساً وتعمل لتحررها من الوهم والجهل والهوى، منمية قواها العقلية والروحية، باعثة اياها على التمييز بين قيم الحياة وعلى اكتساب ارفعها واصفاها . قد تكون بعض الوسائل الاخرى اسرع من التربية فعلاً، وابين اثراً، ولكن نتائج التربية تظل اعمق غوراً واقوى ترابطاً واكثر استمراراً وتراكماً . اما السبب الثاني فهو ان جميع الجهود الاصلاحية الاخرى موقوفة الى حد ما عليها ، لانها هي التي تصل بينها وتنقلها من جيل الى جيل، وتوجد العناصر البشرية الكفيلة بتنفيذها وبدفعها في سبيل التقدم والتكاتف . ليست التربية هي التي تغرس في النفوس تعاليم الثورات الاصلاحية والاندفاعات التقدمية فتحفظ نتائجها وتمهد لما يأتي بعدها ؟ ليست هي العامل الاساسي في نقل الاكتشافات العلمية والانبعاثات الروحية وفي نشرها وتعميم ثمارها ؟ ليست هي التي تكون الرجال والنساء المؤهلين للنهوض بهذا كله، بل بكل انتاج منتظم تقديمي؟؟ اذن لا بدع ان يكون لها - كما قلنا - بين الجهود الايجابية الانسانية المقام الممتاز والاذن البارز.

على ان هذه النظرة الى التربية - كعامل اساسي في تحرر الشخصية الانسانية واكتمالها واكتسابها كرامتها الذاتية - لم تكن هي النظرة السائدة في جميع العصور ، ولعلها ليست السائدة في عصرنا هذا . اذ كثيراً ما كانت التربية تعتبر وسيلة لتلقين معلومات معينة او التدريب على مهنة من المهن ، او تنمية ناحية واحدة من الشخصية الانسانية، كالتفكير النظري او الوضوح الذهني . وما يزال الامر الى حد كبير كذلك في وقتنا هذا . غير ان المفهوم الصحيح الشامل للتربية كما بينا، آخذ في الانتضاح والانتشار ، وعلى مدى هذا الانتضاح والانتشار يتوقف ما يرجى من اصلاح في التربية نفسها ، وفي المجتمع الانساني عموماً .

ومفهوم التربية العربية لا يمكن ان ينفصل عن هذا المفهوم العام للتربية .
فالتربية العربية يجب ان تهدف الى تنمية شخصيات افراد المجتمع العربي لتحرر
من الفقر والمرض والجهل والهوى ولتحقق كرامتها ، فتنجح للمجتمع العربي
عامه حريته وكرامته . غير ان هذا المجتمع هو الآن في موقف معين من تاريخه
وفي مرحلة من مراحل تطوره ، فلا غرابة في ان تتأثر التربية العربية في غاياتها
ووسائلها بهذه الظروف المعينة ، وان تتفاعل وهذه الظروف فتقترب حيناً
وتبتعد حيناً آخر من الهدف الاصيل للتربية الصحيحة .

ولكي نفهم التربية العربية الحاضرة ، ونحكم بانصاف لها او عليها ، يقتضي ان
نقف على حال المجتمع العربي ونطلع على القوى التي توجهه والحاجات التي تستنهضه .
وليس بالامكان في هذا الحديث العام تحليل اوضاع مجتمعا بتفصيل ، خاصة ان
العوامل التي تسيره ، والتيارات التي تتنازعها ، والمظاهر التي تتجلى فيها حياته - ان
هذه كلها متداخلة متشابكة ، وكل حكم عام يطلق عليها يبسطها ولا يؤديها حقها .
ولكن لما كان لا بد من التبسيط والتعميم ، فلنبادر الى القاء نظرة عجيلى على
المجتمع العربي ، ولنبين اهم صفاته وحاجاته الحاضرة .

ان اهم هذه الصفات والحاجات هي ، في نظري ، ما يلي :
اولاً : انه مجتمع في المرحلة الاولى من نهضته . فلقد مضت عليه قرون
أخضع فيها لحكم اجنبي انضبط موارده ، واطفاً اضواءه العقلية الروحية . وها
هو الآن ينشط وينبعث ، ويتمس طريقه الجديدة في الوجود . فهو في اكثره
فقير ، جاهل ، مريض . هو فقير لان موارده الطبيعية اما في يد غيره او لا
تزال بوراً لم يستغل منها الا القليل ، ولان هذا القليل المستغل ليس موزعاً توزيعاً
عادلاً بين افراده . وهو مريض وجاهل لان عصور الظلام التي تتالت عليه افقدته
حيويته ، وجعلته مستعبداً لسلطان الطبيعة ولسلطان اوهامه واهوائه . ولذا

فان اولى حاجاته الاساسية هي الى تحرير جماهيره ، من هذه الامراض الاجتماعية الطاغية عليها : الفقر ، المرض ، والجهل ، وما يتولد عنها من علل قتالة اخرى .

ثانياً : انه في مطلع هذه النهضة مقبل على تنمية موارده ، بتوسيع الزراعة والصناعة والتجارة ، والمواصلات ، وتحسينها . لقد نفذت اليه مؤثرات المدنية الغربية واحاطت به من كل جانب . ولما كان الوجه التكنيكي الانتاجي من هذه المدنية هو الابرز ، وكانت المجتمع العربي اخذ يتنبه بسرعة متزايدة لحاجاته المعيشية والقومية ، فقد عمد افراده وجماعاته وحكوماته للعمل على استخراج موارده الدفينة واستثمارها . فبدلوا جهوداً ناشطة تتعاضد سنة بعد سنة ، ولكنها لا تزال في المراحل الاولى بالنسبة للامكانيات الغزيرة ، وللحاجات الوافرة التي تفرض نفسها بازدياد والحاح .

ثالثاً : ان المجتمع العربي الحاضر يحاول ايجاد اجهزة جديدة للحكم والتنظيم الاجتماعي بشتى وجوهه . فتنمية موارده الاقتصادية تستدعي تنظيمًا مختلف عن حياته الاقتصادية البسيطة السابقة ويتبع قواعد التنظيم الاقتصادي الحديث المتشابك المعقد . وكذلك القول في شؤون الدفاع والاصلاح الاجتماعي والتنسيق الاداري وما اليها . ويدخل في هذا كله ويسيطر عليه الجهد في انشاء حكم ديمقراطي يكون للشعب الكلمة الاولى فيه وبوجه لمصلحة الشعب ذاته . وبعبارة اخرى ان المجتمع العربي مدعو الى اقامة تنظيم دولي حديث بما يستتبع من ترتيب وتنسيق في الشؤون الداخلية ، وما يقتضي من اتصال بالدول الاخرى في عالم قد تعددت روابطه وتوثقت صلاته ، ولم يعد بإمكان اي مجتمع من مجتمعاته ان يعيش بعزلة عن سواه .

رابعاً : ان المجتمع العربي متعدد النزعات التي تنقسمه والعصبيات التي تتوازعه وفي مقدمتها الطائفية والقبلية والاقطاعية والاقليمية . وهو يحاول التغلب على

هذه النزعات ، وصهرها في بوتقة واحدة - بوتقة القومية - ، ولذا يحتاج الى ما يمكنه من توثيق وحدته وجمع كلمته وضم جهود ابنائه المتفرقة - المتنافرة احياناً - الى غاية واحدة في سبيل متوافقة متساندة .

خامساً : انه مجتمع محاط بالاطار الخارجية : خطر الاستعمار السياسي الذي لا يزال جائئاً على بعض اجزائه ، والاستئثار الاقتصادي الذي يتحكم بقسم هام من موارده ، والاطماع المختلفة التي تحيط به من كل جانب ، وخطر حرب عالمية عاتية تكون بلاده ميداناً من اهم ميادينها وتعرض فيها جميع مظاهر حياته للتبديد والتهديم والزوال - وقبل هذا كله وفوق هذا كله ، خطر اسرائيل التي غلبته على امره ، واقامت كيانها في قلب وطنه ، وهي تستعد الآن لجولة ثانية في صراع لا يستهدف مالا او غنيمة وانما ارض الوطن ذاتها والوجود القومي في كنهه ، صراع حياة او موت لاي من الفريقين .

فمن حاجات المجتمع العربي الاساسية ان يتنبه الى هذا الخطر ويشعر بجسامته ، وان تكون فية الصفات التي تؤهله للصمود في وجهه ثم التغلب عليه .

سادساً : انه مجتمع حائر بين تراثه القديم والمدنية الحديثة . فهو من ناحية يتحسس بمدنيته العربية الغابرة ، ويرغب في تمتين اصوله المغروسة فيها ، ويفاخر بما انتجت هذه المدنية في زمن ازدهارها وما اغدقت على العالم من ثقافة وحضارة ، ويسعى الى ان يبعث في نفسه الصفات والمواهب التي ولدتها هذه القومية . ولكنه ، من ناحية ثانية ، محاط بالمدنية الحديثة تطل عليه من كل صوب ، وتفرض نفسها عليه بالخاح وتستهويه بنتائجها الايجابية الباهر وبمظاهرها المادية الخلابه . ولذا تراه ، على العموم ، متردداً بينهما ، منقسماً على نفسه في النظر اليهما ، لم ينجح بعد في ان يستخرج منهما قيماً منسجمة يسير اليها بوضوح وعزم فهو بحاجة ماسة الى هذا التوفيق بين مصادر حياته العميقة ، التي تغذي جميع

مجاري نشاطه .

سابعاً : ان المجتمع العربي يسعى الى جمع هذه المحاولات كلها التي اشرنا اليها في جهد شامل هو الجهد لانشاء كيان قومي يوفي هذه الحاجات الاساسية، كيان متحرر من الاستعمار والتحكم الخارجي، نام منتظم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، متغلب على الفقر والمرض والجهل وسواها من الآفات الاجتماعية، كيان متراص موحد الغايات والنزعات ، شاعر بما يحق به من اخطار غير هياب لها ، موفق بين تراثه القديم والمدنية الحديثة ، واصل صلة صحيحة ماضيه بحاضره ومستقبله . ولست اعني ان الفكرة القومية بمفهومها هذا هي السائدة في المجتمع العربي اليوم، فهناك فكر وعقائد اخرى تنازعها ، كما ان الفائلين بالقومية لا ينظرون اليها جميعاً هذه النظرة الجامعة الشاملة . وانما اعتقد ان هذه النظرة ، وهذا النوع من التفكير والجهد ، هما اللذان يقويان على الايام وسيسودان في المستقبل ، وهما المؤهلان لتحقيق اغراض المجتمع العربي وادراكه غاياته .

ثامناً واخيراً : ان المجتمع العربي المجابه لتلك الحاجات الاساسية ، المدعو الى بذل هذه الجهود الجبارة داخلياً وخارجياً ، يتطلع الى قادة يحددون له الغايات ويخططون له السبل ويوجهونه اليها ، قادة فكر يوضحون ويرسمون ، وقادة عمل ينظمون ويدفعون . فكل ناحية من نواحي حياته تفتقر الى هذا النوع من القيادة، وجهاده القومي العام بحاجة الى القيادة المختارة التي هي الشرط الاول لبناء الامم وانشاء الحضارة .

سيداتي ، سادتي

استمحيكم عذراً اذا كنت اطلت بعض الشيء في ابراز الصفات العامة

والحاجات الرئيسية لمجتمعنا العربي الحاضر . ولعله خيل اليكم اني ابتعدت عن موضوع تفكيرنا المشترك هذا المساء ، وهو التربية العربية . غير ان فهم هذه التربية والحكم عليها لا بد من ان يكونا ضمن اطار واقعها وعلى ضوء متطلبات المجتمع الذي تخدمه .

فلنتسائل الآن : الى اي حد تفي التربية العربية بهذه الحاجات ؟ ماذا حققت واين اخفقت ؟ وما هي السبل التي يجب ان تتبعها لبلوغ غاياتها القريبة والبعيدة قبل محاولة الاجابة عن هذه الاسئلة ، لا بد من القول اولاً ان النظم التربوية التي انشئت في البلاد العربية لم تركز على دراسة شاملة منظمة لحاجات المجتمع العربي . لا شك ان هذه النظم تستهدف بعض الغايات التربوية العامة لهذا المجتمع ، او المجتمعات التي تؤلفه والتي من اجلها انشئت هذه النظم ، لا شك انها تسعى الى نشر التعليم وتنشئة المهنيين والاختصاصيين ، وتحقيق الوحدة القومية . ولكن النظم بروحها وشكلها لم تأت نتيجة لايضاح مسبق لهذه الغايات وتحديد واف لحاجات المجتمع ، وعزم على توفية هذه الحاجات عن طريق التعليم . وانما نقلت هذه النظم نقلاً عن بعض النظم الغربية - الفرنسية والبريطانية - مع بعض تعديلات في البرامج والاساليب والوسائل لتتفق مع مقتضيات المحيط . ويجب الا ننسى ان اسس هذه النظم ومعالمها الرئيسية وضعت في زمن الحكم الاجنبي وبيد الاجانب انفسهم ، ولم يلحقها في عهد السيادة تبديل اساسي يصلها بالمجتمع ويمتن جذورها فيه .

اني لست من الذين ينكرون الاقتباس من الغرب ، فالغرب لا شك سابق لنا بمراحل في شؤون التعليم وسواها ، وعلينا ان نستفيد من اختبار الواسع في هذه الشؤون كلها . انما يجب ان يكون اقتباسنا صادراً بالدرجة الاولى عن حاجتنا الاصلية وملبياً لها كما يجب ان نسعى الى آخر ما توصل اليه الغرب من اختبار وانتاج . وهذا لا يصدق عن النظم التي اخذناها في حقول التربية والتعليم ،

اذ هي اليوم في بلادها موضع شك وتساؤل ، وتعديل وتحسين . اما نحن فقد قبلناها على علائها ، وما زلنا بها متمسكين .

من ضمن هذا التحفظ ننظر الى التربية العربية ونحاول قدر النتائج التي حققتها.

قلنا ان المجتمع العربي لا يزال في المرحلة الاولى من نهضته وان الفقر والمرض والجهل وما ينتج عنها من امراض اجتماعية فتاكة لا تزال ساطية عليه . ولذا كانت حاجته الاولى ، من الناحية التربوية ، هي الى مكافحة الجهل . ولا ريب ان الحكومات العربية والافراد والهيئات الاهلية قد قامت بجهود عظيمة في هذه السبيل . فدساتير الدول العربية الديمقراطية تنص على واجب الدولة في تعميم التعليم وتمكين ابناء الامة منه ، وفي مكافحة الجهل والقضاء على الامية . وعدد الطلاب في المدارس ، وعدد المدارس نفسها ، في ازدياد مستمر ، يدعو في بعض الحالات الى الفخر والاعتزاز ، ولعل من الضروري التنويه بصفة خاصة بالتوسع العظيم الذي حدث في تعليم البنات ، بما لم يكن منتظراً حتى عهد قريب . كما تجب الاشارة الى الارتفاع المتزايد في نفقات التعليم التي تتحملها الدولة ، وفي النسبة المخصصة من ميزانيتها لهذا الغرض .

لست بحاجة الى ذكر الارقام والاحصاءات ، اذ يمكنكم الرجوع اليها في حولية الثقافة العربية التي وضعها العلامة الاستاذ ساطع الحصري ، وهي كلها تدل على الجهد النامي الذي يبذل في المجتمع سعياً الى هذا الهدف (١) . كما ان هناك

(١) ولكن لابد من بعض الارقام من قبيل التمثيل : لقد ارتفع عدد الطلاب في لبنان بين ١٩٢٥ - ٢٦ و ١٩٥٠ - ٥١ من ٨٦،٩٧٤ الى ٢١٥،٧٦٦ وأكثر هذه الزيادة في المدارس الرسمية. وفي المدة نفسها ازداد عددهم في سوريا من ٢١،٩٧٠ الى ٢٠٦،٣٤٣ في المدارس الابتدائية ومن ٦١٩ الى ٢٢،٢٦٩ في المدارس الثانوية . وما يجلب النظر خاصة الزيادة الكبيرة في عدد الطالبات فقد ارتفع هذا العدد من ٤٦٢٥ الى ٥١،٩١٣ في المدارس الابتدائية ومن ٧٨ الى ٥٧٣٠ في المدارس الثانوية ومن ٥ الى ٤٧٧ في الجامعة . وكذلك الامر في الاردن.

ظاهرة لا تنكر في جميع البلاد العربية يراها ويحس بها منا : هي اقبال الشعب على التعلم ، وازدياد الطلب على الحكومات لفتح مدارس جديدة وتوسيع ابواب العلم ، والتضحيات التي يبذلها افراد الشعب في سبيل تعليم ابناءهم وبناتهم . والحكومات تشعر بضغط متزايد لاناء جهودها في هذا الميدان ، وتلبية المطالب الشعبية المنصبة عليها من كل ناحية .

على ان هذه الجهود تصطدم بعقبتين كئودين : اولاهما امكانيات الحكومات المادية ، فان هذه الحكومات اذا استمرت على تحمل هذا الواجب على النحو الذي فعلت في السنوات الاخيرة ستجد نفسها عاجزة عن القيام به ، اذ انه يتطلب نسباً متزايدة من ميزانياتها ، ويشل فاعليتها في الميادين القومية الاخرى . ولمواجهة هذه الصعوبة يقتضي اولاً : القضاء جزء من هذا العبء على السلطات المحلية ، كبلديات وامثالها ، فتساهم هذه في تقديم ابنية المدارس او سواها من النفقات . لقد عمدت بعض الحكومات العربية الى محاولات من هذا القبيل ، ولكن هذه المحاولات لا تزال في مراحلها الاولى ، لم تأت بعد بالنتائج المطبوبة . ثانياً : تشجيع الهيئات الشعبية على تأسيس المدارس ، وبسط شيء من العون لها في

فقد ارتفع عدد المدارس من ٤٤ الى ٢٨٩ وعدد المعلمين من ١١٠ الى ٩٣٣ وعدد الطلاب من ٣٤٢٥٧ الى ٣٩٤٠٧٩ وميزانية المعارف من ١٤٠٧٧١ جنيه الى ٨١٤٩٨٨ .

وكان في العراق سنة ١٩٢٠ - ٢١ ثنائي وثمانين مدرسة ابتدائية وثلاث مدارس متوسطة وثانوية ، مجموعها ٩١ . ففدا هذا المجموع سنة ١٩٥٠ - ٥١ ١٤٧٩ ، وغدا عدد المعلمين ٩١٩٦ بعد ان كانوا ٥٢٠ ، وعدد الطلاب ٢٤٣٠٢٧٩ بعد ان كانوا ٨٥٦٢ . يضاف الى ذلك انشاء الكليات المختلفة للتعليم العالي . وقد ارتفعت ارقام ميزانية المعارف في تلك المدة من ١٣٠٠٠٣٦٠ دينار الى ٤٤٧١٢٠٠ . وفي المدة نفسها ازداد عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية في مصر من ٩٢٤٠٧٢ الى ١٤٧٠٢٠٧ (والطلبات منهم من ٢١٠٧٧٥ الى ٥٩٤٠٥٨٥) .

هذه بعض الارقام التي تدل على مبلغ ما بذلته الحكومات والشعوب العربية لتعميم التعليم ومكافحة الامية . كما انها تلقي ضوءاً على جسامه الحاجة وعظم الجهود التي ما زالت ضرورية لوفائها .

هذه السبيل، شرط ان تلتزم الاهداف القومية المفروضة في تربية النشء . ان في هاتين الخطوتين فائدة مزدوجة ، فمن ناحية تخفيف عن كاهل الحكومة المركزية الذي اخذ ينوء بتبعات التعليم المالية ، ومن ناحية ثانية اثارة لاهتمام افراد الشعب وجماعاته بشؤون التعليم في مناطقهم ، بحيث تصبح المدرسة لاجزءاً من جهاز الحكومة ، بل خلية من خلايا المجتمع تتفاعل والخلايا الاخرى تفاعلاً حياً لنمو المجتمع وتقدمه . اما الخطوة الثالثة فهي الخطوة الرئيسية، ومؤداها تنمية موارد الامة وتحقيق امكانياتها الاقتصادية وتوفير دخلها القومي ، ثم فرض الضرائب الضرورية العادلة على افرادها . ويجب ان نذكر ان تعميم التعليم الابتدائي لم يتحقق في الغرب الا بقدر ما تم لاهمه من نهضة صناعية استغلت مواردها على نطاق واسع ومن استعداد عند افرادها لتأدية واجبه من الضرائب والتخلي عن قسم متزايد من دخلهم لحكوماتهم .

على ان العقبة المالية قد تذلل وتبقى العقبة الثانية ، وهي ايجاد المعلمين . فالبلاد العربية بحاجة الى عشرات الالوف من المعلمين للقضاء على الامية ونشر التعليم . وتنشئة المعلم اشد صعوبة وابعد منالاً من ايجاد المال ، لما تتطلب من زمن للاعداد، ولما تفرض من اختصاصيين للقيام بهذا العمل . وهكذا دوماً شأن الامور الانسانية ، لا تحقق باليسر والسرعة اللذين تتحقق بهما الامور المادية . وان هذه الصعوبة في توفير المعلمين لتعظم وتشتد اذا لم نستهدف الكم فحسب ، بل الكيف ايضاً ، وارادنا ان نهيم للجيل الجديد العناصر الصحيحة ، المؤهلة حقاً لهذه المهمة الخطيرة . لهذا كان من اهم الغايات التي يجب ان تنشدها التربية العربية في هذه المرحلة من تطورها العناية المستمرة بدور المعلمين : زيادة عددها ، وتعزيزها ، ورفع مستواها ، وذلك بتوفير الاعتمادات الوافية لها ، وبايجاد الاختصاصيين القادرين على تعهدها ، وبكل وسيلة اخرى تكفل تخريج المعلمين الذين تحتاج اليهم البلاد العربية كما وكيفية .

لقد نجحت التربية العربية ، ضمن الحدود والقيود التي ذكرنا ، في القيام بواجبها في نشر التعليم ومكافحة الامية . كما نجحت ، ضمن حدود ايضاً ، في رفع مستوى التعليم عما كان عليه . فاننا اذا نظرنا الى البلاد العربية نظرة عامة وجدنا بلا ريب ان هذا المستوى قد ارتفع عما كانت عليه قبل ادخال النظم التربوية الجديدة ، واخذ الدول العربية على عاتقها هذا القسط الكبير من واجب التعليم . فالمدرسة الابتدائية اليوم هي غير الكتاب او امثاله من المدارس القديمة ، والتعليم الثانوي الذي كان في غاية الضالة قد تركزت اصوله وهو آخذ بالنمو السريع ، والتعليم الجامعي الوطني قد غرس وتعهّد وبدأ يعطي اول ثماره .

هذا فيما يتعلق بالحاجة الاولى للمجتمع العربي : مكافحة الجهل . اما الحاجتان الثانية والثالثة وهما تنمية الموارد وانشاء اجهزة الحكم والتنظيم الاجتماعي ، فان نجاح التربية العربية في تليتهما كان وما يزال ادنى كثيراً من المطلوب ، وذلك لعيوب اساسية في النظم التربوية التي اتبعتها البلاد العربية في جميع مراحل التعليم : الابتدائي والثانوي ، والجامعي . فمركز الثقل في التعليمين الابتدائي والثانوي هو التعليم النظري التقليدي . والمدرسة الابتدائية هي على العموم نفسها في الريف وفي المدينة ، مع ان حاجات ذلك غير حاجات هذه . ان المطلوب من المدرسة الابتدائية الريفية هو ان تكسب ابن الريف مبادئ المعارف وتجعله بالوقت نفسه عضواً منتجاً لمجتمعه بما تلقنه اياه من مبادئ الزراعة الحديثة وحفظ الصحة وامثالها من مقتضيات محيطه . اما مدرستنا الابتدائية الحاضرة فانها بروحها ونظامها وبرئاستها تبعد ابن الريف عن ارضه وتنفره منها ، وتدفع به الى المدينة المتابعة دراسته النظرية او لطلب الرزق من اعمال ليست في اغلب الاحوال انتاجية كالعناية بالارض . ولذا بدلاً من ان تكون هذه المدرسة عاملاً في تنمية موارد البلاد تصبح اداة لاقصاء النشء عن الارض واهمال امكانياتها . انني لست من

القائمين بحصر ابناء الريف في مناطقهم ، وعدم استفادة مراكز الحضارة والحكم من مواهبهم - فالامة تحتاج في تكوين قيادتها الى ما عند ابناء الريف من مواهب فطرية ونشاط طبيعي واتصال عميق بارض الوطن وبقايلده . ولكنها اذا هي استنزفت الريف ، خسرت اهم مصدر من مصادر قوتها . والتربية اذا اتجهت الى هذا الاستنزاف - كما تتجه التربية العربية اليوم - اعرضت عن هدفها الصحيح وجرت البلاد الى عواقب وخيمة .

والحال نفسها نجدها في التعليم الثانوي . فالقسم المهني منه ضئيل جداً بالنسبة الى القسم النظري . والحكومات والاهلون لا يبذلون له من العناية بقدر ما يتطلبه انماء موارد البلاد . ولا اظنني بحاجة الى ايراد الادلة والاسناد لابين ان الشريان الرئيسي للتعليم الثانوي في البلاد العربية (واعني به ذلك المؤدي الى الشهادة الثانوية العادية) هو نظري بحت يكاد يكون خلواً من اي اتجاه عملي وان الشرايين الفرعية الموازية له - التعليم الصناعي والزراعي والتجاري - ضيقة ضعيفة بالنسبة اليه . فالمدارس المهنية قليلة العدد، وهي لا تحتل في نظر الحكومة والرأي العام مقامها اللائق ، كلنا وقف على الفقراء المحتاجين او الذين يلفظهم التعليم النظري (١) . ونتيجة لهذا كله تجد البلاد نفسها مفتقرة الى المهنيين المدربين على المساهمة في الاعمال الانشائية الانتاجية ، بينما هي تعج بالشبان الساعين الى الوظائف غير المؤهلين للانتاج المنمي موارد البلاد المحقق قابلياتها .

وكذلك الامر في التعليم الجامعي . ان نتاج الجامعات في البلاد العربية غير

(١) عدد المتخرجين من المدارس المهنية في سوريا بجميع انواعها ودرجاتها (زراعية ، صناعية ، تجارية ، ابتدائية متوسطة ثانوية) منذ احداث هذه الشهادات حتى عام ١٩٥٠ ، ١١٩٢ . في حين ان عدد المتخرجين من المدارس النظرية (متوسطة وثانوية) بلغ في هذه المدة ١٧٠٧٤٧ مع العلم ان الكفاءة العامة حديثة نسبياً .

متفق مع ما تحتاج اليه البلاد من انماء وتنظيم . فالمهندسون والكيميائيون والزراعيون والمختصون بعلم طبقات الارض والتعدين اقل من الاطباء والمحامين ولهذا كانت مساهمة جامعيئنا في الانماء الاقتصادي دون المطلوب في هذه المرحلة من حياتنا التي ندعى فيها لتفجير مواردنا واستغلال امكانياتنا الى ابعد حد ممكن . ونسكاه نقصر في سد حاجتنا الى التنظيم على تخريج الحقوقيين ، بحيث اصبحت شهادة الحقوق عندنا السبيل الرئيسية لوظائف الحكومة ولكثير من الاعمال الحرة . اين المختصون بالاقتصاد والمالية والتجارة الذين يعتمد عليهم في تنظيم هذه النواحي الهامة من حياتنا ؟ اين الذين انكبوا على العلوم الاجتماعية ليوضحوا لنا مشاكل الاسرة والعامل والفلاح والفئات غير المنسجمة في المجتمع ، ويرسموا لنا طرق حلها ؟ بل اين الذين انصرفوا الى دراسة شؤون التربية نفسها ، ليعمدوا الى تنظيمها على ضوء احدث نتائج العلم والاختبار ؟ الحق ان تعليمنا الجامعي مقصر — كالتعليمين الابتدائي والثانوي — في سد حاجة الامة الى الانماء الاقتصادي ، ورفع مستوى معيشة الشعب . ومقصر كذلك في ما يرجى منه ، دون ذينك التعليمين من توفير الاختصاصيين المؤهلين للقيام بشؤون التنظيم في شتى نواحي حياتنا .

لقد ذكرنا ان من الحاجات الرئيسية للمجتمع العربي الحاضر توثيق عرى تضامنه وصهر نزعاته المتباينة في بوتقة واحدة . والناظر في امر التربية العربية يرى انها استهدفت هذه الغاية . غير انها سلكت طريقاً بعيدة معوجة لم توصلها اليها ، وادت بالوقت نفسه الى مساوىء تربوية واجتماعية خطيرة . هذه الطريق هي المركزية الشديدة في الادارة ، ووحدة البرامج ، وسيطرة الدولة على الامتحانات والكتب الدراسية وسواها من شؤون التعليم ، والسبل المماثلة التي يعتقد خطأ انها تحقق الوحدة القومية . اجل ! ان من حق الدولة ، بل من واجبها ، ان تتأكد ان

المعاهد العلمية تعنى العناية الكافية بلغة البلاد وتاريخها ودراسة احوالها الحاضرة، كي لا يصبح ابناؤها غرباء في وطنهم . وكذلك من حقها - بل من واجبها - ان تسهر على ان تكون الكتب التي توضع بين ايدي النشء موافقة للاهداف الوطنية ، عاملة على بعث الروح القومية وتقوية رابطتها . ولكني لا ارى ان في توحيد برامج المواد العلمية مثلاً - ما يؤدي الى هذه الغاية .

ان تعزيز الوحدة القومية بالتربية له عندي سبيل رئيسية واحدة، هي المعلم . المعلم هو نقطة الانطلاق وخاتمة المطاف . وشخصيته اقوى عامل فعال في نفس الطالب . فقد ننظم افضل المناهج ، ونحرص على ايجاد احسن الكتب التدريسية ، ونبقى دون الوحدة القومية المرجوة اذا كان معلمونا ضعاف الاخلاق والقومية ، يختلفون المنازع والاهواء . وبالعكس انا بالغو هذه الوحدة عن طريق التربية اذا احسنا اختيار المعلم وجهزناه تجهيزاً صحيحاً علمياً وخلقياً وقومياً ، حتى لو ظلت مناهجنا خاطئة وكتبنا فاسدة . فالى العناية بالمعلم : بحسن اختياره ، بصحة تدريبه ، بتنمية روح المسؤولية فيه ، ببعث روحه القومية ، بتعزيز شأنه في المجتمع - الى هذا يجب ان تتجه انظارنا لادراك غايتنا في التوحيد القومي ، بل كل غاية من غايات التربية .

اما الطريق التي سلكناها فقد ادت كما قلت الى مساوي جمّة نعرفها جميعاً ، واكتفي منها بما يلي :

اولاً : طغيان سلطان الدولة على شؤون التعليم ، مما يخفف اهتمام الشعب وحرصه على المساهمة بهذه الشؤون ، ويولد عنده فكرة خاطئة هي ان المدرسة جزء من جهاز الدولة لا خلية من خلايا المجتمع .

ثانياً : طغيان المركزية في الدولة ذاتها بحيث ان السلطات المحلية تفقد روح المبادرة ، وتصبح مجرد آلات خاضعة للمركزية، تتحرك بحركته وتقف بوقوفه .

ثالثاً : تعرض سياسة التعليم ، ونظمه ، ومؤسساته للتغيير والتبديل بتغيير الحكومات ، وفقدانها بذلك صفة الاستقرار والتقدم الذاتي على ممر الايام .

رابعاً : اضعاف روح الابتكار في المدارس ، واحجامها عن انتاج طرق تربوية جديدة ، واستنباط الوسائل والاساليب التعليمية واختيارها .

خامساً : انصراف الطلاب الى الحفظ وتلقن المعلومات وحشو الدماغ استعداداً للامتحان ، بدلاً من تنمية قواهم العقلية ومدار كهم الفكرية .

سادساً : قصر الاهتمام في التربية على الناحية العقلية من شخصية الطالب ، دون الناحيتين الخلقية والروحية .

سابعاً : انتشار الاعتقاد ان عناصر التربية هي : البرنامج ، والكتاب ، والامتحان . مع ان العنصرين الاساسيين هما الاستاذ والطالب . ان التربية الحقيقية هي اتصال شخصية بشخصية ، شخصية فاعلة مكونة بشخصية منفصلة متكونة ، وليست اتباع برنامج او حفظ مواد واجتياز امتحان ، او هذه الثلاثة معاً .

* * *

بما سبق يتبين مقدار نجاح التربية العربية او اخفاقها في ايفاء الحاجات الاساسية الاربعة الاولى للمجتمع العربي : وهي مكافحة الجهل ، وتنمية الموارد ، وتنظيم الحكم والاجتماع ، وتحقيق الوحدة القومية . واذا كانت تربيتنا قد اصابته شيئاً من النجاح في هذه المواطن ، فانها اخفقت في تدليل الحاجات الاربعة الباقية ، وهي تنمية احساس النشء بالخطر المحدق بأمته ، التوفيق بين التراث القديم والمدنية الحديثة ، تكوين العقيدة القومية الشاملة وتخطيط سبلها ، انشاء قادة الامة في ميادين الفكر والعمل . والاسباب المؤدية لهذا الاخفاق هي نفسها التي

اشرنا اليها ، واهمها آلية التعليم منهاجاً وادارة ، وتوجهه الى التلقين والحفظ ، واهماله النواحي الخلقية والروحية من شخصية الطالب ، وعدم العناية الكافية بتدريب المعلم . وبذا يخرج الطالب ولم يتعرف من دراسته احوال امته ، ولم يحس بازمته العميقة ، ولم يدرب على التقشف والتضحية وتحمل التبعة ليجيا الحياة الصارمة التي يتطلبها موقف امته الخطر ، وبذا تقصر تربيتنا عن تكوين الفضائل وتنشئة الشخصية الفردية والاجتماعية الضرورية للصراع العنيف الذي ستجابه الامة خارجياً وداخلياً والذي عليه يتوقف بقاؤها وتقدمها وازدهارها .

اما فيما يتعلق بالتوفيق بين التراث القديم والمدنية الحديثة ، وتكوين العقيدة القومية الشاملة وتخطيط الجهاد القومي ، فانهما مرهونان بالحاجة الاخيرة والاهم ، وهي تنشئة القادة . فاذا توفقت تربيتنا الى اخراج القادة الصالحين ، تولى هؤلاء هاتين المهمتين الخطيرتين ، واخذوا على عاتقهم المهام القومية الاخرى في التربية وسواها من الحقول . على ان تربيتنا الحاضرة - وهنا اقصد بالتخصيص التربية الجامعية - ليست موجهة لتنشئة القادة وتكوينهم . فالطابع التدريبي المهني لا يزال غالباً عليها ، وهي خاضعة ، بدرجات متفاوتة ، للآلية الحكومية التي تسلب التربية كثيراً من محتواها الذاتي والانساني . كما انها تعمل الآن في سبيل الكمية فلا تعنى العناية اللازمة بالكيفية ، ولا تبذل الجهد المطلوب لتنمية الابتكار الشخصي ، والاستقلال الفكري ، والمقدرة على النتبع والبحث ، والفضائل الخلقية والروحية التي يجب ان يتحلى بها القادة . ان اوضاع تربيتنا الجامعية ، الذاتية والظرفية ، تجعلها تتوجه الى انتاج وسطي وافر لا الى انتاج ممتاز مختار . فلا بدع الا تخرج لنا القادة الصالحين ولا تولد لنا الزعامة المطلوبة .

ولا بد لي من الاشارة هنا الى الدور البارز الذي تلعبه كليات الآداب والعلوم في تنشئة قادة المجتمع ، في الميدان الفكري خاصة . فمع ان هذه التنشئة ليست

مقصودة عليها ، وان للكليات المهنية حصتها واثرها في هذا العمل الخطير ، لا ريب ان كليات الآداب والعلوم هي المعاهد التي فيها تعالج المشاكل الانسانية الاصلية ، وتوضح الفكر والمبادئ العامة التي عليها يرتكز كل بحث او استقصاء . فيها يدرب الطلاب على التأمل ، وعلى مجابهة قضايا العقل والروح ، وعلى استكشاف منابع الاولى لحياة المجتمع والمثل العليا لنهضته ورقبه ، وعلى التمييز بين القيم واحترام ارفعها وارقاها . فهي بهذا الوصف لب الجامعة وازدهارها ضروري لتغذية الكليات الاخرى كي لا يكون متخرجو هذه الكليات مهنيين فحسب بل مثقفين ثقافة عامة بكل ما في هذه الكلمة من معنى شامل عميق . كما انها ، كما قلنا ، مدعوة قبل سواها لصنع قادة الفكر ، وما احوج المجتمع اليهم ، خصوصاً اذا كان كمجتمعنا على مفترق الطرق ، وفي غمرة ازمة كيانية يتوقف عليها كنه وجوده .

والان ، بعد ان استعرضنا التربية العربية الحاضرة ، وقدورنا نتائجها ، وبيننا جهد المستطاع حدود نجاحها واخفاقها ، اسمحوا لي ان ارسم بايجاز كلي السبل التي يجب ان تتبعها تربيتنا والشروط التي يقتضي ان تستوفيها لتقوم بمهمتها في المجتمع على الوجه الصحيح .

اولاً حماية الجهد التربوي من اهواء السياسة ، وهي الداء الوبيل الذي يجعل التربية عرضة للتبديل وغذاء للاطماع والمصالح . والتربية اقدس من ان تكون وسيلة لاغراض شخصية او حزبية ، او اي غرض آخر غير اكتشاف الحق وتنمية الشخصية الانسانية . فعلى رجال السياسة ان يرفعوا لهذا الميدان المقدس حرمة ، وعلى اهل التربية ان يبرهنوا على انهم اهل لهذه الحرمة ، وانهم حريضون

على صيانتها، وعلى الرأي العام اليقظ المستنير ان يسهر على هذه الصيانة ويكون لها الحارس الامين .

ثانياً : تخفيف وطأة المركزية على التعليم ، وذلك باشتراك السلطات المحلية الحكومية بنفقات التعليم العام وادارته ، وتشجيع الاهلين على انشاء المدارس ومكافحة الامية شرط ان يخضعوا في هذا لاشراف الدولة ومراقبتها ، وتوزيع المسؤولية في ادارات المعارف او التربية المركزية، واثارة روح المبادرة والانتاج الشخصي والابتكار عند جميع المعنيين بهذه الشؤون .

ثالثاً : تعزيز الاجهزة الفنية في ادارات المعارف . ان الحكومات باخذها على عاتقها هذا القسط الوافر من شؤون التربية حرية بان تعتمد له عدته وتهيء اسبابه . وفي مقدمة هذه الاسباب الاشخاص المختصون بهذا العلم . فلم يعد بالامكان في هذا العصر الذي غدت فيه التربية علماً من ادق العلوم واسرعها تقدماً ان تسلم هذه الشؤون الفنية الى اي موظف كان ، وان تطفئ عليها الروح الوظيفية الروتينية ، بل يجب ان تكون في ايدي المختصين بها ، المنتهين لاجرائها ، القائمين هم انفسهم بابحاثهم وتجرباتهم الخاصة كل في موضوعه .

رابعاً : تعزيز التعليم المهني في المرحلتين الابتدائية والثانوية وايشار التعليم المهني الانتاجي (الهندسة ، الزراعة ، التجارة) على سواه من التعليم المهني في الجامعة . وقد بينت اهمية ذلك في حفظ موارد البلاد وتنميتها .

خامساً : تعزيز دور المعلمين ورفع شأن المعلم ، وليسمح لي ان اردد هنا مجدداً ان المعلم هو نقطة الارتكاز في اي اصلاح تربوي ، انه هو - لا البرنامج ولا الكتاب ولا الامتحانات ، ولا الموظف المسؤول - العامل الاول في اي جهد او تقدم في هذا المضمار . وليسمح لي ان اناشدكم ، واناشد المعلمين انفسهم،

واناشد كل من له اتصال بهذه الشؤون ان نتعاون جميعاً لنعيد لهذا اللفظ - المعلم - حرمة وقداسته وما ينطوي عليه من بذل وارشاد ورعاية عقلية وخلقية وروحية
سادساً : توسيع البعثات العلمية ودعمها . لم نبلغ بعد في البلاد العربية الحد الذي نستغني به عن علم الغرب وثقافته، بل نحن في مرحلتنا الانسانية هذه احوج ما نكون اليهما . ومن الضروري ان تظل صلتنا العلمية بالغرب مستمرة ناشطة وان يسهل لشباننا النابهين الاغتراف من معينه والاختار في جوه .

سابعاً : صوغ برنامج التعليم على ضوء حاجات البلاد . وتحقيق هذا يتوقف على تمكين الاعتقاد بان التعليم اعداد حياة معينة محددة الظروف ، متلائمة مع الحياة الانسانية الاصلية . ويقتضي عقلية متطورة تتطلع الى سبر غور المجتمع وتتبع اتجاهاته وتحرص على ان تظل برامج التعليم منسجمة مع الحاجات الاساسية التي تدل عليها هذه الاتجاهات .

ثامناً : تغليب مفهوم التعليم على مفهوم التلقين والحفظ . فالتعليم جهد فعلي يتضمن الاكتساب الذاتي لا مجرد التلقي من الغير كما هي الحال في التلقين ، ويؤدي الى تنمية المدارك الفكرية ، لا الذاكرة وحفظ المعلومات فيحسب . وتلك صفات اساسية يجب ان نولدها في الشخصية العربية المرتقبة .

تاسعاً : تغليب مفهوم التربية على مفهوم التعليم : فالتعليم ضيق النطاق يقتصر على ناحية واحدة من الشخصية الانسانية ، بينما ان التربية تتناول الشخصية بكاملها، وتسعى الى تنميتها تنمية متزنة، تشمل الصفات والمزايا الخلقية والروحية بالاضافة الى الصفات العقلية وبالا نسجام معها .

عاشراً : توجيه التربية الجامعية الى تكوين قادة المجتمع . وقد ذكرت خطورة هذا المعنى الارفع من معاني التربية الجامعية ، الذي يسمو بالجامعة عن

مجرد التدريب المهني الى مستوى المهمة الخطيرة التي قامت بها خلال التاريخ ،
مهمة صنع الرجال وتكوين القيادة .

* * *

ايها السيدات والسادة

هكذا نعود، بعد اختتامنا مطافنا بالتربية العربية الى المبدأ الذي انطلقنا منه في
مطلع هذا الحديث ، وهو ان مفهوم التربية العربية لا يمكن ان يفصل عن المفهوم
الاساسي للتربية مهما اختلفت الظروف والامكنة والشعوب، الا وهوتنمية الشخصية
الانسانية وتحررها وتكاملها واكتسابها بهذا كله كرامتها الذاتية . ان التربية في
العالم اجمع ، ومن ضمنها التربية العربية ، تتعرض اليوم لمنافسات شديدة وخطار
جسيمة . فبعد ان كان المعلم في الماضي هو العامل المؤثر الاكبر في حياة الطالب
خلال دراسته ، اذا به اليوم يجد بجانبه الزعيم السياسي والمفكر العقائدي والامر
الحزبي والصحافي والمذيع وسواهم ، ينازعونه النفوذ على عقل الطالب ونفسه . في
هذه الحال يصعب عمل المربين، وتثقل تبعته وتزداد خطورته . ولا امل لهم بالقيام
بهذه التبعة على الوجه الصحيح الا اذا ركزوا اصولهم في المعاني الاساسية للتربية ،
المعاني التي جلاها اختبار العصور ، وبرزها العلم المتطور المتقدم . هذه المعاني هي
التي تصل بين التربية والشخصية الانسانية وتجعل التربية العامل الاساسي في تفتح
هذه الشخصية واكتمالها ، وبالتالي في تفتح المجتمع واكتماله .

ايها السادة

انا نبغي بناء مجتمع عربي جديد ، فلنركز اصوله في القيم الانسانية الاصلية
مدعومة بقيمتنا القومية التي ابرزها ماضينا وفرضها حاضرا ومستقبلا .

لقد قال احدهم : ان الحضارة سباق بين التربية والدمار . ترى ايكون لنا
تربية عربية سباق ، تصون مجتمعنا من الدمار وتبعثه مجتمعاً عربياً جديداً محققاً
لاخلص معاني الحضارة وارقاها؟ ترى ايكون لنا تربية عربية حية محيية؟ لعل هذا
هو اهم سؤال يتحدانا به واقعنا المتأزم الحاضر .

الجامعة الاميركية - بيروت قسطنطين زريق

الفرد والمجتمع

يجتاز المجتمع العربي اليوم مرحلة تاريخية من اشد المراحل في تطوره خطراً ومن ابعدها اثراً في تكييف مستقبله ، فهي مرحلة تحمل تغيرات سريعة جارفة استعالت ثورة في بعض جهاته ، فتردد صداها في شتى نواحي حياته ، ولعل اهم ظاهرة لثورة اليوم ان اليأس قد انقلب املاً والخور قد تبدل ايماناً ، والركود ينفذ غبار الماضي ليتحول الى خلق جديد للمجتمع عربي ناهض يأخذ مكانه في ركب الحضارة ، ويسهم في بناء مدنية يسودها الاخاء وتوجهها العدالة والحق .

غير ان التغيرات الاجتماعية ، وان كانت عنصراً اساسياً لتقدم المجتمع ، فهي في بطنها او في عنفها لا تخلو من خطر اذا لم توجه على نحو يضمن تماسك المجتمع وتقدمه ، ويحقق سعادة الفرد ، ويصون حريته ويعلي كرامته الانسانية .

وهنا نتساءل هل تقدم المجتمع وتسانده ، وهل سعادة الفرد وحرية قضيتان متناقضتان او هما ناحيتان لحقيقة واحدة؟ الاجابة عن هذا السؤال اقتضت رجال الفكر قروناً طويلة في البحث والتفكير خرجوا منها بنظريات متباينة في طبيعة

المجتمع ونشأته وعلاقة الفرد به ومدى اعتماده عليه أو استقلاله عنه. وكان أساس هذه البحوث تحديد حق الفرد على المجتمع وواجبه نحوه ، ومدى تحقيق مصلحته إذا تعارضت مع مصلحة المجتمع . وكان فلاسفة اليونان أول من عني ببحث هذه المسائل في القرن الخامس قبل الميلاد وحددوا لها المبادئ والنظريات . ثم عُنيت بها مدنيات أخرى في مختلف العصور ، غير أنها ما زالت إلى اليوم موضع اختلاف بين العلماء .

وعلاقة الفرد بالمجتمع موضع اهتمام خاص عند رجال الاجتماع في عصرنا هذا وذلك لأن ملايين من البشر قد اخفقوا في الانخراط في سلك مجتمعهم في تآلف وتعاون ليحققوا رفاهيتهم ويسهموا في تحقيق أهداف مجتمعهم . وهما هم أولاء رجال التربية يبحثون مشكلة تعليم الفرد لعلهم يبتدئون إلى ما يجعل الفرد متعاوناً في مجتمع يزداد على الدوام دقة وتعقيداً ، ويذهب الاجتماعيون والمربون في محاولاتهم مذاهب شتى تتعدد بتعدد النظريات المتباينة التي تحدد علاقة الفرد بالمجتمع . وسأكتفي بالإشارة إلى نظريتين على طرفي نقيض في شرح هذه العلاقة .

أما النظرية الأولى فتعرف باسم نظرية « العقد الاجتماعي » وترجع في أول أمرها إلى السفسطائيين . وتتلخص أن المجتمع لم ينشأ عن عوامل طبيعية وإنما أقامه الإنسان ليحقق به أغراضاً خاصة له . وذهبوا في تحديد هذه الأغراض مذاهب شتى . وظلت قيمة هذه النظرية في ارتفاع أو انخفاض تكيفها العهود المختلفة . وفي القرن الثامن عشر حمل توماس هيز لواء هذه النظرية وعلل نشأتها بأن الإنسان - وهو المفلطور بطبيعته على العزلة والانفراد ، المدفوع بغريزته إلى التباعد عن غيره من بني الإنسان - قبل مضطراً ، ليضمن سعادته ورفاهيته بعد أن أنهكته الحروب المتصلة ، أن يتنازل متطوعاً ، لإقامة نظام اجتماعي ، عن قسط من حريته المطلقة ، تلك الحرية التي وهبتها إياه الطبيعة ، فليس لأحد إذن أن يجرمه منها .

انكرت هذه النظرية طبيعة الانسان الاجتماعية ، وافترضت ان الفرد يستطيع ان يكون انساناً من غير حاجة الى مجتمع . فالفرد في رأيهم يستطيع الا يعتمد على المجتمع . وقد اثبتت التجارب غير المقصودة فساد هذا الرأي . فقد شوهد بعض الاحداث الذين كانوا قد ضلوا سبيلهم عند طفولتهم في الغابات ، حيث قضوا سنوات متعددة ، فلما كشف امرهم كان غوهم الجسمي طبيعياً ، اما صفاتهم الانسانية من عقل ووجدان فلم يوجد لها اثر فيهم .

يبدو من هذه الاختبارات ان الطفل الفرد مدين بشخصيته ، اي بتكوين اتجاهاته له معينة ، وسلوك محدد ، واعتقادات خاصة ، ومثل العليا ، مهما كان نوع هذه الظواهر ، الى المجتمع الذي يعيش فيه ولا يستطيع ان يكون شخصاً او انساناً له اتجاهاته واعتقاداته ومثله العليا من غير ذلك المجتمع .

اما النظرية الثانية، وتعرف باسم النظرية « العضوية للمجتمع » وهي لا تقل في قدمها عن نظرية العقد الاجتماعي وتناقضها تماماً من حيث علاقة الفرد بالمجتمع ، فتزعم ان المجتمع نظام بيولوجي اي كالكائن الحي تماماً في بنائه وتكوينه وعلاقته بالوحدات التي يتألف منها . ثم هو خاضع لقوانينه الخاصة بالنمو والنضج والفتاء . والفرد في الجسم الاجتماعي يقابل الخلية في الكائن الحي ، والجمعيات المختلفة تقابل الاجهزة العاملة فيه ، وجميع اجزاء الكائن الحي ما يقابلها في الجسم الاجتماعي . وكان من انصار هذه النظرية كومت وهيغل واتباعهم واستنبطوا منها علاقة الفرد بالمجتمع فانكروا فرديته وجعلوا منه وسيلة لغاية اسمى هي هدف المجتمع وقوته ومجده .

وليس من شك في ان اعتبار الفرد في المجتمع كالكائن الحي مبالغة في التشبيه لانه ليس للمجتمع جهاز عصبي مشترك ، ولا مركز للشعور والادراك والفكر . فالفرد هو الذي يحس ويفكر ويدرك . ومن الاخطاء التي ادت اليها هذه النظرية

من حيث حقوق الفرد ومكانته في المجتمع ، هو ان المجتمع غاية والفرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، وان المجتمع يستطيع ان يكون راغداً سعيداً وان شقي افراده . وفي رأي بعض انصار هذه النظرية ان المجتمع يجب ان يسعد على حساب سعادة اعضائه ، ولكنهم لم يوضحوا كيف تتحقق اغراض المجتمع . واذا لم تتحقق في افراده فاننا حين نتحدث عن سعادة المجتمع او شقائه انما نقصد في الواقع سعادة افراده او شقاؤهم .

ليست علاقة الفرد بالمجتمع اذن علاقة سطحية ارتضاها لاغراضه الخاصة ، وكان يستطيع ان يعيش منعزلاً عنه كما تزعم نظرية العقد الاجتماعي ، ولا علاقته به بيولوجية فيعتمد الفرد على المجتمع ويسخر في تحقيق اغراضه كما لو كان مجرداً من فرديته كما تزعم النظرية الثانية ، لان للفرد قدرات ايجابية تسمى « فردية » ، والفردية في الهيئة الاجتماعية هي القدرة على الاستقلال في الرأي . فنرى صاحب الفردية القوية لا يقلد تقليداً اعمى ، ولا يستعبد لعادة اجتماعية او تقليد ، ولا يستجيب للبيئة الاجتماعية الا عن ادراك واقتناع . وليس معنى الفردية العناد او الخلاف لمجرد المعارضة ولكنها الموافقة على الرأي اذا كان يعبر عن طبيعتها ، وتأيده ما دام حقاً ، والعمل بوحى من الضمير . فيحترم ذو الفردية القوية السلطة عن عقيدة ، ويردد آراء الآخرين اذا اقتنع بصحتها ، ويستطيع التمييز بين الغث والسمين . ويمتاز هذا النوع بقوة الخلق والقدرة على الابتكار . وليست الفردية كما كانت مفهومة في القرن الثامن عشر دليلاً على الانانية ومحبة الذات .

هذه الفردية قل ان تبرز في المجتمعات البدائية حيث تتحكم العادات والتقاليد في سلوك الافراد . اما المجتمعات المتحضرة الكثيرة التعقيد فتتيح الفرص لانما ثم هي تستعين بها في حل مشكلاتها مواجهة مسؤولياتها المتباينة .

غير ان الفردية تؤدي الى اختلاف في الرأي، والمجتمع في حاجة الى استقرار ورأي موحد حتى يتقدم. فهل تتنافى الفردية مع تقدم المجتمع؟ كل مجتمع متقدم يتضمن اختلافاً وتآلفاً، ويشير تعارضاً وتعاوناً، ولكن اذا لم تمتد جذور التعاون اعمق مما تصل اليه جذور التعارض فلن يستطيع المجتمع تقدماً ولا يحتمل بقاء. وتبدو هذه الحقيقة جلية اذا عرفنا كيف تنشأ شخصية الانسان او طبيعته الاجتماعية، وكيف تتميز.

يولد الطفل مزوداً بقدرات على التعلم، وتتوقف هذه قوة او ضعفاً على عوامل وراثية. غير ان هذه القدرات لا تنمو من تلقاء نفسها ولا تفتح الا اذا اثارها حوافز من اهمها البيئة الاجتماعية. ويتوقف نوع الشخصية وما تتضمنه من اتجاهات وميول ونزعات، سواء اكانت خيرية متعاونة ام شريرة هدامة، على نوع البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها وعلى اسلوب استجابتها للعلاقات الاجتماعية التي تحيط بها. وهذه العلاقات تتخذ طابعاً خاصاً في الجماعات المختلفة التي يتألف منها المجتمع. فهناك الاسرة التي يولد فيها الطفل ويبدأ منها تجاربه واختباراته الاجتماعية، والحلي الذي يعيش فيه. ثم يذهب الطفل الى المدرسة فيجد نفسه في مجتمع جديد آخر. واذا ما اشتد عوده خرج الى المجتمع الاكبر واتسعت دائرة علاقته الاجتماعية، وتنوعت اختباراته في مظاهر الحياة المتعددة. فهو موظف او عضو بناد رياضي، او في جمعية ثقافية او دينية، وهو زوج في اسرته الجديدة، ووالد بعد قليل. وهو في كل هذه الجماعات يقوم بدور معين ويقابل سلوكه من الآخرين بالرضا والتقدير او بالسخط والاستهتار، ويختلف تقدير الافراد لسلوكه فيما يقوم به من مظاهر اجتماعية. وهذه التقديرات تنشئ فيه اتجاهات محددة نحو من تربطهم به علاقات اجتماعية، ومجموع هذه الاتجاهات تكون له صورة واضحة هي ما تسمى بطبيعته الاجتماعية او شخصيته. وهي كما رأينا ترجع الى المجتمع وتفاعل الفرد فيه. وقد اهتم العلامة ميد Mead بهذه الظاهرة وقام

بدراسات واسعة في مدنيات متباينة ورأى ان الانسان المتوحش والرجل البدائي لا يختلفان في مجموع قدراتهم العقلية وامكانياتهم الوجدانية عن الشعوب الحديثة، ولما يتباين السلوك عندهم بسبب اختلاف البيئة الاجتماعية . وذكر ان الطبيعة الاجتماعية في تغير مستمر في المجتمع الواحد . فما تاريخ الحركات الاجتماعية من الغاء تجارة الرقيق ، وتحرير المرأة ، وتحقيق تكافؤ الفرص ، الا تغير في طبيعة الفرد الاجتماعية استجابة لتغيرات في المجتمع . وتتوقف مدى استجابة الطبيعة الاجتماعية لأوضاع المجتمع المتطورة على قوة الفردية فيه . فهي تختار من تيارات العلاقات الاجتماعية ما يتفق مع اتجاهاتها اذا كانت قوية فذة او تنحني فتغمرها هذه التيارات وتحجبها اذا كانت ضعيفة متراخية . ويبدو مدى قوتها او ضعفها عند تغير الاوضاع الاجتماعية .

التغير الاجتماعي .

تتطور بعض المجتمعات في توازن وتماسك فتزدهر مدنياتها ويرتفع مستوى شعبها وتزداد الصلة وثوقاً بين افرادها والنظم الاجتماعية السائدة فيها . ويقف السير بمجتمعات اخرى فتمتعثر نظمها وتفسد الصلة بينها وبين عدد متزايد من اعضائها، ويتضاعف عدد المنحرفين والمجرمين فيها، وتتصدع الهيئات الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي كالاسرة والنظام الاقتصادي والكيان السياسي . فهل يكون الفرد عندئذ مسؤولاً عن انهيار المجتمع، او المجتمع هو السبب في انحراف الفرد؟ تقتضينا الاجابة على هذا السؤال التعرف على خصائص المجتمع وطبيعته .

المجتمع متغير متطور وليس هناك مجتمع جامد مستقر على حالة واحدة . وتتفاوت سرعة التغير في المجتمعات ، فقد تكون بطيئة وثيدة فيخيل لنا ان المجتمع ساكن لا يبدي حراكا ، وقد تكون سريعة متجددة التغيرات نرى بعضها اثر بعض في زمن قصير . وهذا التغير هو الاصل في تقدم المجتمعات ،

ولكنه قد يؤدي الى انحلالها وخلق مشاكل معقدة فيها . وكل تغير يحتاج الى تغيير يقابله ، او الى تكييف يعيد التوازن بين الفرد والمجتمع او بين النظم الاجتماعية المختلفة . فاذا عزت المرونة المطبوبة لعملية التكييف واستعصى مواجهة الموقف الجديد اصيب المجتمع بالتحلل فيه . وحيث ان التغير الاجتماعي لا ينقطع فان عملية التكييف عملية مطردة الاستمرار .

وقد يكون اخفاق الفرد في مسايرة الوضع الاجتماعي الجديد ناشئاً عن ضعف جسمه ، او قصور عقله ، او لاسباب اخرى تتصل باختباراته في الحياة كنوع طموحه او اخلاصه او معتقداته واتجاهاته . ومهما يكن سبب الاخفاق ، وسواء أكان بيولوجيا ام سيكولوجيا ام اجتماعياً ، فانه يؤثر في حياة الفرد وقد يجعله عدواً هداماً لمجتمعه .

وقد حاول الاجتماعيون الكشف عن طبيعة التغيرات الاجتماعية وما ينشأ عنها من علل في المجتمع . فاهتدى اوجبرن استاذ الاجتماع بجامعة شيكاغو الى نظريته المعروفة باسم « التخلف الثقافي » وهي من اهم النظريات التي وصل اليها علم الاجتماع في القرن الحاضر . وفي رأي اوجبرن ان المجتمع يتألف من ثقافة مادية ، كالتحركات ووسائل المعيشة ، واخرى غير مادية مثل النظريات والمعتقدات والمبادئ والمثل العليا والقيم والآراء ، وان التغير في المجتمع لا يجري بنسبة واحدة . فهو سريع في الثقافة المادية وبطيء او اقل سرعة في الثقافة غير المادية . فيحدث بسبب هذا التفاوت تنافر بين المعتقدات والميول والرغبات والاتجاهات من ناحية ، والثقافة المادية الجديدة من ناحية اخرى . يؤدي هذا التنافر الى فساد في المجتمع تبدو آثاره في علاقات الاسرة او علاقة العامل بصاحب العمل ، او نظام التربية والتعليم ، او النظام السياسي وما اليه من نظم اجتماعية اخرى ، وتؤدي هذه الظاهرة الى الانحلال والانهار .

طبيعة الانحلال الاجتماعي

في المجتمع ظاهرتان متناقضتان هما التماسك الاجتماعي والانحلال الاجتماعي اذ يؤدي اليهما عامل واحد وهو التفاعل الاجتماعي. ومن طبيعته انه يحدث الظاهرتين معاً ولكن بنسب مختلفة. فاذا فاقت عوامل الانحلال قوى التماسك والاستقرار اصاب المجتمع بمشاكل معقدة، واختلف التوازن بين جزئياته وعجزت العادات والتقاليد والاتجاهات والضوابط الاجتماعية الأخرى عن القيام بوظيفتها، واذا حدث العكس ازداد المجتمع تماسكاً ومال الى الاستقرار.

فالمجتمع الحي الفعال يحمل بين جنبيه جراثيم انحلاله، كما يتضمن عناصر تماسكه واستقراره. ويصاب المجتمع بالانحلال اثر تحولات اجتماعية معقدة التركيب تتضمن عوامل كثيرة متشابهة. وقد جمعها برجس Burgess الى كليات اربع هي: التحولات التاريخية، ثم الثقافية، فالسياسية والاقتصادية. ولا يهملنا في هذا البحث النوع الاول منها. / اما التحولات الثقافية فتشمل الاشكال الاجتماعية وتحدد معناها وتقرر أساليبها، وهي التي يفرضها الجيل السابق على الجيل اللاحق. فاذا تنافرت اهدافها العامة تعذر اشتراك الافراد في حياة ثقافية مشتركة وادى ذلك الى تصادم او تعارض قد يكون دينياً او سياسياً او عنصرياً، واذا تباعدت الحقوق والواجبات على اساس الجنس او السن او المهنة او درجة التعليم ادى ذلك الى تصادم بين هذه الفئات، ونتيجة كل تصادم من هذا النوع انحلال في المجتمع. اما التحولات السياسية فتشمل العلاقة بين الحاكم والمحكوم وحق الفرد على الدولة وواجبه نحوها. فاذا لم تتطور في حدود العرف المتفق عليه، واذا لم تتعادل قوة سلطتها في الهيئات القائمة عليها، فقد تفسد الصلة بين الفرد والمجتمع بسببها فيزداد التشرد وتنتشر الجريمة وتسود الفوضى وتشب نيران الثورة فيضطرب الكيان السياسي ويبدو الانحلال الاجتماعي. والرأي الاجتماعي الحديث ان التصادم السياسي لا يرجع في الغالب الى رغبة سيئة للتدمير عند

جماعة من الاشرار المعتدين ، بل يعود الى فساد النظام السياسي نفسه تريده عملية التحول استفحالاً. اما التحولات الاقتصادية فاساسها نوع التنافس الاقتصادي ومداه واثره الاجتماعي . ويختلف الرأي في قيمة التنافس الاقتصادي غير المقيد. فهو اذا عجز عن تحقيق تكافؤ الفرص ، واذا ادى الى توزيع اقتصادي يركز الدخل في ايد قليلة ويحرم الاغلبية الساحقة من حقها في حياة انسانية كريمة ، فلا محيص عن تصادم بين الطبقات .

انحلال الفرد

اذا خرج الفرد في سلوكه عن الحدود التي رسمها المجتمع ، او اذا تعارضت افعاله مع اهداف المجتمع عدّ منحرفاً او منجلاً . وانحلال الفرد والمجتمع يتفعلان في دائرة مفرغة . فكل منهما ناحية واحدة من التحول الاجتماعي ، وكل انحلال عند الفرد يزيد انحلال المجتمع ، وانحلال المجتمع يبعث على انحلال الفرد . ولعل التاريخ الاجتماعي صراع الانسان في ان يقيم النوازن بين الحرية الفردية وحرية المجتمع صيانة لهما . وقد قيدت حرية الفرد ضماناً لحرية الآخرين ، ولم يكن من السهل تحديد القدر المناسب لحرية الفرد او المجتمع . وقد ازداد هذا القدر او قل لكل من الطرفين في العهود المختلفة . وقد شاهدنا في السنوات الاخيرة ميلاً في الرأي الاجتماعي نحو تأكيد المسؤولية الاجتماعية وتقييد حرية الفرد . فاقرار مبدأ الضمان الاجتماعي ، وتشريع العمال ، وتحديد ساعات العمل ، وتعيين حد ادنى للاجور ، وزيادة الضرائب ، وقوانين التعليم الالزامي وتنظيم تشغيل النساء ، ومنع استخدام الاطفال ، كل هذه تدل على تأكيد اشدّ لرعاية المجموعة وتقييد أكثر لنشاط الافراد . وقد جاءت هذه البرامج لتعده من حرية الفرد بعد ان دفعت الى اقصى حدودها بحجة ان التنافس المطلق الحر يؤدي الى توسع في التجارة وزيادة في الانتاج وشمول للرخاء . غير ان الحرية الفردية القوية تجاهلت الجماهير ولم تعن بمجالاتهم الاساسية ، ولم تحاول اعادة

النظر في توزيع الثروة اكثر عدالة للايدي التي اسهمت في انتاجها . وكان هذا الاتجاه مصدر قوتها وسبب ضعفها في الوقت نفسه . وقد علمنا العصر الحديث ان ضمان الفرد محال من غير ضمان اجتماعي ، ولا يتحقق ضمان اجتماعي في مجتمع حرمت الاغلبية الساحقة فيه من حاجات المعيشة الضرورية .

وقد كان لهذا الاتجاه الجديد اثر بالغ في تحديد مسؤولية المجتمع نحو الفرد وفي النظر الى ما كنا نسميهم «اعداء المجتمع» ويسمون اليوم «ضحايا المجتمع» وكان الفضل في هذا التطور الفكري الى علماء النفس والاجتماع امثال هيلي Healy وبرجس Burgess وغيرهما من الذين دفعوا البحث في اسباب الانحراف والاعتداء من الفرد الى دراسة الشخصية . وتضمن هذه الدراسة الكشف عن نوع الحياة عند الجماعات التي يتفاعل معها واستجاباته لهذه الجماعات . واسلوب معيشته هذه مستمد من وسطه الاجتماعي وهو المسؤول عن تكوين شخصيته . فما حيلة الفرد حين يتعرض الى قيم تتعارض مع طبيعة الحياة التي يعيش فيها واهداف يشوبها الغموض والتناقض ، واساليب للحياة متباينة ، ومثل خلقية ينادي بها ولكنها لا تمارس مما يؤدي الى تشتت الشخصية والفشل في تلاؤم الفرد مع المجتمع ونظمه واحكامه . على ضوء هذه الدراسة العامة نحاول ان نكشف عن الفرد والمجتمع في العالم العربي وعلاقة كل منهما بالآخر .

الفرد والمجتمع العربي الحديث

يتألف المجتمع العربي من مناطق جغرافية متصلة وتمتد من حدود ايران والخليج الفارسي شرقاً الى المحيط الاطلس غرباً . ويبلغ سكانها نحوستين مليوناً من الانفس . وقد توافرت لهذه الكتلة عوامل كثيرة تكاد تجعل منها مجتمعاً واحداً اذ يتكلم اهلها لغة واحدة ، وتدين الاكثرية الساحقة من شعوبها بدين واحد ، وقد برزت فيها مدنيات اصيلة ونبتت بها ديانات العالم الاساسية . وتشابه بين

سكانها العادات والتقاليد والاتجاهات ، ويتفاسمون المحن التي فرضت عليهم قروناً طويلة . ولكنها لم تنل من حيويتهم ولم تهن من ايمانهم بحقهم فوثبوا متمسكين - بعد سبات طويل - يريدون الحياة الحرة الكريمة ، ويجدون في بناء صرحهم سائناً ، ويعملون جاهدين على توطيد السلام العالمي على اساس عادل قوي الاركان .

ويحظى العالم العربي اليوم بمكانة ممتازة بين امم العالم . فهو مركز رئيسي لشرابين المواصلات العالمية برآ وبحراً وجواً ، وترونو اليه ابصار مئات الملايين باعتباره مركزاً مقدساً للديانات العالمية . وموقعه الجغرافي يجعله نقطة الصلة بين الشرق والغرب وتتلاقى عنده ثلاث قارات . وبدأ الستار ينكشف عن موارده الخبئة في باطن الارض ، فتفجرت في ارضه ينابيع الذهب الاسود بغزارة وسخاء ، وتوافرت بذلك اسباب التقدم والارتقاء ، وانفسحت الفرص للفرد العربي ليحقق رفاهيته ، وليعيد بناء مجد بلاده ، اذا لم يدع الفرصة السانحة تفلت من يده ، وذلك بأن يعد نفسه لمواجهةها ويكيف طبيعته الاجتماعية للافادة منها .

التغير السريع في المجتمع العربي

فالمجتمع العربي يشهد تغيرات جارفة في عهده الحديث بدأت عناصرها في اول القرن التاسع عشر حين تفتحت امامه دفعة واحدة ، وبعد عزلة دامت اربعة قرون ، مدنية آلية فنية جبارة . تلك هي مدنية الغرب . وقد بهرت ابصاره فأفاق من غفلته واخذ يتدبر أمره ، ثم فرضت عليه تغيرات بحكم ظروفه السياسية لم يستطع ان يدفعها ، وتفاعل قديمه مع حديثه واختلطت احساسات الاعجاب بشعور الكراهية . فان الثقافة الجديدة كانت ثقافة مستعمر اجنبي جنساً وديناً ، فامتزج عند بعض الافراد شعور الكراهية للاستعمار بالنفور من الثقافة الجديدة فارتد هؤلاء الى التمسك بالقديم لقدمه . وبهرت الثقافة الجديدة قوماً آخرين فقلدوها دون ان يهتوا انفسهم لها او يدر كوا طبيعة اتجاهاتها ، فلم يفيدوا منها

غير مظهرها الزائف. ولا نعدم ان نجد بين هؤلاء وهؤلاء نفرًا قليلاً ممن استعار من الغرب وثقافته عناصر جوهرية لا غنى عنها في التقدم والارتقاء ، ثم بدأ يحدد من تراثه القديم على ضوء اختباراته الجديدة دون ان يفقد عناصر حياته الاساسية. هؤلاء انواع ثلاثة نجدهم اليوم في المجتمع العربي وما زلنا على مفترق الطريق . ولم نحدد اهداف مجتمعنا تحديداً واقعياً واضحاً حتى نهتدي الى سواء السبيل . والمجتمع في تحول مستمر يزداد على الايام سرعة. فما هي هذه التحولات وكيف ينبغي ان يكون موقف الفرد منها ؟ سأحاول الاجابة عن هذا السؤال بالاشارة الى الواقع الاجتماعي في نواحيه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

التحولات الاجتماعية

اول ما يلاحظ في حياة المجتمع العربي انقسامه الى طبقات تفصل بينها فجوات واسعة . فلو وضعنا كل منها فوق الاخرى مبتدئين من ادناها الى اعلاها لتكون لدينا هرم قاعدته ضخمة تضم اكثر من ٨٠ ٪ من مساحته وتمثل الايدي الكادحة في الزراعة والصناعة ، ولكنها لا تنعم بحاجاتها في الغذاء واللباس والسكن . وتنتشر بينها امراض متوطنة واخرى بسبب التغذية . وتسودها الامية ، وهي مع ذلك كادحة صابرة ولكنها غير راضية . وفي قمة الهرم فئة محدودة العدد استطاعت بوسائل شتى جمع الثروة العامة في ايديها . وافرادها لا يبلغون الواحد في المئة من مجموع اعضاء المجتمع ولكنهم يملكون نحو ٤٠ ٪ من مجموع ثروته الزراعية ، وهي الثروة الاساسية في اكثر البلدان العربية . وكان الى عهد قريب يتركز في ايدي هؤلاء سلطان الحكم ، فسخرها المجتمع في خدمة اغراضهم وقضاء مصالحهم .

وبين هؤلاء وهؤلاء فئة محدودة العدد نالت بجدها واجتهادها قسطاً من التعليم

رفع مكانتها ووقاها الفاقة والحرمان واتاح لها الاشتراك في اداة الحكم وتدبير الشؤون .

هذه الفئات المتباعدة لا يربطها هدف عام ولا يدني بعضها من بعض احساس مشترك . ولهذا يتعذر اعتبارهم مجتمعاً واحداً متفاعلاً الا تجاوزاً . ويلاحظ ايضاً ان الاسرة في مصر ليست مستقرة ثابتة ، وهي قاصرة بوضعها الحالي عن القيام بوظيفتها الاساسية في تربية ابناءها تربية صحية ، وانماء حياتهم الوجدانية ، وتدريبهم على التعاون والمحبة والمثل العليا .

ومع كل ما نالته المرأة في المجتمع العربي الحديث من فرص للتعليم فانها ما زالت محرومة من حقها في مشاركة الرجل في بناء المجتمع . واذا لم نفسح امامها مجال العلم والعمل والانتاج على قدم المساواة فقد حكمنا على نصف المجتمع بالشلل .

ويسود المجتمع العربي بعض العادات والتقاليد التي نشأت في ظروف لم تعد لها وجود . فالعادات الفردية والاجتماعية الضارة بالصحة منتشرة ، والاسراف في تقاليد الكرم والمفاخرة به اصبح عبئاً اقتصادياً ثقيلاً طالما افضى الى الدين والافلاس . اما الجريمة وتضخم مشكلتها فترجع نسبة كبيرة منها الى عادة الانتقام والاخذ بالثأر ولو لاسباب تافهة . وعلة التشرذم لدينا ترجع في الغالب الى عادات وتقاليد ترزعزع الاسرة وتفقد الثقة بين افرادها .

وهذه الظواهر الاجتماعية تعيق الفرد عن النضوج الاجتماعي وتورث المجتمع عللاً متنوعة .

التحولات الثقافية

للمجتمع العربي تراث ثقافي عظيم نشأ عن تجارب شعوبه ونوع معيشتهم وحياته الروحية ، فقامت فيهم تقاليد نظمت سلوكهم ، وتغلغلت في حياتهم . ومن

ارفع هذه التقاليد واسماها الوفاء للصديق والجماعة التي ينتمي اليها الفرد ، والشهامة في الحق ، والمرؤة عند الحاجة ، وعزة النفس ، وكرم الضيافة ، والغيرة على العرض . وهي كلها اتجاهات يجب الاحتفاظ بها والابقاء عليها في غير اسراف . فان المبالغة في بعضها يفسد ما قصدت اليه من رعاية انسانية كريمة . والى جانب هذه التقاليد نجد اتجاهات لا تستقيم مع حاجات العصر ولا تتلاءم مع تغيرات المجتمع الحديث . نذكر منها عدم انطلاق الفكر من عقالة في معالجة المشاكل ، والاعتماد على الوسائل التقليدية اكثر من الاعتماد على الطرق العلمية الحديثة ، وما ينشأ عنها من ارتجال في مشروعات برامجنا الاصلاحية ، وعدم توفر الروح التعاونية التي تجعل من جملة افراد فريقاً متناسقاً متعاوناً في تنفيذ المشروعات ، والاسراف في الحساسية الشخصية التي تجعل الفرد ينفر من الاختلاف في الرأي ويعده اهانة شخصية ، وضعف روح المغامرة والاتجاه الى الطريق الميسور المعبود ، وعدم تحمل المسؤولية واعتبار الوظيفة حقاً لا واجباً مسؤولاً ، وعدم اعتبار الفرد العادي والتهاون في اعطائه حقه في حياة انسانية كريمة . وتنقسم شعوب البلاد العربية ، اذا استثنينا منها لبنان ، الى اقلية متعلمة واكثرية لم تنل حظاً من التعليم ، اما الفئة الاولى فلم تعن بتراثها الثقافي العظيم وانقطعت صلتها ، او كادت ، بكنوزنا الادبية والفنية والتاريخية . وعناية معاهد التعليم بهذا التراث اقرب الى الهزل منها الى الجد .

اما الاميون فان كثرتهم الساحقة هي علة تأخر المجتمع العربي بل آفة تقدمه ، اذ لا يتيسر نشر حد مشترك بين جميع الافراد من التربية الاجتماعية ما دامت الامة ناشبة اظفارها في المجتمع . تلك علة تفكك المجتمع وانقسامه الى طبقات فكرية لا تربطها اهداف مشتركة ، ولا تحميها وسائل يشتركون فيها لبلوغ اهدافهم .

كذلك لم يحدد رجال التربية في المجتمع العربي وظيفة المدرسة . فهي الى اليوم تقصر عنايتها على استذكار المعلومات وجواز الامتحانات ، وقل ان تعنى بتكوين المواطن الصالح وتخرج قادة نمت فرديتهم وتدعمت شخصيتهم .

التحولات الاقتصادية

للعامل الاقتصادي في المجتمع العربي الاهمية الاولى في مشكلاتنا الفردية والاجتماعية ، وهو محور مشكلتنا المثلثة الاضلاع : فقر وجهل ومرض . وهي بدورها بيت الداء في تخلف المجتمع وتأخر الفرد وضعف الصلة بينهما .

فمستوى المعيشة عند الاكثرية الساحقة في العالم العربي ما زالت في الحد الأدنى وان اختلف ذلك الحد في مختلف جهاته . ويحدثنا الاقتصاديون ان السبب فيه اولاً ان موارد الثروة الطبيعية محدودة . واهم هذه الموارد في اكثر جهات العالم العربي الزراعة ، اذ يشتغل بها ويعيش عليها نحو ٨٠ ٪ من السكان . غير ان الاراضي غير المزروعة تزيد على ٩٠ ٪ من مساحة البلاد لعدم توافر مياه الري في الاراضي القابلة للزراعة من هذه المساحة الواسعة . وتعلو هذه النسبة فتزيد على ٩٦ ٪ في مصر . وفي بعض البلاد العربية معادن عظيمة الاهمية في مقدمتها زيت البترول والحديد في بعض الجهات ، ولكنه لم يستغل الى الآن . وثانياً لأن العالم العربي ما زال يبطئ السير في استخدام الوسائل العلمية الحديثة في استغلال موارده الى الحد الاقصى ليزداد الانتاج الزراعي ويتسع النشاط الصناعي ، وان كانت دون ذلك التوسع عقبات كأداء اهمها فقر السكان ، وضعف قوتهم الشرائية . وثالثاً سوء التنظيم الاجتماعي اذ تتركز ثروة المجتمع العربي المحدودة في ايد قليلة ، وتعاني الاغلبية الساحقة بؤس الحرمان . وقد ادى فقرهم الى انتشار المرض بينهم ونقص التغذية ، فضعفت اجسامهم ، وقل انتاجهم واستحال عليهم ادخار قسط من المال يسهمون به في تدبير رؤوس اموال توظف في انتاج جديد . ورابعاً

تأتي مشكلة ازدياد السكان وهي لم تنل حتى اليوم اهتماماً يذكر من ذوي الرأي في المجتمع العربي . فقد انخفضت نسبة الوفيات في جميع ادوار السن ولا سيما في السنوات الاولى بسبب التوسع في العناية الصحية وانتشار التعليم والقضاء على الوبئة بفضل التقدم في العلوم الطبية والوسائل الصحية . ولكن الخصوبة لم تقل في اقصى ارتفاع لها ، فازداد السكان بنسبة عالية مطردة الارتفاع ، وكانت النتيجة ان كل الجهود التي بذلت في نصف القرن الاخير للتوسع في رقعة الارض الزراعية وزيادة الانتاج ورفع الدخل القومي - وقد ارتفع فعلاً في كل بلد عربي - ان انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي ، اي انخفاض مستوى معيشته . هذه الظاهرة تنذر بخاطر كبير - رغم تفاوت المتفائلين - وليس علاجها سهلاً هيناً كما نتوهم . فهو يستلزم رفع مستوى المعيشة ، ونشر التعليم ، واطراد التحسن في المستوى الصحي ، ورفع مكانة المرأة ، وفتح مجال العمل لها ، وتوكيد قيمة الفرد وصحته وتربيته ، ثم معالجة العادات والتقاليد التي نشأت في ثقافة كانت حياة الفرد فيها قصيرة ، وغيرها من الاتجاهات التي لا يتسع الوقت للافاضة فيه

هذه بعض اسباب مشاكلنا الاقتصادية وقد ازدادت سوءاً لعدم التعاون الصادق بين جهات البلاد العربية فيما يحقق الفائدة الاقتصادية للجميع ، ولاننا ، في معالجتنا مشاكلنا الاقتصادية ، لم ننهج نهجاً واقعياً بل جعلنا منطق العواطف يتحكم في المجتمع والافراد ، وارتجلنا في مشروعاتنا بدل ان نبحث مشاكلنا بحثاً علمياً مجرداً عن اغراضنا الذاتية .

التحولات السياسية

شغل المجتمع العربي منذ بداية هذا القرن بالتخلص من نير الاستعمار بعد ان فرض عليه قروناً طويلة . وقد استنفد صراعه من اجل حريته وتقرير مصيره جهوداً جبارة ، وتكبّد من اجله خسائر غير قليلة . غير انه حقق ما اراده في

اكثر انخائه ولم تبق الا بعض الاشواك ما زال يعمل لانتزاعها من جبينه ، ولقد كان لجهاذه الطويل مع المستعمرين وتنوع اساليب هؤلاء في المماطلة وعدم انجاز الوعود ان انتزعت منه الثقة بهم وجعل يقف منهم موقف الحذر والتخوف . وهذا يوضح القلق الذي يبدو في المجتمع العربي اليوم كما يفسر للسائلين احجامه عن الادلاء برأي حاسم في موقفه من تيارات النزاع بين الشرق والغرب . فهو حتى لو آمن بالديمقراطية فانه يستعيد اختباراته القريبة معها فيتشكك ويتردد . وكان لهذا الموقف اثره في الفرد . فانه ايضاً في قلق نفسي او على الاقل لا يرى الهدف واضحاً فيكيف اتجاهاته وتفكيره وسلوكه متعاوناً مع غيره على بلوغه .

وقد زاد الفرد قلقاً انه حين فاز معظم البلاد العربية باستقلال يسمح لها بتنظيم شؤونها الداخلية اقبلت على صياغة دساتير لتنظيم الحقوق والواجبات مستعيرة اكثر مبادئها من الدول العريقة في الديمقراطية . ولما رأى الفساد ينخر في جسم المجتمع في كنف الدستور استهان به ولم يحفل اذا عدل او الغي . وامتزج عنده شعور الحيرة في الدساتير الديمقراطية بالثقافات التي استعيرت منها مبادئ الدستور . ولعل المجتمع العربي قد فطن اليوم الى ان خير الدساتير ما كانت نتيجة خبرة شعوبه وتجاربهم وما تلائم مع حاجاتهم وآمالهم .

غير ان الدساتير وضعت لصيانة حقوق الفرد وحماية حريته من كل عبث حتى يعيش مطمئناً متوافراً على الانتاج متفاعلاً مع النظم الاجتماعية في تحقيق رفاهيته وتدعيم المجتمع الذي يعيش فيه . ويتمثل في هذا الهدف الصراع الطويل بين الفرد والمجتمع وتحديد الحقوق والالتزامات بينهما . وما موثيق «ماجنا كارتا» في مستهل القرن الثالث عشر والتماس الحقوق بعد ذلك بأربعة قرون ، وقانون الحقوق في اواخر القرن السابع عشر ، الا حلقات في سلسلة هذا الصراع بين الفرد والمجتمع . ومن اهم الموثيق التي اعترفت للفرد بالحرية والمساواة هي العبارة

التي صدرت بها وثيقة استقلال الولايات المتحدة في عام ١٧٧٦ وهي بنصها « اننا نرى هذه الحقائق واضحة ، لاريب فيها ، وهي ان الناس خلقوا سواسية وان خالقهم وهبهم حقوقاً لا يجوز لهم ان ينزلوا عنها . وان من بين هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي الى السعادة ، وانه لتوفير هذه الحقوق وتأمينها تقوم الحكومات بين الناس مستمدة سلطانتها العادل من رضى المحكومين ، وانه اذا اصبح احد اشكال الحكم هادماً لتلك الاغراض حق للشعب ان يغيره او يلغيه .»

وفي البلاد المتقدمة قامت جماعات تعنى بحقوق الفرد وتدعو الناس الى الاهتمام بمختلف نواحيها ، وهي ترى ان اعلان الحقوق الذي وضع في اواخر القرن الثامن عشر وكررت احكامه في دساتير القرن التاسع عشر والعشرين لم يعد صالحاً للعصر الحاضر ، فانه قصد الى تنظيم الديمقراطية السياسية ، وان تطور مذهب الفردية والثورة الصناعية وتقدم العلوم كلها احدثت هامة لفتت النظر الى ناحية اهملت في اعلان الحقوق الاولى وهي الديمقراطية الاقتصادية ، وانه لذلك يجب ان يكون اعلان الحقوق ناصراً للديموقراطية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وافترحت هذه الهيئات ان يتضمن الدستور فيما يتضمن النص على : حق الحياة وحق الغطاء والغذاء والعلاج والعناية التي يحتاجها لتحقيق النمو الكامل لجسمه وعقله ، وحق المعرفة ، وان يهيأ لكل انسان قدراً من التعليم يجعله مواطناً نافعاً ذا اهتمام بالشؤون العامة بقدر ما تيسر له مؤهلاته .

وليس اعلان ميثاق الاطلس المتضمن الحريات الاربع ببعيد عن الازدهان . هذه الموائيق والاتجاهات الفكرية الحديثة تشير الى ما يجب ان تتضمنه الدساتير في العصر الحديث .

دساتير البلاد العربية .

والدول العربية التي اتخذت الشكل النيابي دستوراً لحياتها اصدت دساتير

تشير في وضوح الى حقوق الافراد وواجباتهم، وتقرر المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين ، وتطلق حرية الاعتقاد وتكفل حرية الرأي وحرية الصحافة في حدود القانون.

هذه الحقوق التي قررتها الدساتير كافية من حيث الشكل لتحقيق المساواة بين الافراد . غير ان الحاجة ماسة الى حماية تلك الحقوق للحيولة دون انتهاك سلطات الدولة لحرمة تلك الحقوق بتنظيم الضوابط اللازمة لذلك . وما دامت المساواة التامة هي هدف هذه الدساتير فينبغي الا يتضمن الدستور احكاماً قد تستغل للتفريق في الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع الواحد . كذلك تدعو الحاجة الى تقرير حقوق اقتصادية وحد ادنى لمعيشة للافراد . وحيث ان عناصر الثورة القائمة في المجتمع العربي هي رفع المستوى الاقتصادي وزيادة الانتاج وتوفير العمل للقادر ومساعدة غير القادر وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوفير وتكافؤ الفرص ومحاربة الجهل ونشر التربية الاجتماعية والعناية بالقيم الاخلاقية ، فان الامل كبير في مستقبل المجتمع العربي وفي مكان الفرد فيه . ولعل اشد ما نحتاج اليه اليوم لتحقيق به الامل في المستقبل زعامة شعبية رشيدة تشيع الايمان بالمجتمع واهدافه في صدور افراده ، وتوجه اتجاهاً واقعياً في معالجة مشاكله ، وتقيم مشروعات الإصلاح على اساس البحث العلمي المنظم ، ويضرب المثل في الامانة والاخلاص حتى يكون مطلع النور في آفاقه كما كان مشرق المدنية في سمائه .

الجامعة الاميركية في القاهرة

حنا وزق

صدي المؤتمر

للمرة الثالثة يعقد مؤتمر الدراسات العربية في منتدى وست في الجامعة الاميركية في بيروت . والمرة الثالثة يفد على المنتدى اربعة من نذروا انفسهم للبحث العلمي في شؤون العالم العربي ، فيلقون محاضراتهم على جمهرة كريمة من المستمعين ؛ ثم ينتبذون في المنتدى مكاناً يضمهم ويضم جماعة هم اعضاء المؤتمر ، فيتناقشون في القضايا التي عرضوها، ويتباحثون في المسائل التي درسوها ، فيخرج الجميع من هذه الجلسات وقد تفتحت امامهم آفاق جديدة ، وتحركت عندهم آراء حديثة .

وقد كانت جلسات المؤتمر الاربعة فيها عنف وفيها لين . فقد كانت تعنف حيناً حتى يخيّل الى البعض ان المتجادلين سيخرجون من الجلسة خصوماً على طول المدى ؛ ثم تلين حتى ليخيّل اليك ان المتناقشين قد ثبتوا للصدقة عرى لن تنفصم ابداً . ولكن لا العنف ولا اللين اخرج الجلسات عن كونها حلقات تبودل فيها الرأي ، وقرعت فيها الحجة بالحجة .

ولعلك ايها القارئ الكريم تريدني على ان انقل لك رجماً لهذا الذي قيل ، وصدي لهذا الذي تردد . ولكن ذلك ليس باليسير . فلا المكان المخصص لهذا

الفصل يتسع لمثل هذا، ولا الوقت الذي يستطيع ان اضعه بين يدي يكفي لمثل
ذاك وكل ما آمل ان اصنع ، ضمن هذه الحدود التي بينت ، هو ان ارد اليك
قطرة من بحر ، وانا واثق انها لن تنقع الغلة ، ولكنها قد ترد الصدى .

والمحاضرات امامك في هذا الكتاب . ولعلك متى قرأتها عرفت انها عاجلت
قضايا هامة من نواحي المجتمع العربي . ولعلك وقفت عند المحاضرة الاولى التي
تناولت البيت العربي وقفة فيها كثير من اليقظة والحذر، وفيها كثير من الريبة
والشك ، وقد يكون فيها كثير من الحماسة والتفاؤل . فانت يقظ رغبة منك
في ان تجد حلولاً ، وانت حذر خوف ان تكون هذه الحلول بعيدة الحظ من
النجاح . وانت مرتاب في هذا الوصف الذي قرأت للبيت العربي في مستوياته
المتباينة ونزعاته المتضاربة ، واتجاهاته المتفاوتة ، وانت شك في ان يكون الذي
ذكر هو الواقع ، ولعلك تحب للبيت العربي ان يكون خيراً مما هو . ومن
هنا تأتيك الحماسة ، ومن هنا ينتشر في نفسك التفاؤل .

واؤكد لك ان هذه الحلجات كلها كانت بمثابة في اولئك الذين حضروا
لمناقشة الدكتور حكمة هاشم . فقد عز على البعض ان يعرف ان هذا هو
واقع البيت العربي ، وابوا حماسة وكبراً، ان يصدقوا ذلك. ورأى آخرون ان
المحاضر اراد الغمز فانبروا يبدون ما خالج نفوسهم ، ويظهرون ما دار في
رؤوسهم ، فكان من ذلك نقاش عنيف ، وجدل لين ، واستمتع المؤتمرون
بذلك كله ، متعة عقلية ذهنية ، خلصت فيها النية ، وصفا القصد . وانتهى الامر
بهم الى وفاق اي وفاق ، وخرجوا على ان واقع البيت العربي مؤلم ، لانه
مغاير للتطور والنقد ، مجار الرجعية والجهل ، صنو للفقر والمرض ، بعيد عن
القيم الروحية التي نص عليها في التعاليم السامية المستمدة من روح الدين. ورؤي
ان الاصلاح مرغوب فيه ، على ان يكون ذلك جذرياً اصيلاً ، حتى يمكن ان

ينقذ الفرد ، وبذلك ينقذ المجتمع .

وما كاد المؤتمرون يفرغون من معالجة قضية البيت وملابسائها ، ومفارقاتها ومشاكساتها ، حتى وضع الدكتور عفيف امامهم مشكلة الريف العربي . وبقدر ما اثارت المحاضرة الاولى من حماسة ، وقعت الثانية في نفوس المؤتمرين موقعاً اثار النقاش الهادى . فقد تراءى للبعض ان وصف حياة البداوة كان رومانطيقياً ، اضفى المحاضر عليه مسحة من الجمال ؛ وخيل لآخرين ان المحاضر اراد للريف ان يظل موطن الحفاظ . ولكن المناقشة اظهرت ان الامر على غير ما وصف . فلا البداوة دور من ادوار الحياة جدير بالبقاء ، وانما تحتاج الى تغيير وتبديل ، والبدو يحتاجون الى تسكين وتحضير ، حتى يقل تنقلهم ، وتهدأ تأثيرهم ، ويصبحوا جماعة فعالة نشيطة ، بدل ان تظل على هامش الحياة عالة على الفئة المنتجة . ولا شك ان مسألة انتاج البدوي في واقعه الحاضر ، وامكان تحسين ذلك بعد اسكانه ، كانت موضع خلاف في الرأي . ولعل الخلاف كان حول وسائل الاسكان وطرقه ، وعبوب السبل التي اتبعت قبلاً . واست انكر ان الجماعة لم تضع للمشكلة حلاً يصح ان يوضع موضع التنفيذ حالاً ، لكن لا شك انه قد وقع في نفوس الحاضرين ان المسألة اصبحت من الخطورة بحيث انها لا تحتل التأجيل ، وانما تستحق التعجيل ، على الا يكون الحل ارتجالياً .

وقد حظي الريف ، بارضه وقريته ومسكنه وفلاحه ، بملاحظات واقتراحات . لعل اكثرها حظاً من الجدل والمناقشة كانت الرغبة في ان يرى الريف وقد صنع ، وساكنه وقد علم ، وبيته وقد نظف ، وفلاحه وقد ملك الارض ، وحياته الاجتماعية وقد اخرجت من القيود الاجتماعية الخانقة المحيطة بها ، بحيث يتخلص من كثير من عاداته البدوية ، ونعراته العشائرية ، وملامحه الجامدة التقليدية . ورؤي انه آن للريف ان يكون اصلاحه وتبديله على ايدي ابنائه الذين يفهمونه ويعرفونه

بحيث تأتي عملية الهدم والبناء في وقت واحد ومن الداخل . ولم تسلم نظم الحكم واساليبه من حيث علاقتها بالريف من رشاش النقد ، كما لم تنج المحاولات التي قامت الى الآن من التجريح .

واطل الدكتور قسطنطين زريق على التربية العربية من عل . فشرحها واخرج ما فيها من خير فامتدحه ، وعالج ما فيها من شر وجرب ان يقترح له ما يصلحه . وقد ختم المحاضر حديثه القيم بوصايا عشر ، يراها القارئ في غير هذا المكان من هذا الكتاب . وهذه الوصايا ، بالاضافة الى امور اخرى ، اثرت نقاشاً تميز بانه كان بعيداً عن الصخب ، قريباً الى الهدوء . وقد اجمع المؤتمرون على ان المعلم هو العنصر الاساسي في التربية . ومع ان البعض رأى ان المتعلم حري بان يحسب له حساب في قضية التربية ، اذ على استعداد لقبول الافكار يتوقف نجاح المعلم في عمله ، فقد ادت المناقشة في هذه الفكرة الى الاخذ باهمية المعلم ، وخاصة في مجتمعنا العربي ، لان العناصر التي تهيم متعلماً من طراز خاص في مجتمعات اخرى ، ليست متوفرة في ديارنا بالقدر الكافي . ومن ثم فدور المعلم اكبر ، ومسؤوليته اعظم ، ويتبع ذلك ان اعداده الاعداد المهني الصالح جدير بان يكون موضع عناية المسؤولين وقادة الرأي .

وقد عالج المؤتمرون امرين على غاية من الخطورة في نقاشهم . اما الاول فهو قضية التدريس باللغة العربية في المعاهد العليا والجامعات ، والثاني مشكلة اشتغال الطلاب - وخاصة الجامعيين - بالسياسة . وقد تفرع عن القضية الاولى امر المصطلحات العلمية ، وضرورة الاحتفاظ بصلة قوية بالنتاج العلمي في الغرب . اما من حيث السياسة والطلاب فقد رؤي ان يكون للطلاب ان يشترك بها ويعمل بوصفه مواطناً يتحمل المسؤوليات ويقوم بالواجبات ، مثله في ذلك مثل اي مواطن .

* * *

وتولى الدكتور حنا رزق التحدث عن الفرد والمجتمع عامة، ثم خطط للمجتمع العربي وعلاقة الفرد به وقد قامت المناقشة في المؤتمر حول نظريات العقد الاجتماعي « وفردية » الفرد واسس النظم الاخلاقية . فكانت اكااديمية بحيث استنفذ اكثر الوقت فيها، ولم يبحث الفرد العربي في مجتمعه العربي بحثاً كافياً. وتركز الحديث هنا حول الناحية السياسية بشكل عام .

ولم يقتصر صدى المؤتمر على ابناء منتدى وست ، ولكنه تعداها الى اماكن اخرى . فقد عقدت حلقات صغيرة في البيوت وحول موائد الطعام وفي المقاهي المجاورة للجامعة ، دار فيها الحديث حول القضايا التي اثيرت . ولعل بعض هذه الاحاديث لو سجل لكان له صدى قوي ايضاً . والمهم في هذا كله ان هذه الاحاديث كلها كان لها اثر في الافكار لست احسب انها تنتهي بانتهاء المؤتمر ، او تقف عند حد نشر هذا الكتاب .

واذا اخذنا بفكرة الحلقات التي تحدث في الماء الهادىء اذا رمي فيه حجر ، جاز القول بان هذه الحجارة الفكرية التي القيت في منتدى وست ، اتسعت الحلقات الناشئة عنها ، بحيث رجعت الصحافة صداها . ولا يتسع المقام لذكر كل ما قيل في هذه المناسبة، لذلك فاننا نقتصر على نبذتين تبيينان مثل هذا الاثر .

فقد كتب الاستاذ محمد النقاش في بيروت المساء (١٩٥٣/٤/٢٩) يقول : « استمعت مساء امس الى صوت اصلاحي رائع ، هو صوت الدكتور حكمة هاشم استاذ الفلسفة في كلية الآداب في الجامعة السورية ، فقد افتتح مؤتمر الدراسات العربية في الجامعة الاميركية بمحاضرة عن البيت العربي ، جمعت مميزات كثيرة في طليعتها التجرد لقول الحقائق عارية ووصف الوقائع بصراحة

وجرأة ولا قل على الهامش ان الدكتور هاشم اثبت فيما اثبت ان اللغة العربية الصافية قادرة على التعبير بدقة وبيان مشرق عن مصطلحات علمية حديثة في الفلسفة والاجتماع .

وسيتناقش اليوم المؤتمرون في هذه المحاضرة التي وجدها بعضهم قاسية في تعرية الحقائق ، فلقد اعطى المحاضر صورة قائمة عن البيت العربي ، وكان بعضهم يؤثر ان يلففها بورق شفاف ملون ، اما انا فاحييتها على قناتها ، ووجدت فيها سوطاً لاهباً للنيام عساهم ينهضون ليسابقوا الزمن .

نحن في العالم العربي اليوم ، لا نحتاج الى من يدغدغ احلامنا الماضية ، ويؤفين اوضاعنا الحاضرة ، اننا في حاجة الى هؤلاء النادرين من امثال الدكتور هاشم ، واني اضع يدي المتواضعة في يده القوية دون تحفظ .

وقال الاستاذ حسين مروة في الحياة (١٩٥٣/٥/٢) عن المؤتمر عامة : « لفتت الانظار في الدورة الثالثة لمؤتمر الدراسات العربية التي انتهت امس ، ثلاث ظاهرات تستحق الذكر :

اولاها ، ان الانسان ، من حيث هو كائن مبدع له حق الحياة والكرامة وله حق السيطرة على الطبيعة ، قد اصبح يحتمل في اذهان مفكرينا ، مكانه الاسمي واصبح معدوداً عندهم ثروة الحياة الكبرى ، وهذا يعني ان الفكر العربي الحديث اخذ يتلمس طريقه الواقعي السليم الى قلب الحياة لكي يعرف من اين يبدأ الاصلاح الصحيح ، ثم لكي يعرف ان مصير الانسان بيد الانسان نفسه لا باي قوى مجهولة ، ونواميس ازلية ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل .

لقد رأينا هذه الظاهرة واضحة في دراسات بعض المحاضرين ، ولا سيما الذين تحدثوا عن « البيت العربي » و « التربية العربية » و « الفرد والمجتمع » وهي

ظاهرة تقديمية تفرض نفسها على الفكر العربي فرضاً ، بقوة الواقع ومنطق التاريخ ، رغم السدود والقيود المصطنعة التي تحول بين الفكر العربي وبين ادراك هذه الحقيقة وتعمقها والايمان بها .

والظاهرة الثانية ، ان مفكرينا اخذوا يدركون ، بكثير من العمق ، اثر العامل الاقتصادي في سلوك الانسان وفي نمو شخصيته وتفجير طاقاته البشرية ، وفي بناء المجتمع السعيد الذي ينشده .

وهذه ايضاً خطوة تخرج بالفكر العربي من عالم النظريات والفلسفات التجريدية الى عالم الواقع ، وتحرره من تقاليد المدارس الفكرية العتيقة التي قضى عليها تطور الزمن . واصبحت في « محفوظات » التاريخ ليس غير .

والظاهرة الثالثة وهي نتيجة محتومة لما سبق ، ان مفكرينا بدأوا ينظرون الى الجريمة نظرة بشرية ، اي انها فعل ، او سلوك بشري يرجع باسبابه الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنعكس في شخصية الفرد من حيث وجوده البشري المرتبط بكل هذه العوامل القابلة للتكييف والتبديل .

ولقد يضاف الى هذا كله ، اننا رأينا بعض المحاضرين يعترفون ، عن علم وبصيرة ، ان حماية الفرد تحتاج الى كثير من التقييد ، من اجل حماية المجتمع وسعادته .

هذا صدى المؤتمر كما تردد في نفسي ، وضعته امام القارئ مساهمة مني في اتمام الصورة التي يجب ، مدركا ان ما فعلته انما هو قل من كثير .

نقولا زياده

كلمة ختام

في اللغة الانكليزية قول مأثور لا اعرف له مقابلاً في العربية ولذلك اراني مضطراً ان انقل مؤاده وهو كلما اتفق الجميع وبدأت على وجوههم ابتسامات الرضى والقناعة بكى التقدم وسالت دموعه . ذلك لان الرضى والقناعة يؤديان دوماً الى السكينة فتتوقف الجهود وتجمد الهمم في حين يبقى الزمن سائراً لا يتوقف ، ومن لم يسر معه وبقي متخلفاً عنه ، قانعاً بما لديه ، فانه موكب الحضارة .

ونحن في هذا المؤتمر الدراسي فتحنا باب المناقشة على مصراعيه لاننا نعتقد ان القضايا العربية لا تحل ولن تحل ما لم تدرس وتناقش على ضوء العلم وفي جو يعطى فيه الفرد الحرية المطلقة للتفكير والتعبير ، لا رادع له الا المسؤولية العلمية .

ومن البديهي ان المناقشة غير المشاحنة ، وان لم تنعودها في اغلب الاحيان . فمن اشد الامور خطراً على المجتمع العربي وهو يحاول ان يحل قضايا الملحة ان لا يتسع صدر بنيه للاختلافات في الرأي . فالذي يدرس اية قضية درساً مخلصاً وتوصله دراسته الى حل يختلف عن الحل الذي ارتئيه او موقف سوى الموقف الذي اتخذ لا يحق لي ان اعتبره خائناً او خارجاً او مضللاً ولو كان مخطئاً . انا

اعلم ان بعض الاخطاء افدح خطراً من الحيانة نفسها . غير انني لا استطيع ان
البس بين الخطأ الذي يرتكبه صاحبه عن حسن نية وبين الحيانة المتعمدة مهما
تكن نتيجة الخطأ .

وهناك اتجاه خطير جداً قد يؤدي الى نتائج وخيمة اذا لم نتلافاه في هذه
الفترة العصبية . فكثير من العرب بسبب من اختباراتهم المريرة وتحطم آمالهم
اصبحوا يشككون في كل شيء . فالعربي يقرأ بين السطور قبل ان يقرأ السطور
نفسها . انا لست ضد القراءة بين السطور لا بل اعتقد انها ضرورية ولا بد منها .
غير انني ضد القراءة بين السطور قبل قراءة السطور او بدونها ، ورحابة الصدر
التي ظهرت جليلة في اكثر اجتماعاتنا ومناقشاتنا هي رحابة الصدر التي مكنت
للعروبة في افضل ايامها ان تهنيء لارادة الشعب المتطورة الوصول الى تحديدات
جديدة ومعان جديدة للحرية والمساواة والوطنية والانسانية وغيرها . ورحابة
الصدر هذه هي الشرط الاساسي لاي نمو او تقدم . وبدونها لا يكون لنا رجاء
ولا امل في وسط محنتنا القائمة التي يكاد ان ينقطع فيها الرجاء ويخب فيها الامل .

لقد اصبح واضحاً جلياً ان العرب يجابهون ازمة شديدة هي ازمة بقاء
او لا بقاء . لكننا لا نرى من تصدى الى معالجتها معالجة جذرية جدية تعيد النظر
في كل ما تقوم عليه الحياة العربية من اساس . ولن يكتب لهم نجاح في ذلك
الا اذا توفرت لهم هذه الشروط : روح علمية مجردة بعيدة عن الارتجال ،
ورحابة صدر بعيدة عن التعصب ، وجراحة لا تعرف المهادنة في سبيل الحقيقة ،
واستعداد لتقبلها مهما تكن مؤلمة ، واخلاص لها بعيد عن التذبذب ، وعزم
وطيد على العمل الايجابي في سبيلها . فالوطن في حاجة الى مساهمة كل فرد من
افراد كل حسب ما اوتي من مواهب ومؤهلات .

نبیه امین فارس

فهرست

صفحة	
أ	هيئة الدراسات العربية
ب	مقدمة
د	مؤتمر الدراسات العربية
و	كلمة سعادة مدير التربية
	والفنون الجميلة في الجمهورية اللبنانية
١	البيت العربي
٤١	حياة الريف في المجتمع العربي
٥٨	التربية العربية
٨٠	الفرد والمجتمع
٩٩	صدى المؤتمر
١٠٦	كلمة ختام
	نبيه امين فارس
	نجيب صدقة
	حكمة هاشم
	عفيف طنوس
	قسطنطين زريق
	حنا رزق
	نقولا زياده

«مطبعة قلفاط» شارع بشارة الخوري تلفون ٣٦٦ بيروت

I 14202323

B 12714409

AUC - LIBRARY



DATE DUE



A.U.C

4 - JUN 1996

DS
38
M9x

The American University in Cairo
Library

December 16, 1995



0 0 0 0 0 3 3 5 1 7 5

